د. محمود عبد الفضيل

مصر والعالم على أعتاب ألفية جديدة

دار الشروق

مصر والعالم
على أعتاب
ألفية جديدة

الطبعة الأولى
١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى -
رابعة العدوية - مدينة نصر
ص . ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني: email: dar@shorouk, com

الفهرس

مقــدمة:

مقدمـــة

عالم قديم «يتمزق»..
وعـالم جـديد «يتخـلق»

ألفية جديدة: عالم قديم «يتمزق».. وعالم جديد «يتخلق»

لم تعد الفجوة بين البلدان المتقدمة فى « العالم الأول» والبلدان النامية فى «العالم الثالث»، مجرد «فجوة موارد» ، كما كان الحال من قبل، بل أصبحت فى الأساس «فجوة معرفية»، نتيجة الثورة الهائلة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. نظرا لأن «المعلومات» أصبحت تشكل فى عالم اليوم موردا مهما للفرد والجماعات والاقتصاد الوطنى عموما. ولقد شهدت بلدان العالم الصناعى المتقدم ثلاث موجات تكنولوجية (Technology gales)، أدت بدورها إلى تغيير جذرى لتقنيات الإنتاج، وبالتالى نمط تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج على الصعيد العالمى. وتتمثل تلك الموجات الثلاث فيما يلى:

١ ـ اختراع آلة البخار.

٢ ـ استخدام الكهرباء فى تشغيل معدات الإنتاج.

٣ ـ تطوير تكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة (Micro - electronics).

وتعتبر الثورة التكنولوجية الثالثة، «ثورة الإلكترونيات»، هى الأساس المادى لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما رافقها من تحولات فى أنماط الإنتاج، وأشكال التبادل وأنماط الاستهلاك. وفى ظل «ثورة المعلومات والاتصالات»، أصبحت «رقائق الإلكترونيات» (The chips) تلعب الدور المركزى الذى كان يلعبه «الفحم» قديما عند بدء الثورة الصناعية، وذلك باعتبارها «المفتاح الرئيسى» لحزمة مستلزمات الإنتاج اللازمة للصناعة والخدمات الحديثة. ثم جاءت «التكنولوجيا الرقمية (Digital Technology) لتشكِّل أساس البث الإلكترونى الحديث، ولتصبح التكنولوجيا الطاغية مع قدوم القرن الواحد والعشرين. مما جعل البعض يلقب العصر الذى بدأنا نعيشه بأنه «العصر الرقمى» (the Digital Age).

وبهذا الصدد، أشار بعض المنظرين إلى أنه فى «عالم الاتصالات الإلكترونية»: «لا توجد أية مسافة بين نقطتين»، إذ إن الاطلاع على صورة مخزونة فى جهاز كمبيوتر موجود فى الصين بواسطة شخص يعيش فى الولايات المتحدة لا تستغرق من الوقت أكثر مما تستغرق اطلاع هذا الشخص على صورة مخزونة فى جهاز كمبيوتر يعمل فى ضاحية من ضواحى إحدى الولايات الأمريكية[1].

وقد ساعد على ذلك التناقص المستمر لتكلفة الاتصالات والبث الإلكترونى، الأمر الذى قد يجعل التكلفة الحدية للاتصالات تقترب من الصفر مع مرور الزمن، ومع ارتفاع حجم وكثافة استخدام شبكة الاتصالات الإلكترونية. كما أن نشأة «الفضاء المعلوماتى الجديد» (Cyberspace)، وهو فضاء حقيقى، وليس «تخيليّا»، له لغة محددة وبروتوكولات خاصة بالمتعاملين فى إطاره، ولا يستند إلى واقع جغرافى محدد. وهذا يطرح بدوره تحديات جديدة وتحولات مهمة فى مجال تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وسوف يقتصر حديثنا فى هذه المقدمة على التحولات التى نجمت عن ثورة المعلومات والاتصالات وآثارها العميقة فى المجالات الاقتصادية التالية:

١ - أساليب تنظيم العمل والتحولات فى التركيب المهنى لقوة العمل.

٢ - أساليب الإنتاج وأنماط تراكم رأس المال.

٣ - أسلوب أداء وعمل الأسواق.

٤ - حركة النقود والأموال على الصعيد العالمى.

التغيرات والتحولات فى مجال التوظف وتنظيم العمل

نتج عن ثورة المعلومات والاتصالات تحولات مهمة فى أنماط التوظف وهيكل المهن وأسلوب أداء «أسواق العمل»، فقد نتج عن استخدام الحاسب الآلى فى معظم أماكن العمل تغييرات مهمة فى ثلاثة مجالات أساسية:

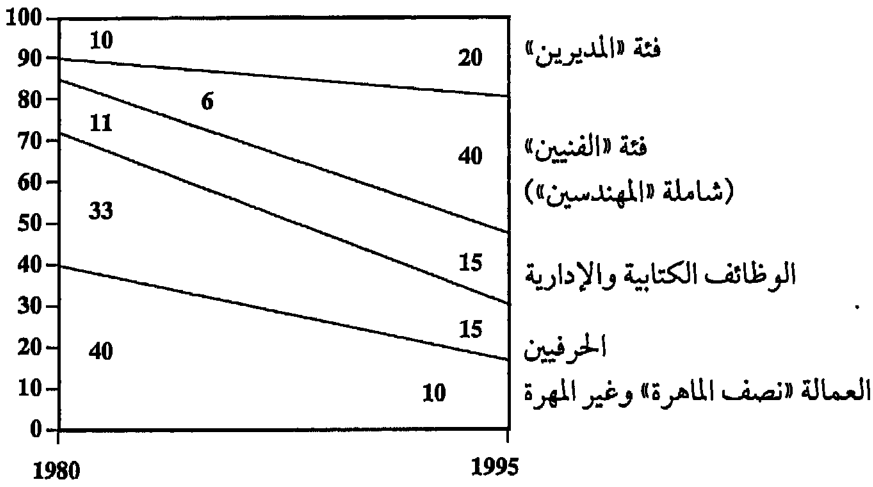
---

(١) خدمة «لوس أنجلوس تايمز الصحفية»، نقلاً عن جريدة «الحياة اللندنية» العدد الصادر بتاريخ ١٩/٤/١٩٩٧.

١ ـ تغييرات فى التركيب المهنى والمهارى لقوة العمل، إذ بدأنا نشهد التقليص التدريجى لفئات العمالة «الماهرة» و«نصف الماهرة» لصالح الفئات «الفنية» و«المهنية» الأكثر اتصالا بأساليب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . ونتيجة لذلك، شهدت البلدان الصناعية المتقدمة تغيرات جوهرية فى هيكل المهارات، من خلال خلق الوظائف الجديدة «ذات الكثافة المهارية العالية»، مقابل تحطيم وتصفية الوظائف «ذات المهارات المنخفضة». ويوضح ذلك الشكل (١) بالنسبة لحالة «المملكة المتحدة» بين عامى ١٩٨٠ ـ ١٩٩٥ .

شكل رقم (١)

التغير فى حجم هيكل التوظف فى قطاع الصناعات التحويلية فى المملكة المتحدة (١٩٨٠ ـ ١٩٩٥)



Source: CEC, the Challenges of Innovation, the FAST Report.

٢ ـ أدت ثورة المعلومات والاتصالات إلى تغيرات جذرية فى مفهوم «تنقلية العمل» (Labour mobility)، فلم يعد مفهوم «التنقلية» مرتبطًا «بالتنقلية الجغرافية» (Geographical Mobility)، بل أصبح هناك «تنقلية مجازية للعمل» على الصعيد

العـالمى من خـلال «فـضـاء الاتصـالات الإلكتـرونى». وبالتـالى لم يعـد «الموقع الجغرافى» سجنا للمواهب والقدرات التى تستطيع المساهمة فى التقسيم الدولى الجديد للعمل.

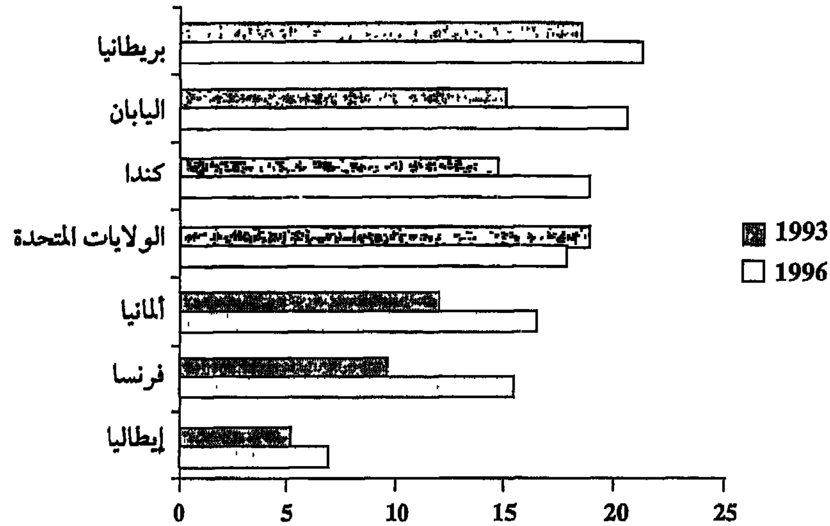
وتؤكد تجربة الهند بوضوح إمكانية تأسيس مواقع إنتاجية دولية فى البلدان النامية فى الأطراف، بعيدا عن مراكز الإنتاج العالمية، نتيجة للإمكانات الجديدة «للتنقلية الدولية» لأقسام معينة من قوة العمل عالية المهارة. وبهذا الصدد، تشير التقارير الحديثة إلى أن مركز تطوير برامج الحاسبات فى إقليم «بانجلور» فى الهند أصبح منافسا مهما «لوادى السليكون» فى ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية. كما تشير التقارير إلى أن هناك نحو ٥٠٠ شركة أمريكية كبيرة تستخدم خدمات «البرمجيات» المتعاقد عليه مع منشآت وبيوت خبرة هندية(١).

٣ـ تغيير نمط العلاقة التعاقدية بين «العامل» و«رب العمل»، إذ أدت ثورة المعلومات والاتصالات إلى شيوع أنماط جديدة من التعاقدات أثرت بشدة على أسلوب أداء سوق العمل، حيث أصبح هناك مزيد من الاعتماد على «العمالة التى تعمل من منازلها» (Out-workers) لحساب المنشآت الصناعية والخدمية الحديثة. كما يتم اللجوء بشكل متزايد «للعمالة بعض الوقت»، وليس «كل الوقت»، مما أدى إلى الارتفاع المتزايد للنصيب النسبى «التوظف بعض الوقت» فى مجمل التوظف فى البلدان المتقدمة، كما يوضح الشكل (٢). وهذا يؤدى بدوره إلى ارتفاع معدل دوران العمالة، وتقليص «الحقوق التأمينية» وارتفاع درجة «عدم التأكد» حول انتظام التوظف وتدفق الدخل للعامل «رب الأسرة». وذلك فى ظل الإيقاع السريع للتحولات التكنولوجية فى مجال إنتاج السلع والخدمات. وبهذا الصدد تحدث بعض الكتاب مثل Geremy Rifkind فى مؤلفه المهم «نهاية العمل» (١٩٩٥) عن تبخر حلم «الوظيفة الثابتة مدى الحياة».

---

(١) راجع: The Financial Times, 30 July 1997.

شكل رقم (٢)
التوظف بعض الوقت (كنسبة من إجمالى التوظف)



Source: The Economist, August 23, 1997.

التغيرات والتحولات فى أساليب الإنتاج

أدت «ثورة الاتصالات والمعلومات» إلى تحولات مهمة فى أنماط وأساليب الإنتاج، نتيجة استخدام الكمبيوتر ووصلات «الأقمار الصناعية» مما أدى إلى تآكل مفهوم «المصنع التقليدى» و«خط الإنتاج»، الذى كان نتاج المرحلة «الفوردية» (Fordism) فى بدايات القرن العشرين. ولعل أهم التحولات فى مجال الإنتاج، يمكن إيجازها فيما يلى:

(أ) ظهور مجموعة جديدة ومستحدثة من «السلع غير الملموسة» (Intangible

products)، سواء للاستخدام النهائى أو للاستخدام الوسيط كمستلزمات إنتاج، مثل الأفكار، التصميمات، منتجات الوسائط المتعددة، المشتقات المالية، وغيرها من المستحدثات. وبالتالى لم تعد العمليات الإنتاجية مقتصرة على إنتاج «السلع المادية الملموسة» كما كان الحال من قبل، بل أخذ تيار إنتاج السلع «غير الملموسة» يزداد يوما بعد يوم.

(ب) الاعتماد المتزايد على «مواد وخامات» من طراز جديد يجرى تخليقها بأساليب معملية تركيبية وتقنية حديثة. . وهى مواد «عالية الكفاءة» تحل محل المواد والخامات التقليدية. وتعتبر «تكنولوجيا المواد» من أهم عناصر منظومات التكنولوجيا الحديثة، إذ إن التخليق المستمر للمواد «ذات التوصيل الفائق» تساعد على تحقيق سرعات عالية ومتزايدة للحاسبات وغيرها من العمليات الإنتاجية. وكذلك فإن تطور «المكونات» و«النبائط الضوئية» تشكل أساس التقدم المستمر فى مجال «الاتصالات الضوئية».

(جـ) الاعتماد المتزايد فى العمليات الإنتاجية على «العمالة الاصطناعية» التى تسمى «بالروبوت». فلقد بلغ عدد وحدات «الروبوت» التى تم بيعها على الصعيد العالمى ٨١ ألف وحدة فى عام واحد (١٩٩٠). ويتوقع الاتحاد الدولى للروبوت أن تنمو مبيعات «وحدات الروبوت» بمعدل سنوى قدره ١٥٪ خلال السنوات القادمة. وتعتبر اليابان أكبر مستخدم «لوحدات الروبوت» فى عمليات الإنتاج الصناعى، حيث تقوم بشراء نصف الإنتاج السنوى العالمى(١).

(د) أدت ثورة المعلومات والاتصالات إلى مزيد من «التوزيع غير المتكافئ» لعناصر القوة الاقتصادية. إذ تسيطر الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبى، واليابان على الجانب الأعظم من سوق وسائط صناعة المعلومات، وهى تنقسم لفئات خمس رئيسية هى:

- أجهزة الكمبيوتر.
- أجهزة الاتصالات.

---

(١) بيانات مستقاه من اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأوروبا (UNECE).

- «أشباه الموصّلات» (Semi-conductors) ومعدات تصنيعها .
- برامج الكمبيوتر وملحقاتها .
- الأسطوانات المدمجة .

ويوضح الجدول (١) نمط توزيع إنتاج الإلكترونيات على مستوى العالم بين عامى ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠ ، مما يؤكد السيطرة شبه المطلقة لبلدان العالم الأول على تلك الصناعة . وهذا يطرح بدوره تحديات حقيقية على بلدان الوطن العربى ، من حيث أنماط التصنيع المستقبلية وأسلوب تطوير صناعة الإلكترونيات . وكذلك نوعية علاقات التعاون الاقتصادى الدولى المستقبلية ، من خلال فتح قنوات التعاون التكنولوجى والصناعى مع اليابان وبلدان آسيا التى تصل حصتها من إنتاج الإلكترونيات إلى نحو ٤٠٪ من الإنتاج العالمى .

جدول (١)

توزيع إنتاج الإلكترونيات على مستوى العالم فى عام ١٩٩٠ و ٢٠٠٠

المنطقــــــة	النسبة المئوية للإنتاج	
	عـام ١٩٩٠	عام ٢٠٠٠
اليابان والشرق الأقصى	٣٢	٣٧
أمريكا الشمالية	٢٩	٢٣
أوروبا الغربية	٢٣	٢٢
بقية العالم	١٦	١٨

وجدير بالإشارة هنا أن الاتفاق الجديد حول تحرير التجارة فى وسائط صناعة المعلومات فى عام ٢٠٠٠ ، الذى تم التوقيع عليه بواسطة ٣٩ دولة فى جنيف فى شهر مارس عام ١٩٩٧ ، يحوى بندا يسمح لبعض الدول النامية بتأجيل خفض

الرسوم الجمركية على هذه المنتجات إلى ما بعد عام ٢٠٠٠، الأمر الذى يثير استياء الدول الكبرى لأنه يضعف قبضتها الاحتكارية على هذه الصناعة التى تمثل «عصب» العمليات الإنتاجية الحديثة.

التغيرات والتحولات فى مجال تراكم رأس المال

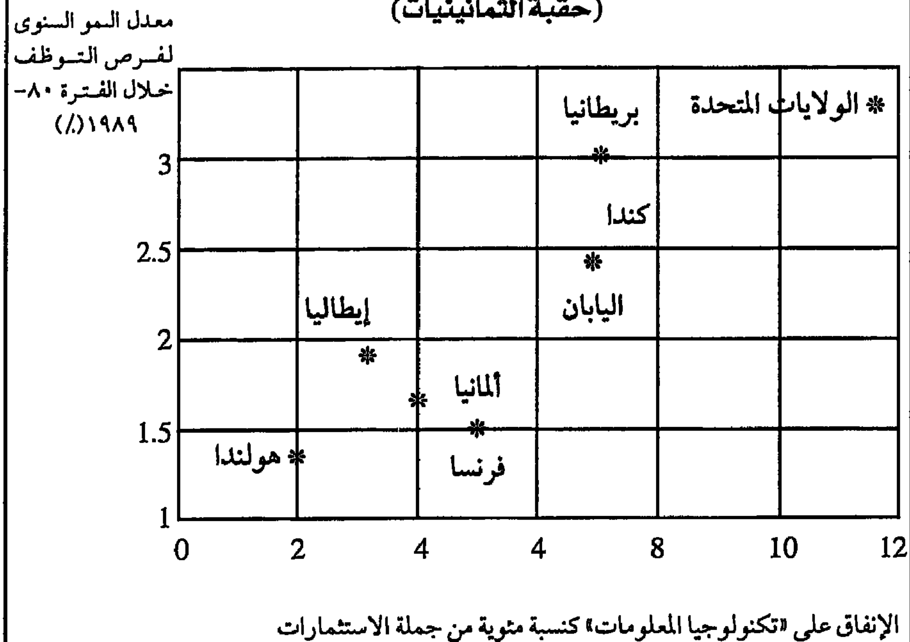
أدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تحولات مهمة فى أنماط وبنيات عمليات التراكم الرأسمالى فى الاقتصادات المتقدمة. وسوف يكون لتلك التطورات تداعياتها المهمة فى منطقتنا العربية. ولعل جوهر التغير يكمن فى حجم الاستثمار فى «تكنولوجيا المعلومات» وبرامج الحاسب (Software). إذ تشير بيانات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) إلى أن النصيب النسبى للإنفاق على «تكنولوجيا المعلومات» (IT)، خلال الثمانينيات، قد بلغ نحو ١٢٪ إلى جملة الاستثمارات فى الولايات المتحدة الأمريكية، ونحو ٨٪ فى بريطانيا واليابان وكندا، ونحو ٦٪ فى فرنسا خلال الثمانينيات (راجع الشكل «٣»). ويتوقع أن تكون تلك الحصة النسبية قد تضاعفت خلال التسعينيات. وتشير بعض التقارير إلى أن إنفاق بعض الشركات الكبرى على «تكنولوجيا المعلومات» و«برامج الحاسب» يتجاوز عند نهاية التسعينيات الإنفاق على «رأس المال المادى» المجسد فى الآلات والمعدات وملحقاتها. وذلك بلا شك تطور له دلالات مهمة جديرة بالتحليل والتأمل.

ولعل تلك التحولات فى هيكل الاستثمار فى ظل ثورة المعلومات والاتصالات، تؤدى بدورها إلى تغير جوهرى فى التركيب العضوى لرأس المال، أى العلاقة بين «رأس المال المتغير» و«رأس المال الثابت» فى إطار التحليل الماركسى التقليدى. إذ سوف يقاس «التركيب العضوى» لرأس المال الحديث من الآن فصاعدا بتلك العلاقة بين نسبة «الاستثمار فى البرمجيات» (Software) منسوبة إلى حجم «الاستثمار فى رأس المال المادى» (المعدات الصلبة). ومما لا شك فيه أن ذلك التحول فى بنية الاستثمارات يطرح تحديات للعديد من المقولات التحليلية حول أنماط التطور الرأسمالى والتكنولوجى.

شكل (٢)

تطور الإنفاق على «تكنولوجيا المعلومات» ونمو التوظف

(حقبة الثمانينيات)



Source: OECD

وجدير بالذكر هنا أن «الفاصل الزمنى» بين تقديم شركة (Intel) للمعالج الإلكترونى (Micro-processor) وبين إنتاج شركة (IBM) للحاسب الشخصى (PC) عام ١٩٨٢ ، قد استغرق أحد عشر عاما فقط . . مما يدل على سرعة إيقاع التحولات فى بنية الاستثمارات وهياكل رأس المال الحديثة . هذا مقارنة بظهور أول كمبيوتر منذ خمسين عاما ، وإنتاج أول سيارة على نطاق واسع ، منذ قرابة مائة عام (عام١٨٩٦) .

التحولات فى نمط أداء الأسواق وظهور «التجارة الإلكترونية»

أدت ثورة المعلومات والاتصالات إلى تحولات هامة فى أنماط التبادل التجارى وفى بنية وأسلوب أداء «الأسواق» . وتوجد الآن بدايات قوية لما يسمى «الأسواق

الإلكترونية» و«التجارة الإلكترونية» (Electronic Commerce)، عبر «شبكة الإنترنت»، حيث تنامى حجم «التجارة الإلكترونية» بمعدلات كبيرة وسريعة خلال السنوات الأخيرة.

ومما ساعد على نمو «التجارة الإلكترونية» عبر شبكة الإنترنت، ذلك الاستغناء التدريجى عن سلسلة «الوسطاء» فى عمليات التجارة والتوزيع، مما سوف يخفض تكلفة شراء السلع والخدمات، نظرا لأن التعامل سيكون مباشرة بين طرفى العملية الأساسيين: البائع والمشترى، دون وسطاء، وما يستتبعه ذلك من تخفيض (بل إلغاء) لهوامش الربح والتوزيع.. وتوفير الوقت المكرس لعملية الشراء والتسوق.

وتشير بعض التقارير والدراسات إلى أن معدل النمو السنوى «التجارة الإلكترونية» خلال السنوات القادمة قد يصل إلى حوالى ١٦٪ سنويا، وأن حجم «التجارة الإلكترونية» قد يتراوح خلال الخمس السنوات القادمة إلى ما بين ٢٠٠ مليار دولار إلى ٨٠٠ مليار دولار، وفقا لأكثر التقديرات تفاؤلا.

وبهذا الصدد تتحدث الكتابات عن «المتاجر الإلكترونية» (Cyberstores) التى تحوى العديد من السلع بدءا من أسطوانات الموسيقى وانتهاء بالمشتقات المالية، مما يساعد المشترين على البحث عن السلع التى يريدونها من خلال تصفح صفحات «الإنترنت». وهكذا تحولت «الإنترنت» تدريجيا إلى أداة تسويقية مهمة للسلع والخدمات فى بلدان العالم الرأسمالى المتقدم؛ إذ تشير الإحصاءات الحديثة إلى أن ١٩٪ من استخدامات شبكة الإنترنت خلال عام ١٩٩٦ كانت لأغراض الشراء والتسوق[١].

بيد أن تدفقات «التجارة الإلكترونية» فى مراحلها الأولى، سوف تكون متحيزة للعلامات التجارية المعروفة (Brand names) وأسماء المحلات ذات الشهرة؛ لأنها توحى بالثقة للمشترى وتحمل نوعا من ضمان الجودة، مما يجعل تدفقات التجارة الإلكترونية لصالح منشآت وشركات البلدان المتقدمة. وتأكيدا لذلك نجد أن شركات جنرال إليكتريك الأمريكية قدرت مبيعاتها من المعدات والمكونات من خلال قنوات «التجارة الإلكترونية» (Online sales) بنحو مليار دولار عام ١٩٩٧.

---

(١) راجع: "The Web: Infotoria or Market Place?", Newsweek, Jan. 27, 1997.

وقد بدأت بعض المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) إصدار قواعد إرشادية (Guidelines) بخصوص العمليات المتعلقة «بالتجارة الإلكترونية»، ولا سيما وسائل الدفع وقواعد حفظ السرية (Encryption techniques) فى المعاملات.

التحولات فى مجال حركة الأموال

يساعد «فضاء الاتصالات الإلكترونى» إلى نمو شبكة متنامية لتدوير الأموال (خاصة رءوس الأموال قصيرة الأجل) بين كافة أرجاء العالم على مدار الأربع والعشرين ساعة. وتعبر تلك الأموال «الحدود الجغرافية» للدول عدة مرات فى اليوم الواحد من خلال «الفضاء المعلوماتى» (The- cyberspace)، بحرية كاملة دون تدخل من السلطات النقدية والمالية للبلد المعنى. إذ إن تلك الأموال تتحرك بسرعة تقترب من «سرعة الضوء» ما بين نيويورك، زيورخ، لندن، طوكيو، وغيرها من المراكز المالية المتقدمة، حيث لم يعد للمال أية هوية وطنية، وقد ساعد ذلك التوسع فى استخدام ما يسمى «النقود الإلكترونية».

ولعل هذا التطور يكرس تلك «الانفصامية» المتزايدة، التى تسود منذ السبعينيات، بين حركة التجارة الدولية فى السلع الحقيقية والخدمات، من ناحية، وحركة الأموال والعملات المتحركة بسرعات مذهلة، من ناحية أخرى. ففى عام ١٩٩٥، على سبيل المثال، بلغ حجم «الاتجار فى العملات» نحو ١,٢ تريليون دولار فى اليوم الواحد.. وهو رقم يشكل نحو خمسين ضعفا من قيمة التجارة الدولية فى السلع والخدمات الحقيقية، بينما كان هذا الرقم لا يتجاوز ست أضعاف فقط فى أوائل السبعينيات[١]، وهذا يؤدى بدوره إلى اشتعال نيران المضاربات المالية التى يديرها مضاربون محترفون لا يهمهم سوى الربح الأقصى دون مراعاة للأضرار والهزات التى تلحق بالاقتصادات النامية على النحو الذى شهدناه فى ماليزيا فى صيف عام ١٩٩٧.

وهذا يؤدى بدوره إلى ارتفاع معامل «عدم الاستقرار المالى»، ولا سيما فى تلك البلدان التى قطعت أشواطا كبيرة فى عمليات التحرير المالى. حيث إن تحرير

(١) راجع: The Economist, Sept, 28th 1996.

«حساب رأس المال» لميزان المدفوعات فى مرحلة مبكرة، قبل أن تقوى البنية الإنتاجية والطاقة التصديرية للاقتصاد الوطنى، وكذلك السماح للأجانب بتملك الأسهم والسندات المتداولة فى بورصات بلدان العالم النامى، يفتح الباب أمام العديد من الهزات الاقتصادية نتيجة موجات المضاربات المالية العاتية فى ظل عمليات إعادة التدوير الإلكترونى للأموال.

ويعتبر تطور قطاع « الخدمات المالية» مرتبطا ارتباطا وثيقا بتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ إن قطاع «الخدمات المالية» يعتبر من أكثر القطاعات إنفاقا على تكنولوجيا المعلومات فى العالم المتقدم. وذلك لتخفيض نفقات الخدمات المالية، من ناحية، ولاكتساب درجة أعلى من التنافسية فى السوق العالمية، من ناحية أخرى، مع التزايد المستمر لأعداد اللاعبين الجدد فى هذا المجال. ويرتبط بذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات فى تطوير أساليب التنظيم والإدارة، باعتبارها العنصر الحاسم فى مجال رفع الكفاءة التنافسية. وتعتبر سرعة تشغيل البيانات وجودة وسرعة أساليب الاتصال الإلكترونية مسألة حياة أو موت بالنسبة للحفاظ على هامش معقول من التنافسية فى مجال الخدمات المالية والمصرفية، فى ظل نمو الأدوات المالية الحديثة (ولا سيما «المشتقات المالية»)، ولارتفاع درجات المخاطر وعدم التأكد.

ويطرح هذا بدوره تحديات كبيرة أمام القطاع المصرفى العربى وشركات تداول الأوراق المالية وغيرها من المنشآت التى تقدم الخدمات المالية، مما يقتضى إعادة تنظيم وتطوير سريع لأساليب التنظيم والإدارة بتلك المؤسسات حتى لايتعرض قطاع الخدمات المالية فى الوطن العربى للتهميش أو الإلحاق برأس المال العالمى الكبير. ويصل التحدى مداه عندما يطلق «بيل جيتز» رئيس شركة (Microsoft) مقولته القائلة بأن: [(١)].

"Banking is essential to a modern economy, Banks are not"

والمقصود بهذه المقوله أن أساليب «تسوية المعاملات النقدية» بين الأفراد والمنشآت والشركات، لم تعد قاصرة على المصارف التقليدية، بل تقوم بها شركات

---

(١) راجع: جريدة The Financial Times, Sept. 4, 1997.

ووحدات اقتصادية عديدة بتسوية تلك المعاملات ضمن أنشطتها الاقتصادية الأخرى المتعددة، مستفيدة من وسائل الاتصال والدفع الإلكترونية الحديثة.

المنطقة العربية أمام التحديات والفرص الجديدة

ليس هناك من شك فى أنه توجد علاقة ترابط وثيقة بين «عمليات العولمة» الجارية وبين تسارع وتيرة منجزات ثورة المعلومات والاتصالات؛ إذ إن التطور المذهل لتقنية المعلومات خلال العقدين (١٩٧٥ - ١٩٩٥) ساعد على خلق وتوسيع نطاق «الفضاء المعلوماتى» (Cyberspace) على الصعيد العالمى، وأخذ هذا «الفضاء الجديد» يشكل «الأساس المادى الموضوعى لتطور عمليات العولمة» فى مجال الاقتصاد، الاجتماع، الثقافة، والإعلام.

وكل تلك التحولات تخلق حالة من «التدمير الخلاق» (Creative destruction)، على حد تعبير «جوزيف شومبيتر» عالم الاقتصاد المرموق، إذ سوف نشهد منذ الآن وتدريجيا فصولا من هذه العملية الثورية. ولكن الإشكالية تكمن فى تحديد أين حدود «الهدم» و«تصفية القديم»؟ وكيف تتداخل مع «عمليات الخلق الجديد» للوظائف والعمليات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية والتعبيرات الثقافية؟

وحيث إن الآثار والوتائر لن تكون متماثلة فى بقاع عديدة من العالم بل داخل المجتمع الواحد، فإن تلك مسألة تحتاج منا - نحن العرب - المزيد من التأمل والتدقيق خاصة فى تلك «الآثار غير المتماثلة» (Asymmetrical) لعمليات العولمة ونتائج ثورة الاتصالات والمعلومات على عالمنا العربى بوحداته القطرية المختلفة. ومحاولة استشراف نصيبنا من عمليات «الهدم» و«التهميش» (الخسائر)، من ناحية، ومن عمليات «التخليق الجديد» (المكاسب)، من ناحية أخرى. وذلك تمرين ذهنى يحتاج لقدر كبير من الخيال و«المضاربة العلمية»!

ولقد جرت عادة بعض الكتابات الحديثة فى هذا المجال على تصوير عمليات «العولمة» ونتاج ثورة المعلومات والاتصالات على أنها تفضى إلى «كونية جديدة» ينجم عنها «تقصير المسافات» فى الزمان والمكان، ولكن النظرة المدققة للتطورات الحالية والمستقبلية تشير إلى أن «عمليات العولمة» الجارية تؤدى إلى «تقصير المسافات الزمنية والمكانية» فى بعض المجالات، من ناحية، وينتج عنها فى نفس الوقت

توسيع وزيادة المسافات بين «العالم الأول» وبين «عالمنا العربى»، فى العديد من المجالات الاقتصادية والتقنية والاجتماعية، من ناحية أخرى.

وباختصار، فإن عمليات «العولمة» لا تعنى الخير العميم للجميع! لأن العديد من عمليات العولمة التى يقودها فاعلون اقتصاديون وسياسيون فى بلدان الشمال (وتحديدا القوى والشبكات الفاعلة في مجموعة الـ G-7)، تؤدى إلى تكريس «التفاوت» وتزيد المسافات بين شرائح وفئات المجتمع الواحد (شمالا وجنوبا داخل البلد الواحد)، الأمر الذى يطرح بدوره تناقضات اقتصادية واجتماعية جديدة بين الذين يندمجون فى «الفضاء الإلكترونى» الجديد وبين الذين يزداد تهميشهم كل يوم.

كذلك فإن عمليات «العولمة» ومنجزات ثورة الاتصالات والمعلومات تخلق علاقات قوى جديدة على الصعيد العالمى؛ نظرا لارتباط تلك المنجزات بدرجة من التقدم التكنولوجى والبحوث والتطوير (R&D) فى بلدان الشمال، تجعلها مبنية منذ البداية على «عدم المساواة» بين الذين يمتلكون مقومات ومفاتيح هذا التقدم التقنى (اللاعبين الرئيسيين)، وبين هؤلاء الذين يقتصر دورهم على «المستهلكين - المستقبلين». وتلك كلها قضايا لها صلة وثيقة بطبيعة التحديات التى تطرحها عمليات العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات بالنسبة لمسارات التطور الاقتصادى، والتطور الاجتماعى، والتطور الديمقراطى فى المنطقة العربية فى القرن الحادى والعشرين.

القسم الأول

مصر والعرب

الاقتصاد العربي فى مواجهة تحديات
القرن الواحد والعشرين

حفلت حقبة التسعينيات بالعديد من التطورات على الصعيدين الإقليمى والعالمى فى مجال العلاقات الاقتصادية. وقد طرحت تلك التطورات بدورها تحديات مهمة بالنسبة لمستقبل الاقتصاد العربى ومسيرته التكاملية. ويمكن الإشارة إلى بعض أهم التطورات ذات العلاقة الوثيقة بالمستقبل العربى :

١ - عقد «إتفاقية السلام» الإسرائيلية - الفلسطينية، والإسرائيلية - الأردنية، التى تمثل نقلة نوعية فى عمليات التطبيع والتعاون الاقتصادى بين إسرائيل وأطراف عربية فى المشرق العربى.

٢ - انعقاد «مؤتمر الدار البيضاء لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» فى أوائل نوفمبر ١٩٩٤، بتخطيط إسرائيلى - أمريكى لتدشين نظام «شرق - أوسطى جديد» فى مجال الاقتصاد والمال والأعمال، وما تلاه من مؤتمرات فى عمان (١٩٩٥)، القاهرة (١٩٩٦)، والدوحة (١٩٩٧).

٣ - دخول عمليات التفاوض بين بعض البلدان العربية والاتحاد الأوروبى حول «اتفاقات الشراكة التجارية» مرحلة متقدمة. فقد تم توقيع «اتفاقات مشاركة» بين الاتحاد الأوروبى وكلٍ من الغرب، وتونس، ومازال التفاوض جاريا مع كل من مصر، والأردن، وسوّريا، ولبنان.

٤ - انتهاء دورة أورجواى للجات (يناير ١٩٩٥) بما تضمنته هذه الاتفاقية الجديدة من بنود لتحرير التجارة فى الخدمات، والسلع الزراعية والملكية الفكرية، والسلع العامة، والاستثمارات المرتبطة بالتجارة (TRIM'S) ، وما ترتب من

تبعات وتداعيات بالنسبة للبلدان العربية الموقعة على اتفاقية الجات أو التى فى سبيلها إلى التوقيع .

وقد رافق تلك التطورات تزايد الضغوط الدولية والتنافسية على الاقتصاد العربى الذى يعانى من التفكك والتمزق ، إذ شهدت التسعينيات :

١ ـ استمرار وتشديد الحصار الاقتصادى على العراق وليبيا ، وما يحمله ذلك من إرهاق وتدهور للأوضاع الاقتصادية والمعيشية فى البلدين ، ومصادرة عمليات النمو والتراكم بهما .

٢ ـ تعثر وبطء عمليات إعادة الإعمار فى لبنان ومنظمة الحكم الذاتى الفلسطينى ، رغم كل الوعود والتوقعات .

٣ـ تزايد الضغوط المالية والسياسية على اقتصادات بلدان الخليج ، نظرا لتراجع العوائد النفطية ، والسحب من الاحتياطيات المالية . هذا بالإضافة إلى فرض «ضريبة الكربون» وخفض الامتيازات الجمركية التى كانت تتمتع بها صادرات البلدان الخليجية فى ظل نظام الأفضليات المعممة (GPS) . ومازال الاقتصاد العربى يعانى من انخفاض القيمة الإجمالية لعائدات النفط ، نتيجة تدهور أسعار «برميل النفط» خلال حقبة التسعينيات .

ومن ناحية أخرى ، اتسمت فترة التسعينيات بعدد من مؤشرات الأداء السلبية على الاقتصادات العربية ، نوجز أهمها فيما يلى :

١ ـ تباطؤ معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى فى معظم البلدان العربية (النفطية وغير النفطية) .

٢ ـ استمرار تدهور شروط التبادل التجارى للبلدان العربية فى مجموعها .

٣ـ استمرار تدهور معدلات البطالة ، ولا سيما الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة .

٤ ـ تسجيل مزيد من التدهور فى « الفجوة الغذائية» .

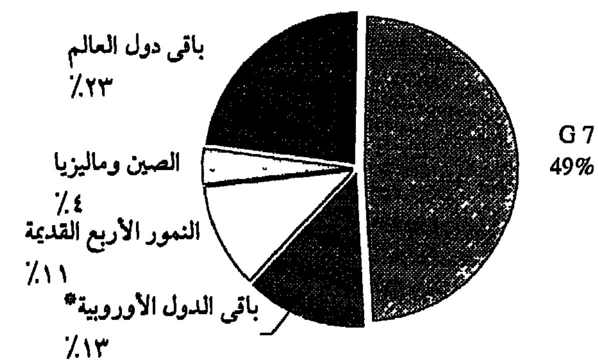
ومن ناحية أخرى ، مازالت معظم البلدان العربية تعانى من محدودية قدراتها

التصديرية، وعدم تنويع «سلة الصادرات». إذ تشير البيانات المتوافرة عن الأعوام الأولى من التسعينيات، ظلت الصادرات الصناعية «غير التقليدية» لا تزيد عن ثلث جملة الصادرات السلعية فى البلدان العربية ذات البنية الصناعية المتقدمة.

وإذا عرفنا أن نسبة الصادرات العربية إلى جملة الصادرات العالمية لاتزيد عن أربعة فى المائة، معظمها صادرات للنفط الخام والسلع الأولية، ندرك مدى هامشية مساهمة الاقتصاد العربى فى تدفقات التجارة الدولية بمكوناتها الحديثة، مقارنة بالبلدان الآسيوية حديثة التصنيع (راجع الشكل «١»).

شكل (١)

الأهمية النسبية فى التجارة الدولية للسلع فى ١٩٩٦



* ألمانيا، إسبانيا، السويد، روسيا، نيوزلندا

SOURCE: WTO

ويعود هذا التخلف فى «الأداء التصديرى» لضعف مساهمة قطاع الصناعة التحويلية فى تكوين الناتج المحلى الإجمالى العربى، إذا لم تزد تلك النسبة عن ١٠٪ فى معظم الأحوال. وتلك بلا شك نسبة متواضعة بكافة المعايير، وتشير إلى الحاجة الماسة لحدوث «قفزة صناعية» كبرى فى البلدان العربية خلال السنوات العشر القادمة، ودون ذلك سوف يعانى الاقتصاد العربى من التهميش المتزايد على صعيدى الإنتاج والتصدير.

وعلى الصعيد الخارجى، مازال الاقتصاد العربى يرزح تحت عبء المديونية

الخارجية «الثقيلة»، إذ تلتهم المدفوعات السنوية لخدمة الدين الخارجى (أقساط أصل الدين + الفوائد) جانبا مهما من حصيلة النقد الأجنبى فى العديد من البلدان العربية. وعلى الرغم من التراجع فى حجم المديونية العربية منذ عام ١٩٩٤ - طبقا لتقارير البنك الدولى - إلا أن الدول الأكثر معاناة من المشكلة لم تستطع حتى الآن التوصل إلى آلية تكفل تقليص «أعباء مدفوعات الدين الخارجى» بصورة كافية. وتظل الحاجة قائمة للبحث عن حلول عاجلة لمشكلة المديونية الخارجية للبلدان العربية لوقف نزيف موارد النقد الأجنبى، وإعادة توجيه هذه الموارد لأغراض التنمية والتراكم.

خلاصة القول هنا، إن اقتصادات البلدان العربية تعانى فى الأجل القصير من ثلاثية: «الركود، البطالة، المديونية»، مما يستدعى اتباع سياسات اقتصادية تدفع فى اتجاه الانتعاش الاقتصادى، وتخفيض معدلات البطالة، والمديونية الخارجية والداخلية. وعلى المدى الأطول، فإن اقتصادات البلدان العربية (نفطية وغير نفطية) فى حاجة ماسة لعمليات إعادة هيكلة (Structural Transformation)، وليس «عمليات إصلاح وتكيف هيكلى» (Structural Adjustment)، على النحو الذى يوصى به البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وذلك للخروج من أعناق الزجاجات. ودون ذلك لا يمكن تحقيق «قفزة تكنولوجية» و«تصنيعية» كبرى تؤدى إلى تحديث وتطوير بنية الاقتصاد العربى، وتصحيح العجز المزمن فى موازين المدفوعات العربية.

إن غياب خطة تنمية طويلة الأجل، تحدد طبيعة توجهات عمليات التراكم فى الاقتصاد العربى، وتهتم بالنمو والعدالة الاجتماعية بالدرجة الأولى، يجعل «برامج التثبيت» - التى يوصى بها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى - مجرد برامج انكماشية تحقق التوازنات الأساسية على المستوى الكلى فى الأجل القصير، فى ظل مستويات منخفضة للنشاط الاقتصادى والتوظف.

كما أن تلك الحزمة من برامج « التصحيح الهيكلى» يمكن أن تصبح بمثابة «حصان طروادة» الذى يتم بواسطته تحويل الاقتصاد العربى إلى «اقتصاد سوق» مندمج فى الاقتصاد العالمى، دون حدوث عملية تنمية متواصلة وتنويع للهياكل الإنتاجية

والقضاء على البطالة والفقر . لذا فإن الوضع الأمثل ، هو تصميم «برامج التثبيت» و«برامج التصحيح الهيكلى» كجزء عضوى من برامج وخطط التنمية الوطنية طويلة الأجل ، وليس بمعزل عنها . وهذا يستدعى بدوره أن تكون أهداف ومعايير الأداء المحددة فى «برامج التثبيت» و«برامج التصحيح الهيكلى» أهداف مرنة وغير محددة بأرقام جامدة ونسب ثابتة ، على النحو السائد فى البرامج المطبقة حاليا فى معظم البلدان العربية .

وغنى عن القول ، أن تلك البرامج للتحول الهيكلى لن تؤتى ثمارها بنجاح فى إطار القطر الواحد ، إذ إن «البعد التكاملى» العربى - على صعيد مجموعة من الأقطار العربية - ضرورة تنموية للاستفادة من وفورات الحجم والنطاق وقانون «الغلة المتزايدة» .

تطور العلاقات الاقتصادية العربية - العربية

لم تحقق العلاقات الاقتصادية العربية - العربية أى تقدم يذكر خلال التسعينيات ، سوى فى مجال العلاقات الثنائية ، بينما لم يتحقق أى تقدم يذكر على مستوى العلاقات متعددة الأطراف (دول إعلان دمشق) ، أو على مستوى التجمعات الفرعية (مجلس التعاون الخليجى ، والاتحاد المغاربى) ، بل على العكس ، يمكن القول إن الأردن قد بدأ فى الانسلاخ عمليا من دائرة الترتيبات الاقتصادية العربية ، واقترب بدرجة كبيرة من مشروع مثلث «البينولوكس» ، الذى تخطط له إسرائيل كتجمع اقتصادى بقيادتها ، ويضم تحت جناحيه الأردن والأراضى الفلسطينية التى تتمتع بالحكم الذاتى .

كذلك لم تتعمق العلاقات، الاقتصادية بين الدول المغاربية ، بل على العكس . تفاوضت كل من المغرب وتونس على اتفاقات «شراكة مع الاتحاد الأوروبى» ، بينما تعيش الجزائر حالة تمزق سياسى وتدهور اقتصادى ، وتعيش ليبيا حالة حصار اقتصادى ممتد ، مما يضعف من فعالية الترتيبات الاقتصادية فيما بين البلدان المغاربية .

ويظل حجم التدفق السنوى للاستثمارات العربية البينية جد متواضع ، بالمقارنة مع حجم «الفوائض المالية» التى تمتلكها كافة الدول العربية غنيها وفقيرها ، والمهاجرة فى الأسواق المالية الدولية بحثا عن الأمان والربحية ، التى تقدر بنحو

٧٠٠ بليون دولار. والنتيجة الحسابية البسيطة تشير إلى أن كل دولار عربى واحد جرى استثماره فى الوطن العربى يقابله ما يقارب من ٦٠ دولارا، جرى توظيفها فى الأسواق المالية الدولية. وعلى أية حال، يجب من الآن فصاعدا التفرقة بين تدفقات رأس المال العربى الخاص فيما بين البلدان العربية بين نوعين من التحركات والتدفقات:

(أ) تلك التدفقات التى تحركها اعتبارات الكسب السريع واقتناص واغتنام الفرص، دون نظرة طويلة الأجل لتطوير البنية الإنتاجية والاقتصادية العربية؛ إذ توجد فئة من رجال الأعمال العرب والمافيات المالية والسماسرة تجرى وراء الصفقات العاجلة، ولا تبحث سوى عن الكسب السريع دون أدنى اعتبار لتطوير الاقتصادات العربية. وهذا النوع من التحركات لرءوس الأموال العربية عبر عنه بشكل نموذجى «عدنان خاشقجى» (الملياردير السعودى) فى مقال نشرته له جريدة الـ International Herald Tribune فى إطار الترويج لمؤتمر الدار البيضاء (نشر بتاريخ ٢٨/ ١٠/ ١٩٩٤)، حيث تحدث عن أن «توجهات التغيير لم تعد تجىء من رؤى خلال الفلاسفة الكبار أو القادة السياسيين.. بل هى محصلة القرارات الفردية لرجال الأعمال الساعين لاقتناص الفرص».

(ب) تلك التدفقات لرءوس الأموال الخاصة التى تحكمها رؤية تنموية للمستقبل، وتسعى للجمع بين الربحية الخاصة والمنافع العمومية والإنمائية.

لذا، فإن النظرة الأحادية الجانب لحركة رأس المال العربى الخاص، التى تتراوح بين التأييد المطلق دون تمييز بين الأجنحة المختلفة لرأس المال العربى، أو الإدانة والتقليل من أهمية مساهمة تلك الأموال والمبادرات فى عملية التنمية العربية، لم تعد نظرة مناسبة لمواكبة حركة الواقع بتعقيداته وتضاريسه المختلفة.

ولعل الإنجاز الوحيد المهم الذى تم خلال التسعينيات كان فى مجال «الربط الكهربائى» بين دول المشرق العربى والمغرب العربى. ويمكن أن تلعب مصر - بحكم موقعها الجغرافى - دورا مهما فى عملية «الربط الكهربائى» بين بلدان المشرق العربى وبلدان المغرب العربى. إذ إنه من المعروف أن هناك خط «ربط كهربائى» بين الجزائر والمغرب، ويبقى القيام بعملية الربط بين الشبكات الكهربائية بين ليبيا وتونس، ثم

بين مصر وليبيا، ضرورة مهمة. وبهذا الصدد، أشار رئيس الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى أمام ندوة «الربط الكهربائى بين شبكات البلدان العربية» - المنعقدة فى القاهرة خلال نوفمبر عام ١٩٩٤ - إلى أهمية أن تتعاون الدول العربية تعاونا وثيقا فى مجال تبادل الطاقة، وتبادل المعلومات الفنية، والتصميم والتخطيط المشترك لمنظوماتنا الكهربائية والتصنيع المشترك لمعداتها.

وتلك نقطة على قدر كبير من الأهمية، نظرا لما لقطاع الكهرباء من أهمية مستقبلية فى مسيرة العمل الاقتصادى العربى المشترك، إذ إن الربط العضوى للشبكات الكهربائية العربية يساعد على تطوير التعاون والتكامل العربى فى مجال تصنيع المعدات الكهربائية من خلال توحيد المواصفات الأساسية للمعدات والتجهيزات الكهربائية (معدات شبكات النقل والتوزيع، خاصة الأبراج والكابلات)، مما يؤدى إلى توسيع السوق العربية أمام صناعة المعدات الكهربائية؛ إذ لا تتسع «السوق القطرية» فى بلد عربى واحد لصناعة هذه المعدات الثقيلة.

التحديات المستقبلية التى تواجه الاقتصاد العربى

تنقسم التحديات التى يواجهها الاقتصاد العربى عند بداية القرن «الواحد والعشرين» إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: تحديات تفرضها التغيرات التى طرأت على البيئة الاقتصادية العالمية، وتيارات «العولمة» المتزايدة للاقتصاد العالمى. وتتضح آثار تلك التحديات على مستقبل الاقتصاد العربى فى أربعة جوانب:

١ - أثر اتفاقات الشراكة القطرية مع الاتحاد الأوروبى على مستقبل الاقتصادات العربية.

٢ - التحديات الجديدة التى تطرحها نتائج «دورة أورجواى» لاتفاقية الجات ونشوء «منظمة التجارة العالمية» على الاقتصادات العربية.

٣ - أثر عمليات «التحرير المالى» لأسواق المال والبورصات العربية على مستقبل الاقتصادات العربية.

٤ - التحديات المستقبلية التى تطرحها اتفاقية «الاستثمار متعدد الأطراف» (MAI)،

التى أعدتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى (OECD)، لتعمم فى المستقبل على البلدان النامية المستقبلة للاستثمارات فى مجال تحرير نظم الاستثمار والتأثير على توجهات التراكم فى البلدان العربية.

المجموعة الثانية: تحديات إنمائية ذات طبيعة حرجة، تواجه الاقتصاد العربى فى عدد من القطاعات المهمة والحساسة:

١ ـ التنمية الزراعية وقضايا الأمن الغذائى.

٢ ـ مستقبل قطاع النفط والغاز ودوره فى الحياة الاقتصادية العربية.

٣ ـ مستقبل عمليات التطوير التكنولوجى، وأهميتها الحرجة بالنسبة لمستقبل الأمة العربية.

٤ ـ مستقبل التنمية فى الاقتصاد الفلسطينى فى ظل تعثر التسوية السياسية، وبروز الترتيبات الإقليمية الجديدة.

حول الآثار المحتملة «لاتفاقات الشراكة» مع الاتحاد الأوروبى على الاقتصادات العربية:

شهدت التسعينيات توقيع كل من المغرب وتونس على «اتفاقات شراكة» مع الاتحاد الأوروبى، وبدأت مصر عمليات التفاوض حول «اتفاق شراكة» منذ عام ١٩٩٥، بينما طلبت الأردن رسميا من الاتحاد الأوروبى البحث فى إمكانية عقد «اتفاق شراكة» معها، وجارٍ حاليا التفاوض مع سوريا ولبنان والجزائر.

وتقوم فكرة «اتفاقات الشراكة» على أنها خطوات تمهيدية فى اتجاه قيام تجمع اقتصادى جديد «أوروبى ـ متوسطى». وتختلط تلك الرؤية الاقتصادية بالرؤية الأمنية إذ تنظر بعض الدوائر الأوروبية إلى قيام هذا التجمع «الأوروبى ـ المتوسطى» نظرة أمنية قصيرة المدى، وليس نظرة إنمائية بعيدة المدى. إذ عادة ما ينظر لدول جنوب حوض المتوسط ـ ومن بينها الدول العربية شرقى المتوسط وغربه ـ باعتبارها «عمق أمنى» لبلدان الشمال والجنوب الأوروبى، على النحو الذى أكدته القمة الأوروبية المنعقدة فى مدينة «آسن» بألمانيا (٩ـ١٠/ ١٢/ ١٩٩٤). وهكذا يجب النظر إلى «اتفاقات الشراكة» التى تعقدها

بعض البلدان العربية على أنها جزء من التحرك الأوروبى لتحقيق بعض المصالح الجيو ـ اقتصادية فى المنطقة العربية .

وتدور «اتفاقات الشراكة» القطرية مع الاتحاد الأوروبى ـ قيد التفاوض والتوقيع ـ حول عدد من المحاور المهمة :

١ ـ مدى نفاد الصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق الأوروبية .

٢ ـ مخاطر التبادل التجارى مع أوروبا على بنية الصناعات الوطنية القائمة فى البلدان العربية .

٣ ـ مسائل التعاون المالى والمعونات .

٤ ـ قضايا نقل التكنولوجيا والبحث العلمى .

وتظل مشاكل الصادرات الزراعية إلى الأسواق الأوروبية ، وكذا طول «الفترات الانتقالية» قبل التحرير الكامل للمبادلات التجارية ، من أهم المشاكل المطروحة على جدول أعمال التفاوض بالنسبة لكل قطر على حدة . بينما تدخل مسائل التعاون المالى ونقل التكنولوجيا ضمن الإطار الأوسع للحوار السياسى والأمنى بين تلك البلدان والاتحاد الأوروبى .

ويلاحظ أن «اتفاقات الشراكة» القطرية مع الاتحاد الأوروبى لم يسبقها أى تنسيق بين البلدان العربية التى تسعى للشراكة : مصر ، والمغرب ، وتونس ، والأردن . فإذا علمنا أن تلك السلسلة من «اتفاقات الشراكة» الثنائية المزمع عقدها مع الاتحاد الأوروبى تساعد تدريجيا على إقامة المجال الاقتصادى الأوروبى ـ المتوسطى بحلول عام ٢٠١٠ ، فإن هناك ضرورة ملحة للتنسيق والتفاوض الجماعى العربى مع الاتحاد الأوروبى .

ولعل أهم الآثار الاحتمالية «غير المباشرة» لتلك الاتفاقات على مستقبل الاقتصاد العربى فى مجموعة تتمثل فى :

١ ـ العلاقة البينية : التكامل الأفقى والتكامل الرأسى (Hub & Spoke) .

٢ ـ إعادة هيكلة العلاقات القطاعية البينية أفقيا وعموديا .

٣ ـ «الأثر التحويلى» لتدفقات التجارة فى السلع والخدمات .

٤ ـ مدى تناقض «اتفاقات الشراكة» مع السيناريوهات المطروحة للتكامل الإقليمى العربى .

تحدى دورة الأورجواى لاتفاقية الجات للاقتصادات العربية

شهد عام ١٩٩٤ انتهاء مفاوضات دورة أورجواى للجات، بعد سنوات طويلة من التفاوض امتدت لنحو ست سنوات . وقد جاءت تلك الدورة من دورات التفاوض لتقود عملية تحرير «شبه شامل» لكافة أنواع المبادلات بما فى ذلك الخدمات، حقوق الملكية الفكرية، للعقود العامة (Public Pocurements) . وفى الوقت الذى يفيد هذا التحرير الشامل لعناصر التجارة الدولية كافة البلدان الأكثر تطورا فى العالم : بلدان الاتحاد الأوروبى، مجموعة بلدان «النافتا»، مجموعة «آسيا ـ الباسفيك»، باعتبار أن تلك البلدان تتمتع ببنية اقتصادية متطورة تسمح لها بفتح أبواب المنافسة الدولية على مصاريعها، فإن العديد من بلدان العالم الثالث ـ ومن بينها البلدان العربية ـ سوف تعانى من أضرار وخسائر فى العديد من القطاعات مهما طالت فترات السماح .

بيد أن أهم ما ستواجهه البلدان العربية ـ مثلها فى ذلك مثل العديد من البلدان النامية التى تريد أن تستكمل مسيرتها التصنيعية ـ تحديات جديدة وكبيرة خلال السنوات القادمة، نتيجة ما أسفرت عنه «دورة أورجواى» لمنظمة الجات من التدخل فى قوانين الاستثمار التى تؤثر على مسارات التجارة الدولية TRIM'S، مما سوف يؤثر على شروط العملية التصنيعية فى البلدان النامية نتيجة عدم الاعتداد ببعض الاعتبارات الحمائية الضمنية التى تتضمنها قوانين الاستثمار فى المجال الصناعى . فعلى سبيل المثال، تشترط قوانين الاستثمار فى بعض البلدان العربية استخدام نسبة معينة من المنتجات المحلية فى إنتاج سلعة أخرى «المكوّن المحلى»، كذلك اشتراط أن يقوم المستثمر بتصدير نسبة معينة من إنتاجه، لا تقل قيمتها بالنقد الأجنبى عن مقدار العملات الأجنبية التى يستخدمها فى استيراد مستلزمات الإنتاج، أى تقييد استيرداه فى حدود ما يصدره . ومن هنا، وفى ظل مقررات دورة أورجواى للجات تصبح تلك الاشتراطات منافية لمتطلبات تحرير التبادل التجارى .

نحو جهاز عربى للتفاوض الدولى

وفى ظل كل هذه التحديات التى تجابه البلدان العربية على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، فى مطلع القرن الواحد والعشرين، نجد تلك التحديات الجمة تستدعى إعادة النظر فى أسلوب إدارة العرب لعلاقاتهم الاقتصادية الخارجية، وخاصة فى مجال التفاوض الدولى. وذلك حتى يمكن تحقيق أكبر قدر من المكاسب، من خلال عمليات المساومة الجماعية.

وفى ضوء كل هذه الاعتبارات، فإن الأمر يستدعى تشكيل جهاز عربى للتفاوض الموحد مع المنظمات الاقتصادية الدولية حول قضايا النقد والمال والتجارة الدولية ونقل التكنولوجيا. إن الجهاز الذى نتحدث عنه يجب أن يكون على غرار الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، والأمانة العامة لحلف مجموعة بلاد الأنديز (Andean pact)، الذى يضم مجموعة مهمة من بلدان أمريكا اللاتينية.

ولعل البعض قد يعترض على هذا الاقتراح، بحجة أن لدينا فى المنطقة العربية العديد من المنظمات والأجهزة التى تقوم بهذه المهام، على أسس نوعية أو قطاعية، أبرزها:

- الأمانة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية.
- الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.
- الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).
- صندوق النقد العربى.
- لجنة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان غربى آسيا (ESCWA).

إذ تختص إدارة الشئون الاقتصادية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتحديد أهم القضايا والمشكلات التى تواجه البلدان العربية وتتولى القيام بالدراسات الخاصة بها، كما تقوم بالتنسيق بين المنظمات العربية المتخصصة فى المجالات

المختلفة. ومن ناحية أخرى، فإن الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية تختص بمسائل التنسيق بين البلدان العربية فى مجال تحرير التجارة والمبادلات فيما بينها، وكذلك تطوير قطاع «المشروعات العربية المشتركة»، كمدخل يساند ويطور علاقات التكامل الاقتصادى فيما بين الأقطار العربية المختلفة.

وعلى صعيد آخر، تقوم الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول بالتنسيق فيما بين البلدان الأعضاء فى مجال استخراج وتكرير النفط والتسعير والإنتاج، وتنسيق السياسات القطرية فى مجال النفط والغاز. بينما يختص صندوق النقد العربى بالتنسيق فيما بين البلدان العربية فى مجال الشئون المالية والنقدية ونظم المدفوعات على الصعيد العربى. كما أنه من المفترض أن يلعب «صندوق النقد العربى» دورا تنسيقيا بين مواقف البلدان العربية المختلفة فى الساحة الدولية فى مجال إصلاح النظام النقدى العالمى.. ولاسيما إزاء الخط المتشدد لإدارة صندوق النقد الدولى والخزانة الأمريكية.

بيد أن كل هذه المنظمات - على اختلاف درجات كفاءتها - لا تصب فى وعاء واحد يمسك بالأطراف المختلفة للقضايا المطروحة على جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، حيث «آليات العولمة» الجديدة، وحيث السعى إلى «معمار مالى دولى جديد»، ناهيك عن إصلاح «النظام التجارى الدولى متعدد الأطراف»، بعد معركة «سياتل» الشهيرة! ولذا لابد من وجود أمانة فنية جديدة، تقوم بالتنسيق بين أنشطة كافة المنظمات العربية المتخصصة، وتقوم بحساب درجة الترابط والتفاعل بين كل هذه القضايا المختلفة، وخاصة فى مجالات: المال، والطاقة، والمبادلات التجارية، ونقل التكنولوجيا، والاستثمارات الأجنبية.

ولذا تجىء أهمية مقترحنا بضرورة إنشاء جهاز تنسيقى جديد يقوم بتحديد موقف عربى تفاوضى واضح القسمات ومحدد المعالم إزاء مجموع القضايا التى تحدد علاقة المنطقة العربية بالنظام الاقتصادى العالمى، فى ظل عمليات العولمة المتصاعدة. ولا غرو أن يكون هذا الجهاز الجديد، المقترح مرتبطا بإدارة الشئون الاقتصادية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وينشط فى إطارها، مثلما كان الحال بالنسبة لوحدة «الحوار العربى الأوروبى» التى أصيبت بالسكتة القلبية، منذ زمن طويل!

ويرتبط بذلك عمليات التنسيق الضرورية مع التكتلات الاقتصادية الدولية المهمة، حول القضايا التى تهم العرب على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، وتجيء على رأس تلك التكتلات:

(١) الاتحاد الأوروبى.

(٢) تجمع بلدان عملية برشلونة (المجموعة المتوسطية).

(٣) تجمع بلدان الآسيان + ٣ (بلدان الآسيان + الصين + اليابان + كوريا الجنوبية).

(٤) بلدان «الميركسور»، والذى يعتبر أهم التجمعات الاقتصادية فى بلدان أمريكا اللاتينية.

(٥) بلدان مجموعة الخمسة عشر (G 15) ومجموعة العشرين (G 20)، التى تضم مجموعة مهمة من البلدان النامية.

إذ يمكن التنسيق مع كل مجموعة على حدة، أو أكثر من مجموعة عند الضرورة، حول القضايا المتعلقة بتحسين موقع بلدان الجنوب فى إطار النظام التجارى الدولى «متعدد الأطراف»، الذى تحكمه اتفاقية «منظمة التجارة الدولية». أو فى مجال إصلاح النظام المالى الدولى، وتحديد الدور المستقبلى «لصندوق النقد الدولى». وكذلك يمكن التنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة الأنكتاد، ولجنة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان غربى آسيا (ESCWA)، حول تعظيم المكاسب من عمليات «الشركات دولية النشاط» فى البلدان المضيفة، ولا سيما فى مجال التنمية الصناعية والتحديث التكنولوجى.

إن الوعى التاريخى بتعقيدات المرحلة الصعبة الراهنة التى يمر بها الاقتصاد العربى والعالمى، فى ظل العنجهية والغطرسة المتزايدة للبلدان الصناعية الكبرى (G 7)، يتحتم الإسراع بتكوين هذا الجهاز التفاوضى «العربى» ومده بالخبرات والكفاءات، ليكون للعرب صوت مسموع ومحترم فى مجال إصلاح النظام الاقتصادى العالمى، بما يعود بالنفع على المنطقة العربية وعلى مجمل بلدان العالم الثالث.

خرائط الفقر والثراء فى العالم العربى

انصب الاهتمام خلال السنوات الأخيرة على دراسة «حجم الفقر» فى البلدان العربية المختلفة، ومدى انتشاره وعمقه بين الفئات والمناطق المختلفة، وتعددت «مقاييس الفقر» و«خطوط الفقر»، وغيرها من المؤشرات. ولكن فى الآونة الأخيرة، اتجهت الدراسات الحديثة إلى دراسة ظاهرة «الثراء» فى العالم التى اتخذت أبعادا جديدة لم يسبق لها مثيل، فى العالم الأول والعالم الثالث على السواء. وبدأت الدراسات الحديثة تهتم بظاهرة «الاستقطاب الحاد» بين الأغنياء والفقراء، إذ إن «الفقر المدقع» هو الوجه الآخر للعملة، أى «الثراء الفاحش».

وهكذا بدأنا نشهد موجة جديدة من الدراسات والمؤشرات حول ظاهرة «الأثرياء الجدد» فى العالم، وبدأت مؤسسة مالية مهمة مثل «ميريل لنش» Merrill Lynch تصدر تقريرا سنويا يسمى «التقرير العالمى للثروة» (World Wealth Report)، بالاشتراك مع مؤسسة استشارية تسمى Gemini، منذ عام ١٩٩٧.

ولقد أفصح هذا التقرير عن مؤشرات مهمة ومثيرة حول «الثروات الفردية» الجديدة التى تراكمت حول العالم خلال التسعينيات. إذ أشار التقرير إلى أن هناك نحو ستة ملايين شخص يمتلكون أصولا مالية «سائلة» تفوق المليون دولار. ويقدر إجمالى تلك «الثروة المالية» بنحو ٢١,٦ تريليون دولار عند نهاية عام ١٩٩٨. ومعنى هذه الأرقام، أن الستة ملايين شخص من أثرياء العالم يمتلك كل منهم نحو ٣,٦ مليون دولار فى المتوسط، فى شكل أصول مالية سائلة فقط.

ومن ناحية أخرى، تقدر «الثروات المالية» (فى شكل أصول مالية) للأثرياء فى منطقة الشرق الأوسط بنحو تريليون دولار، أى ألف مليار دولار، ويالها من ثروة!

ويلاحظ هنا أن «الأصول المالية السائلة» لا تشمل الثروات العقارية، والحصص فى رءوس أموال الشركات والمشروعات وأنشطة الأعمال المختلفة.

وتشير نشرة أخرى تصدر عن مجلة «فوربس» (Forbes) إلى قائمة تشمل «أغنى أغنياء العالم». وقد تصدَّر تلك النشرة، أسماء لامعة من «المليارديرات» فى عالم المال والأعمال، ويجىء على رأسها فى «المنطقة العربية» بخلاف حكام بلدان الخليج:

* عبدالله سليمان الراجحى «السعودية»(٥, ٣ مليار دولار).
* رفيق الحريرى «لبنان» (٦, ٣ مليار دولار).
* ناصر الخرافى «الكويت» (٤, ٤ مليار دولار).
* عبدالعزيز الغرير «الإمارات» (٤٥٠ مليون دولار).
* خالد بن محفوظ «السعودية» (٥, ٢ مليار دولار).
* محمد نصير «مصر» (٣٠٠ مليون دولار).

ورغم عدم دقة هذه البيانات حول ترتيب «أهم الأثرياء»، والحجم الحقيقى للثروات «المالية وغير المالية»، والظاهر منها والخفى، يلاحظ أن معظم ثروات الأثرياء العرب قد تولدت من خلال أنشطة: المقاولات، وعقود التوريد، وصفقات السلاح، والأنشطة الفندقية، والأعمال المصرفية، والأنشطة المرتبطة بقطاع النفط (مثل المضاربات العقارية والوكالات التجارية).

ولكننا لا نكاد نجد اسما واحدا - إلا فيما ندر - ارتبط صعوده فى عالم الثراء والمال بنشاط صناعى أو سلعى تصديرى، على عكس ما يحدث فى بقاع أخرى من العالم الأول، وبلدان آسيا الناهضة.

فعلى سبيل المثال، نجد أن الثروة الهائلة «لعائلة أنييلى» فى إيطاليا تعود إلى صناعة السيارات، وثروة «بيل جيتس»، رئيس شركة ميكروسوفت فى الولايات المتحدة، إنما تعود إلى صناعة البرمجيات، وثروة عائلة Chung فى كوريا الجنوبية تعود إلى صناعة السيارات وأنشطة صناعية متنوعة، وثروة عائلتى Mihal

و Mahindna في الهند تعود إلى صناعة الحديد والصلب وصناعة الجرارات، وثروة عائلة Mondoza في فنزويلا تعود إلى المشروبات والصناعات الغذائية، وهلم جرا.

تلك هي بعض الأمثلة، التي توضح ارتباط «الثروات الكبيرة» في بقاع عديدة من العالم الأول والنامي بأنشطة إنتاجية وتصديرية مرتبطة بالاقتصاد العيني المتجدد. وأهمية هذه الملاحظة تكمن في أنه إذا كانت «مصادر الثراء» في مجتمعاتنا العربية مقصورة على أعمال المقاولات، والتجارة والخدمات المالية، والمضاربات العقارية، والسمسرة في الصفقات وعقود التوريد.. ولا يوجد لها مقابل في الجانب العيني «الإنتاجي» من الاقتصاد الوطني، فإنه لن يكون لها آثار توسعية في مجال نمو الناتج المحلي الإجمالي على أسس دائمة ومتواصلة. وهذا يؤدي بدوره إلى ضعف فرص وآفاق توسيع حجم التوظف، والتطوير التكنولوجي وتحسين الإنتاجية، ونمو «رأس المال المعرفي» الذي يعتبر أهم مصادر «ثروة الأمم» في عالمنا المعاصر.

وهكذا تزداد «الفجوة» في بنية الاقتصاد العربي بين التوسع في «الأنشطة المالية والتجارية» من ناحية، والركود في مجال الأنشطة الإنتاجية والتصديرية، من ناحية أخرى. وينعكس ذلك بدوره على مستوى توزيع الدخول والثروات، حيث يزداد الفقراء فقرا، نتيجة ضعف فرص التوظف المنتج وانخفاض مستويات الدخول والادخار للغالبية العظمى من السكان (٧٠٪ من السكان)، أي ما يسمى «الكتلة الغاطسة»، وفق التعبير الذي صكه الدكتور رشدي سعيد (عالم الجيولوجيا المصري). ومن ناحية أخرى، يزداد ثراء ورفاهة «الكتلة الطافية»، المرتبطة بأنشطة التجارة والمقاولات، والخدمات المالية واقتصاد الصفقات، وهي لا تزيد على «العشرة في المائة»، الذين يقبعون على قمة توزيع الدخول والثروات.

هذا بينما يكافح «العشرون في المائة»، المحشورون بين «الكتلة الطافية» و«الكتلة الغاطسة»، للحفاظ على مستويات معيشتهم والتمتع بحد أدنى من الحياة الكريمة. وهؤلاء «العشرون في المائة» يمثلون ما تبقى من «الطبقة الوسطى» في المنطقة العربية، أما البقية منهم فقد دخلوا في صفوف «الكتلة الغاطسة» ولا عزاء للغاطسين!

حول الكسب والرزق فى مجتمعنا العربى

حرص العلامة ابن خلدون على التفرقة فى مقدمته الشهيرة بين «الكسب» والرزق»، لاختلاف مضمون ومصاحبات كلا المفهومين. وتكتسب تلك التفرقة أهمية كبيرة فى مجتمعاتنا العربية المعاصرة، حيث اختلط «الحابل» «بالنابل» و«الحلال» «بالحرام».

ويعرّف ابن خلدون «الكسب» على أنه: «ما يتملكه الإنسان بسعيه وعمله، سواء انتفع به أم لا». وفى موقع آخر يرى: «أن قيمة ما يكسبه الإنسان إنما تتحدد بما بذله من سعى وعمل.. فالكسب هو قيمة الأعمال البشرية. أما «الرزق» فهو ما يهبط على الناس والمنتفعين دون جهد أو سعى للعمل. وبهذا المعنى تعتبر أصول وعناصر التركة، لمن ينتفع بها من الوارثين، نوعا من «الرزق» الذى يتم الحصول عليه بلا جهد أو مشقة. ومن هنا أيضا تم اشتقاق تعبير «مرتزقة الجند» الذين يحاربون دون مبدأ أو قضية.. ومن أجل «الارتزاق» فقط!

ويرى ابن خلدون أن النمط الطبيعى للمعاش (أى «القيم المضافة» الحقيقية بلغة الاقتصاد المعاصر)، هى تلك القائمة على العمل والسعى كالفلاحة والتجارة والصناعة. بينما الإمارة - على حد تعبيره - هى أسلوب للعيش يعتمد على الجاه والسلطة (أى «ريع» الموقع فى البناء الفوقى للمجتمع)، لا على العمل والإنتاج. وبعبارة أكثر معاصرة، هى الأسلوب القائم على الاستيلاء والاستحواذ على «الفائض الاقتصادى» الذى يولده المنتجون الحقيقيون فى المجتمع.

وهكذا فإن الأصل فى المجتمعات هو تنظيم أساليب «الكسب» القائم على الإنتاج والعمل والسعى والكد، ويكون الاستثناء هو «الرزق»، لأنه يجىء على سبيل الإضافة والتزيد. وإذا ما تأملنا فى أحوال مجتمعنا، والمجتمعات العربية التى

حولنا، نجد أن الآية قد انقلبت هذه الأيام. . وغدا «الكسب» بالجهد والعمل، مسألة ثانوية، بينما أصبح «الرزق» و«المنح والعطايا» هى المصدر الأساسى للدخول والثروات. ولقد ساعد على ذلك هطول الأموال النفطية بغزارة خلال العشرين عاما الأخيرة، مما أدى إلى تقليص دائرة «الكسب» وتوسيع نطاق دائرة «الرزق»، من خلال آليات وقنوات عدة أهمها: الإتاوات، والعمولات، والإكراميات، والمضاربات. . وغيرها من عمليات «السلب» و«النهب المنظم» (أو ما يسمى باللغة الدارجة «التهليب»)!

وهكذا أخذ الأفراد والجماعات يرتبون أمورهم وأحوالهم بناء على ما يحط عليهم من «رزق»، وليس ما يحصلون عليه من كسب، نتيجة الجهد و«عرق الجبين» كما يقول «رجل الشارع»! إذ أصبحت نسبة «الكسب» فى أحوال كثيرة لا تقاس سوى بما يحل عليهم من «رزق». وفى ذلك اختلال واضح وبين للموازين، حين يصبح الدخل الأصلى (الكسب) هو المصدر «الثانوى» للمعاش، بينما يصبح الدخل الثانوى والتكميلى هو الأصل، أو الأساس فى تسيير أمور الحياة اليومية. وغنى عن القول، كم يؤثر ذلك تأثيرا سلبيا على قيم المجتمع ومنوال حياته، ونمط قيمه وسلوكه.

ولكن كلنا يعرف أن الأوضاع الاستثنائية لا تدوم. . فالحسابات الرشيدة للمستقبل إنما تنهض على الموارد الثابتة والمتجددة وليس على الموارد الطارئة والناضبة، أى على قاعدة الكسب «المتجدد» وليس الرزق «المتبدد».

ومن ناحية أخرى، يشير العلامة ابن خلدون فى مقدمته إلى أسباب انتقال الأمم والممالك من طور العظمة والمجد إلى طور التحلل والفساد وانكسار العصبية. ويرى أن «نقطة التحول» هذه تعود إلى انتقال المجتمعات من حياة البساطة والاقتصار على الضرورى من العيش، إلى حياة الرفاهية والتقنن فى الترف. وعندما يحل «منطق الترف» محل «منطق الجد والعمل»، وتحقيق التراكم الإنتاجى والمعرفى، تصاب المجتمعات بحالة عارمة من التحلل والاسترخاء والقعود على مواجهة التحديات الخارجية، ولذا فإن الدول والممالك إنما تهرم وتضمحل لسبب رئيسى، فى تقدير «ابن خلدون»، هو «استحكام عوائد الترف فى أهلها»، و«عدم إيفاء دخلهم بخرجهم».

وكأن بابن خلدون، بأقواله الحكيمة هذه يعايش أحوال مجتمعاتنا العربية، منذ أن هبطت عليها الأموال النفطية ومشتقاتها. فانتقلت بعض فئاتها وعناصرها «انتقالا غير طبيعى»، من «نكد العيش وشظف الأحوال» إلى «التفنن فى الترف وأحواله».. دون أن يرافق ذلك تحسن مطرد فى ظروف الإنتاج وأدواته ووسائله.

ولعل جوهر مشكلتنا الاقتصادية، فى عالمنا العربى، هى اختلال التوازنات فى مجال التدفقات الاقتصادية الأساسية، وبصفة خاصة بين:

(أ) الخلل بين تيارات الإنفاق الاستهلاكى، من ناحية، وتيارات الدخل القائم على «الكسب» القائم على الجهد والإنتاجية للأسر والأفراد، من ناحية أخرى.

(ب) الخلل بين ما يتم «استيراده» وما يتم «تصديره» من سلع وخدمات.

(جـ) الخلل بين ما يجرى «ادخاره» سنويا، وبين ما هو مطلوب «استثماره» إنتاجيا للنهوض بالاقتصاد القومى.

ولذا؛ لابد من إعادة ترتيب أوضاعنا الاقتصادية، مع بداية الألفية الجديدة، للخروج من «الحالة الريعية» التى سادت خلال العشرين عاما الماضية، حيث كان «الرزق» القادم من الخارج أو الهابط من السماء «كالمن والسلوى» (المنح والتحويلات) هو محرك الحياة الاقتصادية.. وليس «الكسب» القائم على العمل المنتج، والتراكم الذى يؤدى إلى التوسع فى الطاقات الإنتاجية والتصديرية. ولعلنا نقترب الآن من نهاية «فترة السماح» (Gace period)، حيث لم يبق من الزمن سوى القليل، حتى نمسك جيدا بعجلات القيادة، ونعيد الاعتبار لقيم العمل والتجويد والابتكار والانضباط. فالطريق نحو «الانطلاق» و«النهوض» الاقتصادى مازال طويلا وشاقا. ولم يعد هناك وقتا للاسترخاء.

الاقتصاد العربى والخروج من الحالة «الريعية»!

لعب المتغير النفطى خلال السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات دورا مهما وحاكما فى حياة المجتمعات العربية، من خلال عملية «إعادة تدوير» الأموال النفطية داخل الاقتصادات العربية، مما أدى إلى نمو وتوسع وازدهار أنشطة ثلاثة قطاعات رئيسية هى:

١ ـ التشييد والبناء.

٢ ـ التجـــارة.

٣ ـ المـــــال.

ولكن مع هبوط العوائد النفطية وتطبيق ميزانيات التقشف فى البلدان النفطية، خلال حقبة التسعينيات، فإن التحالف الإجتماعى «الخفى» القائم فى البلدان النفطية بين الفئات الحاكمة، من ناحية، والطبقة الوسطى، من ناحية أخرى، سوف يتعرض لتصدع خطير. إذ إن ضغط الإنفاق المالى فى تلك البلدان سيؤدى إلى تخفيض حجم الإنفاق الموجه لدعم الأوضاع الاقتصادية للفئات الوسطى، بخاصة فى مجال خدمات الإسكان، والصحة، والسلع الغذائية المدعومة، والتوسع فى فرص التوظف.

كذلك، فإن عملية الحراك الاجتماعى الكبيرة، التى حدثت فى المجتمعات العربية (النفطية وغير النفطية) تحت تأثير المتغير النفطى، من خلال عمليات الهجرة الواسعة للعمالة خلال السبعينيات والثمانينيات، قد أدت إلى حالة «سيولة اجتماعية» عالية، أدت بدورها إلى ازدواج حالة التكسب لدى فئات اجتماعية عديدة.

وهكذا، فإن انحسار الموجة النفطية فى المستقبل سوف يفضى إلى أزمة بنيوية حادة، نتيجة عدم التوافق - بين مقومات البنيان الاجتماعى والطبقى - الذى ولدته الحقبة النفطية من ناحية - وبين مقومات الأساس الاقتصادى والمادى لقوى الإنتاج الحقيقية فى المجتمعات العربية المعاصرة، من ناحية أخرى. وفى تقديرنا، أن الأزمة قادمة عندما ينتهى مفعول «المخدر النفطى»، وتفيق المجتمعات من غفوتها التى غذتها «السكرة النفطية» - على حقائق الوضعية الجديدة: «وضعية ما بعد النفط»، حيث يصعب إعادة إنتاج الأوضاع الاقتصادية وحالة السيولة الطبقية التى سادت خلال الحقبة النفطية، بفعل «دخول ريعية» غير مرتبطة بالأساس المادى لعمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج فى الاقتصاد العربى.

وتدل كل الشواهد والمؤشرات على أن السنوات المقبلة الممتدة خلال الحقبة الأولى للقرن الواحد والعشرين، سوف تشهد أزمة «تصدع» الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، المستندة إلى «الحالة الريعية»، التى ولدها «الريع النفطى» ومشتقاته فى معظم البلدان العربية. ويمكن رصد ذلك من خلال بعض المؤشرات:

١ - تصدع ما يمكن تسميته عقد «الرشوة الاقتصادية» - غير المكتوب - بين الطبقات الحاكمة والفئات الوسطى فى البلدان العربية، إذ لم يعد فى مقدور الدولة والفئات الحاكمة تقديم المزيد من المزايا المالية والعينية للفئات الوسطى.

٢ - لم تعد «الهجرة للبلدان النفطية» متاحة بنفس الدرجة، كآلية تساعد على وقف تدهور الأوضاع المادية والمكانة الاجتماعية للفئات الوسطى والعمالة فى البلدان المصدرة للعمالة، وذلك فى ظل تراجع العائدات النفطية وانحسار تيارات الهجرة من البلدان غير النفطية إلى البلدان النفطية.

٣ - تضاؤل «آثار التساقط» التى تذهب للفئات والجماهير الشعبية العريضة (العمال، صغار وفقراء الفلاحين، والفئات الهامشية المسحوقة)؛ وذلك نتيجة الأزمة العامة لمالية الدولة، بما لها من انعكاسات سلبية فى بعض المجالات المهمة مثل:

* دعم السلع التموينية الأساسية.

* مجانية التعليم .

* الإسكان الشعبى .

* فرص التوظف .

إذ إنه مع تصاعد وتفاقم أزمة «عجز الموازنة العامة للدولة» فى معظم البلدان العربية ، واتباع سياسات «التصحيح الهيكلى» التى تستند إلى توصيات صندوق النقد الدولى ، الأمر الذى يؤدى إلى ضغط الإنفاق الحكومى ، ورفع الدعم عن السلع التموينية ، إلغاء مجانية التعليم ، وخفض المنح والإعانات والنفقات التحويلية . وكل هذه الإجراءات تضع الفئات الوسطى والطبقات الشعبية وجها لوجه فى مواجهة الأزمة الاقتصادية دون مظلة واقية .

وفى ظل الظروف الراهنة للمجتمع العربى ، فإننا نعتقد أنه مع انحسار الحقبة النفطية ، والخروج من «الحالة الريعية» ، سوف تحدث تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية ، وتصويبات اقتصادية مهمة . فلقد ساعد تدفق الأموال النفطية على توسيع حجم ومراتب عناصر البرجوازية الصغيرة ـ و«الفئات المُرسملة» عموما ـ على النحو الذى استفضنا فى شرحه فى كتابات أخرى سابقة . كما لعبت «الحقبة النفطية» دورا مهما فى تحلل وضعف روابط العصبية والتضامن التى تربط بين عناصر الطبقة العاملة فى المجتمعات العربية ، من خلال عمليات الهجرة الواسعة إلى بلدان النفط . خلاصة القول هنا إن التغيير يبدو لنا على أنه ضرورة تاريخية .

عودة «خط حديد الحجاز»
ومستقبل التعاون الاقتصادى العربى المشترك

إن «إعادة تسيير» خط حديد الحجاز بين دمشق وبغداد، بدءا من يوم ٢٩ يوليو ١٩٩٩، يعتبر حدثا تاريخيا مهما يجب ألا يمر بدون ابتهاج وحفاوة تليق بالحدث. إذ إن «خط حديد الحجاز»، الذى أنشأه السلطان العثمانى فى مطلع القرن الحالى (١٩٠١)، لنقل الحجاج المسلمين من دمشق إلى المدينة المنورة، كان رمزا للترابط والتكامل الاقتصادى بين الأقطار العربية. كذلك فإن توقف هذا الخط يعتبر دليلا على بداية عملية تقطيع أوصال العلاقات الاقتصادية وشبكات الطرق بين بلدان «المشرق العربى (بلاد الشام) ومنطقة الجزيرة العربية»، فى أعقاب توقيع اتفاقية «سايكس ـ بيكو»، غداة الحرب العالمية الأولى. وهكذا بدأت مسيرة «التجزئة العربية» القسرية لتمزيق الفضاء الاقتصادى العربى إلى وحدات ضعيفة وغير مترابطة.

ويتوقع أن تنقل رحلات «خط حديد الحجاز» المنتظمة بين عمان ودمشق، نحو ألف مسافر فى الأسبوع، وتتخللها ثلاث محطات قبل أن تصل إلى دمشق، هى: الزرقاء والمفرق ودرعا.

وكانت أولى رحلات «قطار الحجاز» قد انطلقت عام ١٩١٣، لتتوقف فى أثناء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، عندما عمل لورانس على تدمير خطوط السكك الحديدية التى كانت تنقل الإمدادات للجنود الأتراك. ويرى الباحث «وجيه التميمى»، «أن لورانس لم يكن هدفه عسكريا بحتا، بل أراد قطع خطوط الاتصال الحيوية بين بلاد الشام وشبه الجزيرة العربية. إذ كان الخط من وجهة نظر الإنجليز شبيها بقناة السويس». (راجع جريدة الحياة ـ عدد ٣٠ يوليو ١٩٩٩).

وقد حاولت الحكومة الفيصلية فى دمشق إصلاح الخط، غداة الحرب العالمية الأولى، لكن دخول الفرنسيين إلى دمشق حال دون ذلك. ولدى وصول الأمير عبدالله بن الشريف حسين، إلى عمان، شكل لجنة لإصلاح الخط عام ١٩٢٢، وبالفعل تم إعادة تشغيل «خط الحجاز» وتمكن من نقل أربعة آلاف راكب إلى المدينة المنورة. لكن عوامل سياسية وفنية حالت دون استمرار العمل فى الخط الحجازى.

وفى عام ١٩٥٥، اتفقت حكومات الأردن وسورية والسعودية على إعادة تشغيل الخط، لكن ذلك لم يتحقق. ويتطلع العرب اليوم إلى عودة خط الحديد الحجازى إلى سابق عهده، رابطا بين بلاد الشام وجزيرة العرب، وفتح الباب أمام امتدادات أخرى. ولعل هذه المناسبة السارة تدعو لإلقاء نظرة جديدة على مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية، ومستقبل التعاون الاقتصادى العربى المشترك.

ويعتبر الاقتصادى الكبير الراحل د. لبيب شقير، من أوائل الكتاب (١٩٥٨) الذين أكدوا على ضرورة ربط فكرة التنسيق والتعاون الاقتصادى العربى المشترك بالسياسة التخطيطية اللازمة للتنمية. فلقد أوضح د. لبيب شقير، أن المقصود بالمبادئ التى يقوم عليها «التعاون الاقتصادى العربى»: «ليس وضع التنظيم التفصيلى لخطط التنمية المستقلة لكل بلد عربى، إذ المفروض أن هذه الخطط الانفرادية المستقلة إنما تضعها السلطات المختصة فى كل بلد منها فى ضوء الظروف الخاصة بالبلد، وفى ضوء ما يبين التحليل أنه خير الحلول لتحقيق الأهداف المقصودة فيه. . . وإنما المقصود من هذه المبادئ هو وضع الخطوط العامة التى توجه السياسة الاقتصادية للبلاد العربية فى علاقتها مع بعضها البعض، على أن تراعى كل بلد منها ما تمليه هذه الخطوط العامة عند وضعها لخطة تنميتها الداخلية. ومن خلال تأثيرات وتفاعلات هذه الخطوط المشتركة العامة فى الخطط المستقلة للتنمية فى داخل كل بلد عربى، سوف تربط هذه الخطط ببعضها البعض ارتباطا عضويا لأن كلا منها ستكون إلى حد ما، تعبيرا جزئيا عن هذه الخطوط العامة وانعكاسا لها فى ناحية من النواحى».

ولعلنا لا نغالى كثيرا، إذا قلنا إن هذه الفقرة، تحمل فى طياتها البذور الأولية التى ينهض عليها مبدأ التخطيط التأشيرى، الذى جرى الحديث بشأنه مؤخرا على

الصعيد العربى. إذ إن المداخل الجديدة للتعاون الاقتصادى العربى المشترك، لا تقوم على الفكرة التقليدية القائمة على تحرير حركة السلع بين البلدان العربية، وعلى فرض تعريفة جمركية موحدة فى مواجهة العالم «غير العربى»، بل تؤكد على ضرورة توزيع الفروع والمشروعات الإنتاجية المختلفة فى خطط التنمية القطرية، على نحو يكفل جعل اقتصادات البلدان العربية، اقتصادات على درجة عالية من التكامل والكفاءة.

وهكذا، فإن مفهوم «التعاون الاقتصادى العربى المشترك» يجب أن يؤخذ بمعناه الواسع، الذى يشمل كل صور التجمع الاقتصادى العربى ودرجاته، ابتداء من التعاون البسيط المحدود فى بعض المجالات الاقتصادية، ومروراً بالأشكال الأقوى من التجمع الاقتصادى، حتى نصل إلى شكل «الوحدة الاقتصادية الكاملة» بمعنى الاندماج (أو التكامل) التام بين اقتصادات الأقطار العربية، بحيث تصبح وكأنها «اقتصاد واحد» مثل اقتصاد أى بلد منفرد.

ويرتبط بذلك، طرح وتقويم المداخل المختلفة لإنجاز «عملية التكامل» فيما بين اقتصادات الأقطار العربية، التى يمكن أن تندرج تحت ثلاثة مستويات:

١ ـ مستوى عمليات «تكامل الأسواق».

٢ ـ مستوى عمليات «تكامل السياسات الاقتصادية».

٣ ـ مستوى عمليات «التكامل المنظومى» أو «المؤسسى».

ويبدو أن الفكر الاقتصادى العربى، قد وقع فى بعض اللحظات، أسير الخلط بين الأهداف من ناحية، وبين الأدوات والوسائل، من ناحية أخرى. حيث ركز البعض على تحرير التجارة، وانتقال عناصر الإنتاج بين البلدان الأطراف فى عمليات التعاون الاقتصادى العربى، باعتبار أن ذلك هو التكامل. وهذا غير سليم من الناحية العلمية؛ لأن تحرير التجارة على هذا النحو ليس إلا وسيلة من وسائل التكامل تستخدم فى عمليات التكامل التى تجرى بين الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة فى أوروبا الغربية ذات الهياكل الإنتاجية الناضجة.

وعلى الصعيد العملى، يمكن تقسيم المداخل التى اتبعت لتحقيق التجمع

الاقتصادى العربى، منذ الخمسينيات وحتى الآن، إلى مداخل ستة هى :

١ ـ مدخل تحرير التجارة (أو المدخل التبادلى للتكامل).

٢ ـ مدخل تشجيع انتقال رءوس الأموال وتسهيله.

٣ ـ مدخل الانتقال التلقائى للقوى العاملة العربية داخل الوطن العربى.

٤ ـ مدخل المشروعات العربية المشتركة.

٥ ـ مدخل التنسيق فى بعض المجالات الاقتصادية (التنسيق القطاعى أو فى مواجهة الاقتصاد الدولى).

٦ ـ المدخل التخطيطى الإنمائى.

ويلاحظ أنه من بين هذه المداخل الستة، فإن مدخلى «المشروعات العربية المشتركة» و«التنسيق فى بعض المجالات الاقتصادية» هما مدخلان «غير كليين»، لأنهما ينصبان على قطاع أو مجال محدد من قطاعات كل قطر ومجالاته واقتصاداته؛ ولذا فإن عملية تطوير «المداخل» المختلفة، يجب ألا تكون عملية فنية بحتة، بقدر ما هى عملية سياسية واجتماعية. وتكاد تجمع آراء الخبراء فى هذا المجال، على أنه من الواجب تغيير الفلسفة التى تصدر عنها قرارات تطوير التعاون الاقتصادى العربى المشترك وتغيير الآليات التى يتم من خلالها تنفيذ هذه القرارات، وهذا ما يحتاج إلى «إرادة سياسية» مختلفة فى مضمونها عن الإرادة السياسية التى أرست المدخل التكاملى حتى الآن وطبقته.

وحول أزمة الوضع الاقتصادى العربى الراهن، يمكن النظر إليها باعتبارها معاكسة تماما للأزمة التى ألمت ببلدان جنوب شرق آسيا مؤخرا. بمعنى أننا حيال اقتصاد مالى جيد ومنضبط إلى حد ما، غير أن الاقتصاد العينى يعانى من ضعف وهشاشة بنيوية ملحوظة، فالادخار ضعيف، والاستثمار غير موجه للقطاعات المنتجة، والأداء التصديرى متواضع للغاية، والهيكل الإنتاجى يتسم بالتخلف والركود، والنظام التعليمى متدهور.

وهكذا فإن «الجانب العينى» من الاقتصادات القطرية، يحتاج إلى جهد جاد

وطويل النفس. وبالتالى فإن مشكلة «الاقتصاد العربى» هى مشكلة مركبة، تحتاج إلى جهد إنمائى حقيقى فى القطاع العينى لاسيما بعد تقلبات أسعار النفط، حيث كانت صادرات النفط ومشتقاتها (تحويلات العاملين فى البلدان النفطية، المعونات الإنمائية) تشكل حجر الزاوية فى توازن موازين المدفوعات العربية، خلال الثلاث حقب الماضية. ويزيد الوضع حرجا، أننا نحتاج إلى مضاعفة هذا الجهد بعد إقرار «اتفاقيات الجات»، التى تضيق الخناق على السياسات الحمائية للصناعة الوطنية، وتفتح الأسواق على مصراعيها للمنافسة الخارجية، قبل أن نعد العدة لمواجهة تلك المنافسة الضارية القادمة من الشرق والغرب.

ومن هنا تجىء أهمية البعد القومى الذى لا مناص لنا من أخذه بعين الاعتبار إذا ما أردنا حقا «اجتياز النفق المظلم». ولا أريد أن أكرر أهمية قيام «سوق عربية مشتركة»، أو «توحيد اقتصادى لمجمل البلدان العربية». ولكننى أدعو إلى نهج أكثر تواضعا، يسعى لإنشاء نواة اقتصادية صغيرة تضم أربعة أو خمسة بلدان عربية محورية، تكون بمثابة كرة ثلج متدحرجة لا تلبث أن تكبر شيئا فشيئا، وتكتسب «قوة دفع تاريخى» وزخما جديدا، تمتد لبقية البلدان العربية، لمواجهة تحديات عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى. وفى تقديرى أنه لا غنى لنا عن قيام تلك «النواة» دون إبطاء؛ لأن تلك الضرورة الاقتصادية غدت ضرورة حياتية لحماية مستقبلنا، وربما بقائنا أيضا.

القسم الثانى

مصر على أعتاب «ألفية جديدة»
الاقتصاد المصرى فى مفترق الطرق

عجز ميزانية الدولة وعجز ميزانية الأفراد

تصر برامج الإصلاح الاقتصادى التى يطرحها صندوق النقد الدولى على ضرورة تخفيض «عجز موازنة الدولة»، عن طريق ضغط الإنفاق ورفع المتحصلات الضريبية، بغية تصحيح مسيرة الاقتصاد القومى وإعادة التوازن له على الصعيد الكلى. ولكن لو تأملنا قليلاً فى هذا العلاج نجد أنه يحل المشكلة على المستوى الكلى، من ناحية، وينقل أزمة «العجز المستديم» من «ميزانية الدولة» إلى «ميزانية الأسرة»، من ناحية أخرى.

وهكذا؛ فإننا فى واقع الأمر لا نحل المشكلة الاقتصادية على صعيد المجتمع، بل كل ما نفعله هو أننا نقوم بترحيل عبء «العجز المالى» من الدولة إلى المواطنين. فنتيجة القرارات الاقتصادية بتخفيض «عجز الموازنة»، يجرى فرض وتوسيع نطاق سريان ضريبة المبيعات وغيرها من الرسوم التى تؤدى إلى تفاقم حجم العجز المستديم فى «ميزانية الأسر» متوسطة ومحدودة الدخل، التى تشكل غالبية سكان المجتمع. وتشير العديد من الشهادات الواقعية إلى أن هناك أسر تعانى من «عجز مستديم» فى ميزانية الإنفاق الجارى الشهرى، نتيجة «الفجوة» بين الدخول التى يتم الحصول عليها والحد الأدنى من نفقات المعيشة التى لابد من تغطيتها، دون أن يكون لدى تلك الأسر القدرة على الإنفاق على أى بند من بنود الترفيه وغيرها من الكماليات الاستهلاكية.

ونتيجة لتلك الضغوط المعيشية و«الضائقة المالية» التى تعانى منها غالبية الأسر المصرية (الفقيرة ومتوسطة الحال)، نجد أن الأنشطة الاقتصادية والخدمية المتجهة لإشباع حاجات تلك الفئات تعانى من ركود وتدهور، يتمثل فى انخفاض مستويات استغلال الطاقات الإنتاجية، والتوظيف، والربحية، بل يصبح بعضها مهددا بالإفلاس والتوقف عن النشاط نتيجة زيادة درجة سوء توزيع الدخل.

وهكذا تتعمق «ثنائية» الاقتصاد الوطنى، فى ظل سياسات التصحيح الهيكلى، بين:

١ـ قطاعات وأنشطة واسعة مصابة بالركود والانكماش، نتيجة انخفاض القوة الشرائية لدى قطاعات واسعة من السكان.

٢ـ قطاعات فى حالة توسع وازدهار.

ونتيجة لذلك، نلاحظ أن هناك ديناميكية وانتعاشا لبعض الأنشطة والمشروعات التى يجرى تنشيط الطلب عليها من الفئات «عالية الدخل»: (العشرون فى المائة فى قمة التوزيع)، بينما يصيب الركود والانكماش بقية الأنشطة التى تتجه للجمهور العريض ذى القوى الشرائية المحدودة. وهكذا تصبح عمليات النمو والتوسع والازدهار متمحورة حول أنشطة بعينها لا تلبى سوى حاجات المجموعات عالية الدخل «ذات الطلب الفعال»، بينما يجرى إهمال السوق الواسعة (ولكن الراكدة) التى تلبى حاجات غالبية السكان بهوامش ربح ضعيفة ومحدودة.

وكنتيجة لذلك، لا يجرى نمو وتقدم الاقتصاد الوطنى والمجتمع عموما بسرعة واحدة ووتيرة متوازنة، بل ينمو ويتقدم بسرعتين مختلفتين (Two - speeds):

أ ـ سرعة عالية لأقسام من الاقتصاد الوطنى المرتبطة بإنتاج السلع وتقديم الخدمات المرتبطة بفئات المجتمع «الأعلى دخلا» من رجال الأعمال وكبار المهنيين والتكنوقراط والاستشاريين.

ب ـ سرعة بطيئة (أحيانا تكون سالبة) للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بإنفاق واستهلاك فئات المجتمع «ذات الدخول الأجرية» وذات الدخول المنخفضة «الكفافين» و«الهامشية».

وهكذا تصبح عملية «المساكنة» (Co - hapitation) بين اقتصادين (بل مجتمعين) منفصمين أكثر صعوبة مع مرور الزمن، مما يزيد من حدة التوترات الاجتماعية ويقود إلى حالة دائمة من «الركود التضخمى» (Stagflation).

ولعل الأنماط الراهنة لتوليد الدخول والثروات، التى تشكل بدورها هيكل «الطلب الفعال» فى الأسواق المصرية، قد أثرت بالتبعية على أوضاع «الميزان

التجارى» . فمن ناحية ، نجد أن بعض المصدرين يحجمون عن تصدير جانب مهم من سلعهم «القابلة للتصدير» للخارج ، ويفضلون تسويقها فى السوق المحلية نتيجة «هوامش الربح» المرتفعة التى يحققونها فى «السوق المحلية» ، الأمر الذى ينتج عنه الإقلال من «حصيلة الصادرات» . ومن ناحية أخرى ، يؤدى النمط السائد لتوزيع الدخل إلى ارتفاع معدلات الاستيراد ، لإشباع الحاجات الكمالية الترفيهية للفئات «عالية الدخل» ، وبالتالى تعميق أزمة «الميزان التجارى المصرى» على نحو ما شهدنا خلال الآونة الأخيرة .

وقد يناقض البعض هذا التحليل ، بحجة أن زيادة الإنفاق الاستهلاكى لكل فئات المجتمع واضح للعيان ، وأن الأموال تسيل فى أيدى الكثيرين ، والتليفزيونات تنتشر فى أعماق الريف . ولكنها كلها مظاهر خادعة ، إذ إن «تيار الدخول» المستند إلى الإنتاج والعمل لا يتناسب مع «تيارات الإنفاق» التى تحكمها اعتبارات الحاجة والضرورة . إذ يظل الخلل الجوهرى فى الحياة الاقتصادية المصرية هو ذلك الخلل الكبير بين الدخول وأنماط الإنفاق «للناس اللى فوق» و«الناس اللى تحت» !

ويغذى ذلك الخلل فى النسبة والتناسب بين الدخول المتولدة فى «الداخل» ، وتلك «الوافدة» من الخارج (فى شكل تحويلات للمصريين فى الخارج ، وتدفقات أموال المعونة والمنح والهبات) ، الأمر الذى يغذى العلاقة «غير الصحية» بين «تيارات الإنفاق» و«تيارات الدخول القابلة للإنفاق» فى المجتمع المصرى . إذ لعبت «الدخول القادمة من الخارج» دورا مهما فى «سد عجز الميزانية» لدى الأسر والأفراد ، منذ نهاية السبعينيات ، سواء كانت فى شكلها المباشر أو ما يسمى «آثار التساقط» التى تصل إلى فئات عريضة من فئات المجتمع التى ترتزق وتعيش على هذا «الفيض» .

وإذا كانت الهجرة الواسعة إلى الخليج ، وسنوات الرواج فى البناء والتشييد خلال الثمانينيات قد ساعدت العديد من الأسر محدودة الدخل على تكوين بعض المدخرات والأرصدة النقدية التى تساعدهم حتى الآن على مواجهة «عجز الموازنة» لدى الأسر والأفراد ، من خلال السحب من المدخرات أو تصفية بعض الأصول

المحدودة لديهم، فإن الأمور سوف تتغير فى المستقبل عندما تتآكل تلك الأصول والمدخرات.

ولقد سبق أن تحدث عالم الاجتماع الراحل «حسن الساعاتى»، عن ظهور ما أسماه فئة «الألفيونيرات»، أى تلك الفئات التى تجمع لديها، من خلال الهجرة للخارج وفترات الرواج فى الداخل، بضع عشرات الآلاف من الجنيهات، تم ربطها فى ودائع مصرفية، أو فى شكل «مشاركات استثمارية محدودة»، وهى تشبه ما حققه بعض المصريين من «مكاسب مالية مؤقتة» من خلال أنشطة «القرنص» خلال الحرب العالمية الثانية.

ولكن تظل كلها أبوابا مؤقتة للرزق ولتكوين المدخرات، لا يمكن الارتكان إليها فى المستقبل. ولذا لابد من إعداد العدة لتصحيح الخلل بين «تيارات الإنفاق» و«تيارات الدخل»، دون الارتكاز إلى تلك الأموال الطارئة القادمة من الخارج. ولن يأتى ذلك، إلا من خلال تحقيق طفرة فى هياكل الإنتاج والتصدير والتوظيف.

«مهنة التجارة».. وترشيد الاستيراد

فى مقال نشرته جريدة «العالم اليوم»، بتاريخ ٨/ ٤/ ١٩٩٩، يتساءل الأستاذ «محمد رجب»، رئيس جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية: «هل يمكن أن يدعى أحد العقلاء أن التجارة مهنة طفيلية؟ ثم يعرج على الموضوع الرئيسى، الذى هو بيت القصيد ليقول: «تحت يدنا منشور أصدره البنك المركزى المصرى فى الأيام الأخيرة، يخطر البنوك فيه بأن تحصل على تأمين نقدى يوازى مائة فى المائة من قيمة الاعتمادات التى تفتح لتمويل استيراد سلع لحساب التجار للاتجار فيها. ويذكر المنشور أن السلع نفسها لو قام باستيرادها أحد المصانع تخضع للائتمان العادى بين البنك والعميل».

ثم يسترسل ليقول: «كذلك فإن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات تفرق فى التعامل بين ما إذا كانت سلعة مستوردة لحساب مصنع وفى تلك الحالة لا تخضع لفحص الهيئة، ويستلمها المصنع فورا. أما إذا كانت السلعة مستوردة بمعرفة أحد التجار، وهو استوردها لبيعها للمصانع الصغيرة التى لا تستطيع الاستيراد بنفسها، فإن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والجهات الرقابية الأخرى تتعامل مع هذه السلعة بمنتهى العنف والشدة».

حتى هنا يبدو الكلام «معقولا».. وقابلاً للمناقشة!

ولكنه فى محاولة للتفخيم من شأن النشاط التجارى، نجد أن الأستاذ «محمد رجب» تأخذه الجلالة ليقول: «إن التجارة بمفردها كفيلة وحدها لتنهض بالاقتصاد. وكم من بلد عاش أهله فى ترف ورياش بالتجارة وحدها»! ولا يحدد لنا الكاتب أى بلد ينطبق عليها هذا التوصيف، وفى أى عصر؟!

والسؤال الذى يطرحه السيد «محمد رجب» هو: «لماذا تتم التفرقة بين نشاط

التجارة والنشاطات الأخرى، بحيث تعامل التجارة معاملة غير كريمة، لا تتناسب وما تعامل به النشاطات الأخرى؟ » ثم ترتفع النبرة ليصبح السؤال: أليس ذلك مخالفا للدستور الذى يساوى بين المواطنين؟

ويضيف الأستاذ محمد رجب أن «هناك ثلاثة ملايين تاجر مسجلون لدى الغرف التجارية على امتداد الجمهورية، وهناك مليون آخرون غير مسجلين. فإذا قدرنا أن كل تاجر يعول فى المتوسط خمسة أفراد لظهر جليا أن من يعيشون على التجارة بمصر هو من ١٥ إلى ٢٠ مليون مواطن، وهو ما يمثل حوالى ربع إلى ثلث سكان المحروسة»!

وبغض النظر عن دقة الأرقام (وهى ليست دقيقة بالفعل)، لا ندرى لماذا أقحم الأستاذ «محمد رجب» كل من يعمل بالتجارة على أرض مصر «المحروسة» فى موضوع الاستيراد. فالكل يعلم أن غالبية هؤلاء التجار الذين يتحدث عنهم الكاتب هم من صغار التجار (تجار التجزئة) الذين يبيعون فى الأساس سلعا منتجة محليا، ويستهلكها جمهرة الناس من سكان مصر. وقد كان حريا به، أن يذكر لنا عدد التجار الذين يشتغلون فقط بنشاط الاستيراد، وهم مسجلون لدى شعبة المستوردين بالغرفة التجارية لكى نعرف حجمهم الحقيقى، وعدد من يعولون، حتى لا يتم تهويل الأمور وخلط الأوراق.

فالقضية الأساسية المطروحة اليوم على جدول أعمال راسم السياسة، تتعلق بالتوسع فى النشاط الاستيرادى، وليس لها علاقة بعموم النشاط التجارى أو «مهنة التجارة». «فالنشاط التجارى» نشاط مهم، ويساعد على خلق «قيمة مضافة» للمجتمع، طالما يتم دون غش أو تزوير أو «أرباح احتكارية». ولكن الأزمة التى يواجهها «ميزان المدفوعات» المصرى اليوم، تتعلق بالخلل المتزايد فى الميزان التجارى، بين حجم «الواردات» الآخذ فى الارتفاع، وجانب الصادرات الآخذ فى الانكماش مع مرور الزمن.

فأرقام «التصدير» و«الاستيراد» الخاصة بعام ١٩٩٨ تدعو للانزعاج والقلق، إذا ما قارناها بأرقام عام ١٩٩٧. فقد زادت واردات السلع الاستهلاكية بمقدار ١,٤ مليار جنيه مصرى، وواردات المناطق الحرة (أصناف متنوعة) بمقدار ٣,٧

مليار خلال عام ١٩٩٨ مقارنة بما كان عليه الحال عام ١٩٩٧ . وبلغت جملة الزيادة فى الواردات السلعية نحو ١١,١٤ مليار جنيه، يقابلها انكماش فى حجم الصادرات السلعية المصرية قدره ٢,٤ مليار جنيه مصرى. وتشير أحدث البيانات المتاحة عن شهر يناير ١٩٩٩ إلى استمرار نفس الاتجاه، إذ زاد حجم الاستيراد السلعى مقارنة بشهر يناير عام ١٩٩٨ ، بمقدار ٣٨٤ مليون جنيه، أى بزيادة نسبية قدرها ١١٪ .

ولذا؛ لابد من إجراءات لوقف نزيف الاستيراد، ولا سيما بالنسبة للسلع غير الضرورية والترفيهية، والاستيراد بغرض التخزين لأغراض المضاربة فى المستقبل، كما حدث بالنسبة لسيارات الركوب. وإذا كان «أرباب التجارة يقدرون مصلحة مصر وهم على أتم استعداد للتعاون مع أهل الحل والعقد لتخطى الصعوبات التى يواجهها الاقتصاد المصرى، على حد تعبير الأستاذ «محمد رجب»، فلابد من تعاون منظمات رجال الأعمال وفئات المستوردين مع السلطات النقدية والمالية لتجاوز الأزمة، وكبح جماح الاستيراد، ووقف نزيف النقد الأجنبى فى أغراض لا تخدم التنمية. ولأن استمرار الأوضاع الاستيرادية على ما هى عليه لا يقود إلى الرفاهة بل إلى الخراب الاقتصادى للبلاد؟!

فالقضية الجوهرية التى يجب أن يعيها الجميع هى أن الاقتصاد المصرى لا يمتلك كميات لا نهائية من الدولارات والنقد الأجنبى، حتى نترك «الحبل على الغارب» فى مجال الاستيراد. وأن احتياطى النقد الأجنبى الذى يتمتع به الاقتصاد المصرى الآن قد تم تكوينه فى ظروف تاريخية قد لا تتكرر، وبالتالى يجب الحرص عليه وعدم التفريط فيه إلا للضرورة القصوى، لأنه يشكل خط الدفاع عن الاقتصاد المصرى إزاء الالتزامات الخارجية بالنقد الأجنبى، وأنه الأداة الرئيسية للحفاظ على استقرار «سعر صرف» العملة.

وإذا كان هناك من يتحدث بضيق عن «القيود الإدارية»، والتدخل فى حرية السوق، فإننا يجب أن نتذكر أن البلدان الكبرى «ذات البنية الاقتصادية المتقدمة»، تتدخل دائمًا لحماية موازين مدفوعاتها. وآخر تلك التجليات، ما حدث خلال «حرب الموز» حيث هددت الإدارة الأمريكية بفرض عقوبات على الاتحاد الأوربى

نتيجة «التميز» ضد الصادرات الأمريكية؛ لأن الرئيس الأمريكى كان يدافع آنذاك عن مستقبل «ميزان المدفوعات الأمريكى»، ويحاول أن يخفض حجم العجز فيه.

خلاصة القول هنا، إنه إذا لم ينجح «أرباب التجارة» فى بلادنا فى تحقيق قفزة مهمة فى مجال الصادرات السلعية، وهو الجانب الأهم فى معادلة «الميزان التجارى»، فيجب على الأقل ألا يتململوا من القرارات الصريحة والضمنية لتقييد الاستيراد. وإلا بالله، يدلونا على خير السبل لإعادة التوازن فى الميزان التجارى، الذى هو بمثابة القلب لميزان المدفوعات.

ودعونا نبحث عن الحلول الجادة لمشاكل الاقتصاد الوطنى بعيدا عن الهوى ولعبة خلط الأوراق . . . حتى تستقيم الأمور، ويبقى ما «ينفع الناس فى الأرض».

صناديق الاستثمار وأزمة سوق الأوراق المالية

اعتقد كثيرون من صغار المستثمرين فى بورصة الأوراق المالية أنهم فى أمان كامل عندما يشترون «وثائق صناديق الاستثمار»، باعتبار أن مثل هذه الوثيقة تمثل «سلة» تضم مجموعة من الأسهم الممتازة والنشطة، وبالتالى فهم فى مأمن من التقلبات العنيفة التى تلحق بالأسهم الفردية. وكان هذا الاعتقاد سليما من الناحية النظرية، ولكن واقع الحال منذ بداية عام ١٩٩٩ يشير إلى غير ذلك، فلقد حققت وثائق صناديق الاستثمار المتداولة ببورصة الأوراق المالية، خسائر رأسمالية كبيرة، نتيجة انخفاض أسعار وثائقها إلى مستوى دون «القيمة الاسمية» للوثيقة. ويتضح ذلك بجلاء من واقع بيانات الجدول المرفق، إذ إن القيمة السوقية «لوثائق صناديق الاستثمار» فى يوليو ١٩٩٩، كانت كلها دون «القيمة الاسمية» أو عند مستوى «القيمة الاسمية»، مع استثناءات قليلة.

وذلك الهبوط الجماعى لأسعار «وثائق صناديق الاستثمار» يثير قضايا مهمة وخطيرة متعلقة بأداء صناديق الاستثمار وأداء بورصة الأوراق المالية بشكل عام، وكلاهما وجهان لأزمة واحدة. فعلى صعيد عملية «الإحلال» بين الأصول المالية فى المحافظ المالية للأفراد والمؤسسات، نجد أن «وثيقة صندوق الاستثمار» أصبحت مخزنا رديئا للقيمة، فى ظل تراجع القيمة السوقية للوثيقة إلى ما هو دون القيمة الاسمية. وفى المقابل، تصبح «الوديعة المصرفية»، ذات القيمة الاسمية الثابتة وذات سعر الفائدة الذى يفوق معدل التضخم السنوى، وعاء ادخاريا مضمونا ومأمونا إذا ما قورن بالاستثمار فى وثائق صناديق الاستثمار.

وهذا عكس ما كان يتوقعه راسم السياسة، حيث كانت الآمال معقودة على «بورصة الأوراق المالية» لكى تشكل أداة مهمة لتعبئة المدخرات وتنويع الأوعية

الادخارية المتاحة للجمهور. وتزداد وطأة الأزمة، خاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار أن عددا كبيرا من «حاملى وثائق الاستثمار» قد اشتروا هذه الوثائق بأسعار تفوق القيمة الاسمية للوثيقة. ولذا نجد أن بعض حاملى وثائق صناديق الاستثمار قد حققوا خسائر قد تصل إلى ٣٠٪ أو ٥٠٪ من قيمة الاستثمارات»، مع أخذ التوزيعات فى الاعتبار. وكمثال لذلك، نجد أن وثيقة تم بيعها بسعر ١٠٠ جنيه، لدى نشأة الصندوق تدنت «قيمتها السوقية» اليوم إلى ٥٠ جنيها. وهناك وثيقة أخرى تم بيعها، عند بدء الطرح، بخمسمائة جنيه وصلت «قيمتها السوقية» إلى ٣٩٤ جنيها، هذا مع توقف عدد من الصناديق عن التوزيعات أو التوزيع من السعر السوقى للوثيقة.

وقد أدى هذا إلى تدافع العديد من «حملة الوثائق» إلى تصفية استثماراتهم فى هذه الوثائق بخسارة مالية ملموسة، مما أدى إلى تزايد الضغوط على إدارة هذه الصناديق لتقوم بتسييل بعض استثمارات محافظها فى الأسهم والسندات. وقد أدى هذا بدوره إلى مزيد من التدهور لأسعار الأسهم، خصوصا مع رفض بعض البنوك إقراض هذه الصناديق لضخ مزيد من السيولة لديها، مما ساعد على تعميق الأزمة فى سوق الأوراق المالية.

ولعل الأزمة الرئيسية تكمن فى ضيق المعروض من الأسهم فى سوق الأوراق المالية فى مصر، حيث يجرى التداول على مجموعة محدودة من الأسهم النشطة؛ ولذا نجد أن معظم صناديق الاستثمار فى مصر ترتكز على مجموعة بعينها من الأسهم «الممتازة»؛ لأنه ليس هناك درجة كافية من التنويع تسمح بالموازنة فى محافظ استثمارات صناديق الاستثمار؛ إذ يحدد القانون ألا تزيد نسبة ما يتم استثماره فى شراء أوراق مالية فى شركة واحدة على ١٠٪ من أوراق الصندوق، وبما لا يجاوز ١٥٪ من أوراق تلك الشركة. كذلك يحدد القانون ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق فى وثائق الاستثمار التى تصدرها صناديق الاستثمار الأخرى على ١٠٪ من جملة أمواله، وبما لا يجاوز ٥٪ من أموال كل صندوق مستثمر فيه.

ومن حيث حماية حقوق حملة الوثائق، تقرر المادة ١٤٥ من القانون أنه «يجب على الصندوق عدم اتباع سياسة من شأنها الإضرار بحقوق أو مصالح حملة وثائق

الاستثمار» . كما تحدد المادة ١٧١ من القانون أنه «يجب على مدير الاستثمار أن يبذل في إدارته لأموال الصندوق «عناية الرجل الحريص» . وتضيف هذه المادة أنه «يلزم التحوط بإخطار السوق وتنويع أوجه الاستثمار ، وتجنب تضارب المصالح بين حملة الوثائق والمساهمين في الصندوق والمتعاملين فيه» .

ورغم كل هذه الشروط القانونية ، نجد أن أداء الصناديق على النحو الذى شرحناه لا يعبر عن «إدارة الرجل الحريص» . ورغم هذا الأداء السيئ الذى يعد جزءا لا يتجزأ من سوء أداء «سوق المال» عموما ، نجد أن أتعاب الإدارة التى يتقاضاها «مدير الاستثمار» مغالى فيها بالنسبة لظروف السوق المصرية الناشئة . إذ ينقسم أجر مدير الاستثمار إلى جزء ثابت وجزء متغير ، ويتكون «الجزء الثابت» من نسبة مئوية تتراوح ما بين ٠,٦ و١٪ من قيمة صافى أصول الصندوق ، أما «الجزء المتغير» ، فيسمى «بأتعاب حسن أداء» بواقع ٧,٥٪ أو ١٠٪ من صافى الأرباح التى تزيد على أعلى عائد لأذون الخزانة لمدة ٩١ يوما ، مضافا إليها علاوة تتراوح بين ١٪ أو ٢٪ . وفى حالة عدم وجود إصدارات لأذون الخزانة مدتها ٩١ يوما ، يؤخذ متوسط سعر الفائدة على الودائع المصرفية لمدة ثلاثة أشهر .

ويلاحظ أن ذلك «الجزء المتغير» من الأتعاب يعتبر حافزا للأداء السيئ إذ إن ارتفاع صافى الأرباح عن أعلى عائد لأذون الخزانة لمدة ٩١ يوما ، مضافا إليه هامش ١٪ أو ٢٪ ، لا يعتبر معيارا لأداء متميز يبرر تلك «النسبة المتغيرة» التى تضاف إلى الأتعاب الثابتة . وعندما تفشل الصناديق فى تحقيق مستوى العائد نفسه الذى تحققه أذون الخزانة المضمونة بواسطة الدولة ، التى لا تعانى من انخفاض فى قيمتها الاسمية ، فعندئذ تصبح وثائق صناديق الاستثمار وعاء أدنى مستوى وأقل كفاءة من «الوديعة المصرفية» و«أذون الخزانة الحكومية» .

وفى ضوء كل هذا ، تواجه صناديق الاستثمار تحديات مهمة فى المستقبل إذا استمر الحال على ما هو عليه . إذ يقتضى القانون (المادة ١٦٢) أن «ينقضى الصندوق إذا انخفض عدد وثائق الاستثمار إلى ٥٠٪ من إجمالى عدد الوثائق المكتتب فيها» ، ما لم يقرر أغلبية حملة الوثائق استمرار نشاطها فى اجتماع تدعو إليه الشركة ، ويحضره ممثل عن هيئة سوق المال . وينقضى الصندوق ، وجوبا ، فى جميع

الأحوال، إذا انخفض عدد الوثائق عن ٢٥٪ من العدد المكتتب فيه؛ ولذا فإن بعض الصناديق القائمة الآن معرض للتصفية فى المستقبل، نتيجة ارتفاع معدلات التصفية والاسترداد للوثائق من جانب حملتها.

وفى مواجهة هذه التحديات المهمة التى تعصف بأوضاع سوق المال الناشئة فى مصر، التى أنهكتها المضاربات بواسطة كبار اللاعبين، لا نسمع سوى التطمينات بأنها مجرد مرحلة عابرة، وسوف يستعيد السوق عافيته. ولكن الأزمة هى، فى حقيقة الأمر، «أزمة هيكلية»، وتضرب بجذورها فى تركيبة سوق المال والأسهم، وطبيعة اللاعبين ونوعية شركات السمسرة التى لا يهمها سوى «عمولات السمسرة، وبعدها الطوفان!

تطور أسعار وثائق صناديق الاستثمار (الاسمية والسوقية)

القيمة بالجنيه المصرى

اسم الصندوق	القيمة الاسمية للوثيقة	سعر الوثيقة يوم ٨ يوليو ١٩٩٩	التغيـــــر (بالجنيه المصرى)
بنك مصر - الأول	١٠٠	٩٤,٧٥	– ٥,٢٥
بنك مصر - الثانى	٦٦,٦٧	٦٥,٨٨	– ٠,٧٩
بنك مصر الدولى	١٠٠	٧٣,٥٤	– ٢٦,٤٦
البنك الأهلى المصرى - الأول	٥٠٠	٦٧١,٧٥	+ ١٧١,٧٥
البنك الأهلى المصرى - الثانى	١٠٠	٧٢,٥	– ٢٧,٥
بنك أمريكان إكسبرس - الأول	١٠٠	٧٩,٣٧	– ٢٠,٦٣
بنك أمريكان إكسبرس - الثانى	١٠٠٠	١٠٠٤,٦٣	+ ٤,٦٣
بنك القاهرة	١٠٠	١٦٩,٧١	+ ٦٩,٧١
الدلتا للاستثمار (مغلق)	١٠٠	١١٥,٥٢	+ ١٥,٥٢
البنك المصرى الخليجى	١٠٠	٧٨,١٢	– ٢١,٨٨
البنك المصرى الأمريكى	١٠٠	٩٢,١٢	– ٧,٨٨
بنك الإسكندرية	١٠٠	١٠١,٥٨	+ ١,٥٨
بنك مصر إيران للتنمية	١٠٠	١٠٢,٦١	+ ٢,٦١
بنك مصر إكستريور	١٠٠٠	٩٣٦,٨٥	– ٦٣,١٥
بنك الشركة المصرفية - الأول	٥٠٠	٦٧٤,٤٨	+ ١٧٤,٤٨
بنك الشركة المصرفية - الثانى	١٠٠	٩٧,٢٢	– ٢,٧٨
بنك الشركة المصرفية - الثالث	١٠٠	١٠٣,٠٥	+ ٣,٠٥
بنك قناة السويس	٥٠٠	٣٦٧,٣٧	– ١٣٢,٦٣
شركة المستثمرون المتحدون	٥٠٠	٣٨٩,١٨	– ١١٠,٨٢
شركة أورينت ترست (مغلق)	١٠٠٠	٩٨٨,٩١	– ١١,٠٩
البنك المصرى لتنمية الصادرات	١٠٠	٨٨,١٢	– ١١,٨٨

معركة الأسمنت فى السوق المصرية

شهدت السوق المصرية سباقا محموما ومنافسة ضارية بين عدد من شركات الأسمنت العالمية وشركات أسمنت القطاع الخاص الوطنى، للفوز بأكبر عدد من أسهم شركات الأسمنت المطروحة للبيع ضمن برنامج الخصخصة. ويجىء هذا السباق ضمن حركة واسعة للاندماجات والاستحواز فى السوق المصرية خلال عام ١٩٩٩. فلقد شهد عام ١٩٩٩، ٤٧ حالة استحواذ، حيث قام ٢٣ مستثمرا مصريا بالاستحواذ على ٢٣ شركة تعمل فى نفس مجال النشاط الاقتصادى الذى يعملون به، و٢٠ مستثمرا أجنبيا استحوذوا على شركات مصرية (فى قطاعى الأعمال العام والقطاع الخاص)، تعمل فى نفس مجال النشاط الذى يعملون به، علاوة على أربع شركات عربية استحوذت على ثلاث شركات مصرية.

ولعل أهم التطورات التى شهدتها السوق المصرية فى مجال الاندماج والاستحواذ، استحواذ «مجموعة لكح» على شركة «إنترمديكا للتوريدات الطبية»، لتصبح هذه المجموعة متحكمة فيما لا يقل عن ٣٠٪ من حجم سوق «التوريدات الطبية». كما قامت مجموعة «يونكاب» بشراء ٩٥٪ من الشركة الفرعونية للسمسرة، وقامت شركة «جلاسكو ويلكام»، الشركة البريطانية العملاقة فى مجال الصناعات الدوائية، بشراء ١٠٠٪ من أسهم شركة آمون للأدوية. كما قامت شركة «لافارج - تيتان»، الشركة العملاقة فى صناعة الأسمنت، بشراء ٩٥٪ من أسهم بنى سويف للأسمنت. كما قامت شركة «بيرللى» الإيطالية بشراء ٤٧٪ من شركة الإسكندرية للإطارات الكاوتش، وشركة «بلينا»، الإيطالية أيضا بشراء ٩٠٪ من أسهم شركة الدلتا للطوب الرملى.

وهكذا فإن حركة الاستحواذ (take - over) تسير على قدم وساق فى السوق

المصرية خلال العامين الأخيرين، وخاصة بواسطة الشركات الأجنبية العملاقة دولية النشاط.

وبالنسبة لسوق الأسمنت، أشار الدكتور محمد عبدالقادر (الأهرام ١٢ فبراير ٢٠٠٠)، إلى وجود ثلاث محاور رئيسية فى «سوق الأسمنت» فى مصر:

* المحور الأول: قطاع خاص محلى، القاطرة الأمامية له شركة «السويس للأسمنت» التى تصل طاقتها الإنتاجية إلى ٤ مليون طن سنويا، بعد التوسعات الأخيرة. والعربة الأولى التى تقف خلف هذه القاطرة مباشرة هى شركة «أسمنت طره»، التى يصل إنتاجها السنوى إلى ٤ ملايين طن. أى أن مجموع طاقات هاتين الشركتين يصل إلى نحو ٨ مليون طن سنويا، وهو ما يشكل نحو ثلث حجم الإنتاج الكلى (الذى يتراوح بين ٢٤-٢٦ مليون طن سنويا).

* المحور الثانى: هو محور الشركات الأجنبية، أى الشركات الدولية «متعدية الجنسية»، والقاطرة الأمامية له هى شركة «لافارج - تيتان»، التى استحوذت مؤخرا على شركة «بنى سويف للأسمنت» بطاقة إنتاجية ١,٢ مليون طن سنويا، يليها شركة «سيمكس المكسيكية»، التى فازت بصفقة شركة «أسمنت أسيوط»، التى يصل حجم إنتاجها إلى ٣,٦ مليون طن سنويا. ثم تجىء بعد ذلك شركة «بلو سيركل الإنجليزية»، التى استحوذت على ٧٣,٦٪ من أسهم شركة «الإسكندرية للأسمنت» التى يصل إنتاجها إلى ١,٩ مليون طن سنويا. وهكذا فإن الشركات الأجنبية الثلاث تسيطر حاليا على إنتاج نحو ٦,٧ مليون طن سنويا، أى ما يعادل ٢٧٪ من حجم سوق الأسمنت فى مصر.

* المحور الثالث: «شركة الأهرام للأسمنت» (برأسمال محلى)، وهى شركة قابضة تكونت حديثا، تم الدفع بها إلى هذا المعترك للفوز ببعض أسهم شركات الأسمنت المعروضة للبيع ضمن «برنامج الخصخصة».

ولقد أثارت التحركات الأخيرة للشركات الأجنبية المخاوف من تصاعد احتمالات سيطرة رأس المال الأجنبى على سوق الأسمنت المصرى. وخاصة، لدى إصرار شركة «لافارج - تيتان» على شراء «شركة العامرية للأسمنت»، حيث رفعت سعر شراء السهم إلى ١٠٠ جنيه. واحتدم الصراع بين شركة «أوراسكوم» وشركة

«لافارج ـ تيتان» لشراء «أسمنت العامرية» . ومن المعروف أن الشركة «لافارج ـ تيتان» كانت قد تقدمت فى وقت سابق بعرض شراء ٧٦٪ من أسهم الشركة المذكورة (العامرية) بسعر ٧٥,٥ جنيه للسهم الواحد وبنفس الشروط السابقة . ولكن عندما عدلت «شركة أوراسكوم» للإنشاءات والصناعة من عرضها السابق ورفعته من ٦٦ جنيه إلى ٨٢ جنيه للسهم ، وكانت الحصة المطلوبة ٦٥٪ من أسهم أسمنت العامرية ، سارعت شركة «لافارج ـ تيتان» برفع قيمة عرضها إلى ١٠٠ جنيه للسهم الواحد ، ولكنها خفضت الحد الأقصى المطلوب للشراء من ٧٦٪ إلى ٥١٪ من أسهم أسمنت العامرية .

ومن ناحية أخرى ، تقدمت شركة «لافارج ـ تيتان» بعرض لشراء شركة بلوسيركل الإنجليزية التى تمتلك ٧٦,٣٪ من شركة الإسكندرية للأسمنت . مما يؤدى إلى درجة عالية من «السيطرة الاحتكارية» فى سوق الأسمنت فى مصر ، وحيث يعتبر الأسمنت «سلعة استراتيجية» مهمة . ومن هنا تأتى أهمية صفقة أسمنت العامرية ؛ لأنها تمثل نقطة التحول الأساسية فى مفترق الطرق ، باعتبارها «صفقة الترجيح» ، وهذا يفسر الصراع المرير الذى يدور حولها . . ومحاولة الفوز بهذه الصفقة بأى شكل . . . ولو حتى بسعر أعلى من القيمة الحقيقية للسهم .

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه : لماذا كل هذا التكالب من الشركات الكبرى للأسمنت فى العالم لدخول السوق المصرية والسيطرة على جانب كبير من إنتاج الأسمنت فى البلاد؟ وبهذا الصدد ، يرى بعض الخبراء أن تكلفة إنتاج الأسمنت بمصر تعتبر منخفضة ، كما أن تكلفة السيطرة على التلوث بمصر تعتبر منخفضة مقارنة بالخارج . وأن هذه الشركات الدولية تخطط للانطلاق من مصر كقاعدة للتصدير للبلدان المجاورة وبعض البلدان الأوروبية ، فى نفس الوقت الذى تسعى فيه لتحقيق أرباح احتكارية فى السوق المصرية .

ولكن السؤال المركزى الذى يطرح نفسه ، فى ظل هذه التطورات : هل نحن بصدد عملية «خصخصة» بالمعنى الدقيق للكلمة ، أم نحن قد دخلنا دائرة «التدويل» لفروع النشاط الاقتصادى المصرى المختلفة؟ فعندما بدأ طلعت حرب يروج لمشروعه فى بداية العشرينيات لإنشاء «بنك مصر» للمصريين ، كان هذا النشاط نشاطا أهليا

خالصا. وكان محاولة لنقل ملكية الأصول فى الاقتصاد والمجتمع من الأجانب إلى رجال الأعمال المصريين، بينما ما نشهده تدريجيا الآن هو «فك التمصير»!

ومهما قيل بأن الظروف المحلية والعالمية قد تغيرت، تظل هناك ضرورة لوضع ضوابط حول درجة «السيطرة الاحتكارية» لرأس المال الأجنبى على فروع النشاط الاقتصادى، وخاصة «القطاعات الحيوية» ذات الأهمية الإستراتيجية لمستقبل الاقتصاد الوطنى. هذا ناهيك عن أن ما يحدث فى قطاع الأسمنت يوحى بأنه بدلا من زيادة «درجة التنافسية» في هذا السوق، فإنه مهدد بدرجة عالية من التمركز الاحتكارى الذى يؤدى إلى سيادة الشكل التنظيمى الذى يسمى فى الكتب المدرسية «احتكار القلة» (Oligopoly).

وكأننا بهذا، فعلنا كما يفعل «المستجير من الرمضاء بالنار»!

كيف تقاس ثروات الأمم فى عالم اليوم؟

كيف تقاس ثروات الأمم؟ كان ذلك هو السؤال المركزى الذى ألح على «آدم سميث» مؤلف الكتاب المهم المعنون «ثروات الأمم». ويظل هذا السؤال المهم يطرح نفسه علينا فى مصر بقوة هذه الأيام؛ لكى نعرف أى نوع من «الثروات» يصنع تقدم ورفاهة الأمم فى عالم اليوم.

فقديما كانت «الثروة العقارية»، وبالتحديد الأرض الزراعية، هى الشكل الرئيسى للثروة فى مصر. وعندما أصدر «إسماعيل صدقى» - رئيس الوزراء آنذاك - قانون «الحفاظ على الثروة العقارية» عام ١٩٣٠، كان مقصوداً به حماية الأرض الزراعية ضد نزع ملكيتها نتيجة لأزمة الديون العقارية، لصالح بنوك الرهونات الأجنبية. إذ كانت «الأرض الزراعية» آنذاك أهم مكون من مكونات الثروة فى مصر، فهى التى تولد الجانب الأكبر من الدخل القومى وتغذى حصيلة النقد الأجنبى الذى يدير عجلات الاقتصاد الوطنى.

ومع التطور الاقتصادى، تعددت أشكال ومصادر ثروات الأمم، فأصبحت هناك **الأصول الصناعية**، بقدرتها الهائلة على الإنتاج المتجدد والموسع، والقدرة على التصدير. ثم جاء **اقتصاد الخدمات**، وما يحويه من منشآت تجارية ومالية وسياحية ومهنية، لكى يكون مصدرا مهما لتوليد القيمة المضافة فى المجتمعات المتقدمة. واليوم تتحدث الكتابات والأدبيات الحديثة عن **الأصول التكنولوجية والمعرفية**، باعتبارها من أهم عناصر الثروة الحديثة التى تتباهى بها الأمم. ولا غرو فى ذلك، فقد كرس البنك الدولى تقريره عن «التنمية الدولية»، الصادر عام ١٩٩٨، عن «اقتصاديات المعرفة كمصدر لثروات الأمم».

فأين نحن فى مصر من كل هذا؟! ولعل الجميع قد لاحظ أن مصطلح «التنمية

العقارية» بدأ يشيع ويزدهر فى دوائر رجال الأعمال فى مصر خلال السنوات الأخيرة، وقد شهدنا انتقال العديد من رجال الأعمال من أنشطة الاستثمار الصناعى إلى مجال الاستثمارات العقارية، حيث الربح الأوفر والعائد الأسرع والمخاطر الأقل. وهذا التحول إنما يعنى بلغة الاقتصاد الحديث الانتقال من قطاعات ذات منتجات «قابلة للاتجار دوليا» (Tradables) إلى قطاعات منتجة لسلع وخدمات غير قابلة للاتجار دوليا (Nontradables). هذا ناهيك عن أن تلك «الاستثمارات العقارية» تولد فرصا للعمالة والتوظف مرة واحدة فى أثناء فترة البناء والتشييد، دون أن تكون هناك موجات متجددة للتوظف عاما بعد عام (مضاعف للتوظف)، كما هو الحال فيما يتعلق بالاستثمارات الصناعية والخدمية المنتجة.

وتشير بعض التقديرات إلى أن حجم «الاستثمار العقارى» فى مصر يبلغ نحو ١٥ مليار جنيه سنويا، معظمها ينساب إلى سوق العقارات الفاخرة. ومن الواضح أن الميل نحو تفضيل الاستثمار العقارى يعكس ذهنية الولع بالمضاربة التى سوف تكون هذه العقارات محلا لها مستقبلا. وعلى صعيد النظرة الاقتصادية الكلية، يؤدى التوجه نحو الاستثمار العقارى إلى تقليص فرص الاستثمار المنتج فى المجالات الأخرى الصناعية منها والزراعية والخدمة ذات هوامش الربح الأصغر وفرص المضاربة الأقل، وفقا لما يسميه علم الاقتصاد «أثر المزاحمة» - (Crowding out effect).

وليس هناك من شك فى أن ما شهدته سوق العقارات والإسكان الفاخر فى مصر من توسع، خلال التسعينيات، إنما هو خير تعبير عن أزمة سوء توزيع الدخل فى مصر، وانقسام المجتمع المصرى تدريجيا إلى مجتمعين: «مجتمع العشوائيات» التى نمت بشكل هائل بين تعدادى السكان لعام ١٩٨٦ وعام ١٩٩٦ من ناحية، والمجتمعات العمرانية والمدن الجديدة التى يتم بناؤها للصفوة، من ناحية أخرى.

كذلك نلاحظ أن بعض ما يظهر على شاشة التليفزيون المصرى من إعلانات تساهم فى حض المواطن المقتدر على تبديد مدخراته فى أغراض استهلاكية أو «غير منتجة»، على نحو ما شهدناه فى إعلان «انسف حمامك»! وكأن تلك هى أولى الأولويات فى مجتمعنا فى اللحظة الراهنة. ولعل هذا «الجموح الاستهلاكى»، من

ناحية، و«الجنوح نحو المضاربة»، من ناحية أخرى، يشكل الفرق الجوهرى بين السلوك الادخارى والاستثمارى فى بلادنا وبين ما يحدث فى بلدان آسيا الناهضة، حيث يتم توجيه معظم المدخرات نحو توسيع الطاقات الإنتاجية والتصديرية للاقتصاد القومى وتوفير فرص توظيف جديدة للأيدى الشابة التى تضاف كل عام إلى سوق العمل.

وقد يحتج البعض بأن «بعض الاستثمارات العقارية» فى مجال الإسكان الفاخر، ولا سيما حول «ملاعب الجولف»، الجديدة سوف تنشط سياحة الأثرياء من العرب والأجانب وتدر حصيلة وفيرة من النقد الأجنبى. إلا أن تلك الحجة لا تبرر هذا الحجم الهائل من الاستثمارات: ناهيك عن ضعف «الآثار الانتشارية» عبر الاقتصاد الوطنى؛ نظرا لضعف الروابط والتشابكات مع بقية الأنشطة فى بقية أجزاء الاقتصاد المحلى.

وتحضرنا بهذه المناسبة المقارنة بين ذلك الكم الهائل من الاستثمارات التى تمت فى قرى الساحل الشمالى من «سيدى كرير» إلى «سيدى عبدالرحمن»، من ناحية، وبين الحجم المماثل تقريبا من الاستثمارات فى القرى السياحية فى الغردقة وسفاجا وشرم الشيخ ومنطقة البحر الأحمر عموما، من ناحية أخرى. فاستثمارات الساحل الشمالى هى «استثمارات ميتة»، ضعيفة العائد الإنمائى للبلاد (نتيجة ضعف حصيلة النقد الأجنبى والتوظف والقيمة المضافة). إذ إنها تظل معطلة، ولا تستغل سوى شهرين أو ثلاثة فى العام على الأكثر، وفى المقابل، فإننا نجد أن القرى السياحية فى الغردقة ومنطقة البحر الأحمر وشرم الشيخ، تدر دخلا سياحيا مهما، ومتجددا على مدار السنة، كما تحقق زيادة مطردة فى النقد الأجنبى والتوظيف والقيمة المضافة.

فالقضية الجوهرية ليست قضية «اقتصاد حر» أو إطلاق حرية المبادرة للقطاع الخاص، وإنما هى تتعلق بالعائد الإنمائى للاستثمار الخاص فى مصر، ومدى المواءمة بين النفع العام والنفع الخاص. فقد كان طلعت حرب ـ مؤسس بنك مصر وشركاته ـ يكرر دائما أن على رأس المال الخاص فى بلد فى ظروف مصر أن يضع نصب أعينه ما أسماه بالمنافع العمومية إلى جانب تحقيق الربح الخاص، فكلاهما

حق؛ إذ إنه من الصعب أن نتصور أن تنجح تنمية متوازنة أو استقرار سياسى فى مجتمع يقتصر على إشباع حاجات وطموحات «الصفوة» بينما يهمل إشباع حاجات بقية فئات المجتمع، ويتركها تلعق جراحها وتعيش حالة إحباط دائم لعدم حصولها على الدخل المناسب بما يحفظ الكرامة والمسكن الملائم.

والحل يكمن، فى تقديرى، فى أسلوب وآليات تخصيص أرض الدولة فى مناطق المدن والتجمعات السكنية الجديدة، حيث يمكن تخصيص مساحات موازية (أو أكبر) للإسكان الشعبى والمتوسط بتسهيلات مصرفية على عشر سنين أو خمس عشرة سنة (مثل تلك التى تمول «إسكان الصفوة» فى المدن الجديدة). وأن يتم التخصيص مباشرة من الدولة للأفراد من خلال آليات بعيدة عن الرشوة والمحسوبية. وهناك تجارب ناجحة فى مصر فى هذا الخصوص، فهناك تجربة «مدينة نصر» ومدينة «المقطم» بالنسبة لإسكان الطبقة الوسطى، ومدينة «العمال» بإمبابة والإسكان الشعبى «بعين الصيرة» بالنسبة للفئات الشعبية محدودة الدخل.

خلاصة القول هنا، إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية «غير المتوازنة» هى بالضرورة تنمية عرجاء تسير على ساق واحدة. بينما التنمية الصحيحة هى تلك التى تسير على ساقين، تقوى النسيج الاجتماعى وتساعد على تماسكه وليس على تفككه حتى لا تصبح مصر «مصرين»، واقتصادنا «اقتصادين»، وتزداد المسافة بينهما كل يوم. تلك هى المعادلة الصعبة التى تحتاج إلى حل تتضافر فيه جهود الدولة والقطاع الخاص، وحتى يكون الوطن محلا لسعادة الجميع، على حد تعبير «رفاعة رافع الطهطاوى».

رأسمالية الأنابيب

عند كل منعطف تاريخى، تتوالد «فئات رأسمالية» جديدة لها خصائص تكوينية وتشريحية متميزة، ولكنها سرعان ما تتواءم مع الفئات القديمة . . ويتم توحيد المقامات. ومن خصائص الرأسمالية الجديدة فى مصر، التى بدأت مع بداية الانفتاح الاقتصادى عند منتصف السبعينيات، أنها رأسمالية «تسليم مفتاح» بمعنى أنها قلما ترتاد مجالات جديدة ترتفع فيها درجة المخاطرة ولها عوائد تنموية، تلك التى تحتاج إلى الصبر والانتظار للحصول على المنافع. وإنما هى تسعى للحصول على الأرباح والمنافع «على الجاهز»!

وبالتالى فهى تبتعد كثيرا عن مفهوم «رجل الأعمال» أو «المنظم»، على النحو الذى أشار إليه المفكر الاقتصادى الكبير «جوزيف شومبيتر»، فى توصيفه لأسلوب نشأة «الرأسمالية الغربية»، التى اتسم روادها الأوائل باقتحام المخاطر وامتلاك النظرة الإنمائية طويلة الأمد. ولعل هذا يفسر اهتمام «الرأسمالية الجديدة» فى مصر، بعمليات الخصخصة لمشروعات القطاع العام القائمة. إذ إن ذلك يتفق مع نظرتها وسلوكها القائم على الاستيلاء على ما هو «قائم» أو «جاهز»، دون «تعب». ودون تحمل مخاطر «تأسيس» مشروعات جديدة تضيف إلى الطاقات الإنتاجية فى الاقتصاد الوطنى، وتوسع من فرص العمالة فى المجتمع.

ودعونا نقارن ذلك السلوك المتعجل «بسلوكيات رأسمالية ما قبل الثورة». فلقد أسس «طلعت حرب» بنك مصر وشركاته من الألف إلى الياء، ولم يستول على مشروع قائم «على الجاهز»، بل لقد أنشأ تلك القلاع الصناعية، وتلك المشروعات الكبرى فى ظل الاحتلال الأجنبى، وفى ظل المنافسة الضارية من الرأسمالية الأجنبية المقيمة فى مصر، التى كانت تسيطر آنذاك على مفاتيح الاقتصاد المصرى.

وينطبق نفس الشيء على «أحمد عبود» الذى أسس شركات للسكر والأسمنت والنقل البحرى (شركة البوستة الخديوية)، وغيرهما من قدامى «رجال الأعمال» رغم الفروق والظلال.

ومن ناحية أخرى، نجد أن «الرأسمالية الجديدة» هى فى حقيقة الأمر «رأسمالية مُعانة»، فهى تعتمد فى تمويل جانب مهم من أنشطتها الاقتصادية على:

(١) تدفقات أموال المعونات الأجنبية (وخاصة أموال المعونة الأمريكية).

(٢) الاقتراض المفرط من القطاع المصرفى.

(٣) الحصول على «التوكيلات التجارية»، من «الشركات دولية النشاط»، لتسويق وترويج «المنتجات الأجنبية» لتلك الشركات، والحصول على «العمولة الملائمة».

(٤) الاعتماد على وجود درجة عالية من «الاحتكار» فى السوق المحلية، تساعدها على تحقيق أرباح احتكارية و«غير تنافسية».

(٥) أن هياكلها القانونية والتنظيمية تقوم على نظام «الشركات العائلية المغلقة»، فلا توجد جمعيات عمومية حقيقية تحاسب وتسلط الضوء على أنشطة الشركات وممارسات مجالس الإدارة «العائلية»!

ولكل هذه الأسباب مجمعة، يمكن أن يطلق على تلك الرأسمالية الجديدة، ومع استثناءات قليلة، تعبير «رأسمالية الأنابيب»، إذ إن عملية ولادتها وتطورها ونموها، لم تكن جنينا طبيعيا ينمو فى رحم المجتمع. فمعظم الأموال والتراكمات الأولى، جاءت من الأنشطة التجارية والصفقات التى تمت فى بلدان الخليج، أو من خلال ضخ أموال المعونات الأجنبية، وهذا يؤثر بدوره على «مرجعيتها» الفكرية وعلى منطق تطورها الاقتصادى والاجتماعى.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه الرأسمالية تقوم بالتوسع فى نشاطها بالاعتماد المفرط على الاقتراض (من المصارف وغيرها من القنوات التمويلية)، وتقوم بالتوسع غير الرشيد فى أنشطتها طالما يحقق «الربح»، وبغض النظر عن «العائد الإنمائى». ولا غرو فى ذلك طالما التوسع فى النشاط يتم «بأموال الغير»، مما يؤدى

إلى «تحميل المخاطر» للممولين. كذلك، فإن عناصر تلك الرأسمالية غير منشغلة بقضية الاختراع والتجديد، ناهيك عن التجويد الذى يجعل السلعة قابلة للتصدير والتنافسية فى الأسواق العالمية (باستثناء صناعة السجاد والسيراميك).

ودعونا نقارن هذا السلوك بما أنجزه رجال الأعمال المبدعين فى بقاع أخرى عديدة فى العالم. وخير مثال لذلك هو «أكيو موريتا» (Akio Morita) مؤسس ورئيس «شركة سونى» (SONY) اليابانية، الذى مات فى أكتوبر عام ١٩٩٩. فلقد بدأت «شركة سونى» بداية متواضعة عام ١٩٤٦، بعدد لا يزيد عن عشرين موظفا، وانتهت فى التسعينيات بكونها إمبراطورية كبرى للأعمال، ذات سمعة عالمية ذائعة الصيت.

ولقد اهتم «موريتا» منذ البداية، بالتجديد والاختراع والدقة المتناهية فى تصنيع المنتجات؛ إذ يشير «موريتا» فى الكتيب التأسيسى لشركة «سونى» إلى أنه: «يجب أن تكون الشركة مكانًا مثاليًا للعمل، يحقق السعادة والديناميكية لجميع أفراد فريق العمل، على اختلاف مستويات مهاراتهم ودرجاتهم الوظيفية، وأن يتم التركيز على الأنشطة الجادة وليس لمجرد تحقيق الربح، كما يجب ألا نسعى نحو التوسع فى الحجم والنشاط لمجرد التوسع.. بل يجب أن يواكب كل موجة توسع، أنشطة جديدة «ذات محتوى ابتكارى».

ونتيجة هذه السياسة، أصبحت معامل «سونى» تنافس أكبر معامل الشركات الدولية فى البلدان الغربية الكبرى، التى ترسخت أقدامها فى السوق الدولية منذ عشرات السنين. ومنذ البداية، كان «موريتا» يضع نصب عينيه دائما كيف يحول منتج «سونى» اليابانى إلى منتج يحمل علامة تجارية له صفة «العالمية»، يخترق الأسواق الدولية «بسرعة الصوت»!

وهكذا يكون «رجال الأعمال» العظام: بعيدى الرؤية، يتحملون المخاطر، ويحققون «العالمية» انطلاقا من «المحلية». وهكذا أصبحت «شركة سونى»، ليست مجرد شركة يابانية، بل شركة من الشركات التى تصنع سمعة اليابان كعملاق اقتصادى على الصعيد العالمى، وتساهم فى دعم ميزان المدفوعات اليابانى. وانطلاقا من هذه «المعادلة»، يتحقق التوافق الكامل بين ربحية المشروع الخاص، من

ناحية، والنفع العمومى للاقتصاد الوطنى والمجتمع فى مجموعه، من ناحية أخرى.

ولقد ألح الراحل العظيم «طلعت حرب» (مؤسس بنك مصر وشركاته)، على تلك العلاقة الوثيقة بين «المنافع العمومية» و«الربحية الخاصة». وكان يؤكد على أن الثروة الفردية إذا لم تتحول فى ذات الوقت إلى ثروة عمومية، فلن ينجح «قطاع الأعمال الخاص» أن ينهض بمهامه فى تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، وتحقيق الرخاء لمجمل أفراد المجتمع.

ولعل خير ما نذلل به على ذلك، قول «طلعت حرب» فى حفل الغرفة التجارية بالإسكندرية، بمناسبة مرور خمسة عشر عاما على تأسيس بنك مصر (مايو ١٩٣٥)، حيث قال: «ليس يهم بنك مصر بالنسبة لطبقات الأمة كلها، وخاصة طائفة التجار، أن يعنى بالمال وحده قدر ما يهمه من أمر الأخلاق وما ينطوى تحت الأخلاق من معانى الشرف واحترام العهود. ونحن نقول اليوم إننا لا نستغل المال حبا فيه، فإننا لسنا من عباده أو ممن يتعلقون بنواصيه. إنما نحن نعرف أن المال قوة فى هذا العالم، وأن المال كما يكون قوة للشر فى أيدى الأشرار، كذلك يكون قوة للخير فى أيدى الأخيار».

ولذا فإنه إذا كان الكتاب الغربيون يتحدثون عن «التراكم الأولى»، كأساس لنشأة الرأسمالية الغربية، فقد لا نغالى كثيرا إذا تحدثنا عن «التهليب الأولى»، كأساس لنشأة ونمو الرأسمالية الجديدة «الانفتاحية» فى مصرنا المحروسة. ولا ندرى متى تعى عناصر «الرأسمالية الجديدة» فى بلادنا أن خيرات وطيبات المجتمع للجميع، لكل حسب عمله وجهده.. وليس حسب شطارته وفهلوته وقدرته على الفساد والإفساد.

هندسة جديدة للبناء الاقتصادى
فى مطلع القرن الحادى والعشرين

تعتبر بداية عام ٢٠٠٠ نقطة فاصلة فى التاريخ الاقتصادى لأى بلد، وتحتاج لوقفة تأملية حول ما تم إنجازه، والمهام والتحديات التى تواجه الاقتصاد المصرى والعربى عموما، لتحقيق الانطلاق الاقتصادى الحقيقى، بعيدا عن المسكنات الوقتية، والتوازنات المالية المؤقتة. إذ لابد من تبنى منظور إنمائى بعيد المدى يساعد على تحويل الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد نام وديناميى.

ونورد فيما يلى أهم عناصر «النظرة طويلة الأجل» لمستقبل الاقتصاد المصرى خلال الحقبة الأولى من القرن الحادى والعشرين:

١ ـ تحديد القطاعات ذات الأولوية فى الاقتصاد الوطنى، لتكون هى القطاعات «القائدة» أو «المحركة» لتحقيق عمليات التنمية والتحول الهيكلى فى بنية الإنتاج والصادرات.

٢ ـ التركيز على هدف تحقيق قدر أكبر من «الاكتفاء الذاتى» فى الحبوب والأغذية عموما، دون الانصياع الأعمى لاعتبارات «المزايا النسبية» على الصعيد العالمى.

٣ ـ الاهتمام بتنفيذ مشروعات التنمية «ذات الطبيعة الاستراتيجية» والعملاقة مثل «شرق التفريعة» و«غرب النوبارية».

٤ ـ تحسين توزيع الدخل بين الأفراد والعمل على إشباع أكبر قدر من الحاجات الأساسية (وخصوصا الخدمات التعليمية والصحية)، بدلا من أن تكون تلك القطاعات هى الضحية السهلة لبرامج «التكيف الهيكلى».

٥ ـ الوصول إلى موازنة عملية لدور كلا من القطاعين «العام» و«الخاص» فى بنية الاقتصاد الوطنى، إذ إن غياب خطة تنمية طويلة الأجل تحدد طبيعة توجهات عمليات التراكم فى الاقتصاد الوطنى، وتهتم بالنمو والعدالة الاجتماعية بالدرجة الأولى، يجعل «برامج التثبيت» مجرد برامج انكماشية تحقق التوازنات المالية الأساسية على المستوى الكلى، فى ظل مستويات منخفضة للنشاط الاقتصادى والتوظف. لذا فإن الوضع الأمثل، هو تصميم «برامج التثبيت» و«برامج التصحيح الهيكلى» كجزء عضوى من برامج وخطط التنمية الوطنية طويلة الأجل، وليس بمعزل عنها.

وهذا يستدعى بدوره أن تكون أهداف ومعايير الأداء المحددة فى «برامج التصحيح الهيكلى» أهدافا مرنة وغير محددة بأرقام جامدة ونسب ثابتة على النحو السائد فى البرامج المطبقة حاليا فى معظم البلدان النامية. ويرتبط بذلك الاتفاق على الأهداف الواجب تحقيقها خلال كل فترة زمنية محددة للمتابعة. ولعلنا نسمع دوما عن ضرورة خفض «عجز الموازنة» وخفض «عجز الحساب الجارى» بنسب معينة، بينما لا نسمع فى المقابل عن حد أدنى لمعدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى، ولمعدلات النمو السنوى لإنتاج الغذاء (أو الحبوب).

كذلك يجب أن يُترك للمخطط وراسم السياسة الاقتصادية حرية استخدام الأدوات السعرية أو الكمية التى يراها مناسبة وملائمة لتحقيق الأهداف المتفق عليها خلال فترة زمنية محددة. إذ إن ارتفاع درجات المشروطية وجمودها ـ كما نشهدها فى برامج الإصلاح والتكيف الهيكلى التى يصممها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ـ تسلب راسم السياسة الاقتصادية الكثير من صلاحياته وتفقده هامش المناورة المطلوب لتحديد توجهات السياسة الاقتصادية فى ضوء متطلبات الواقع وتوجهات المستقبل من خلال «مرجعية» نابعة من الذات.

ولذا يجب التركيز من الآن فصاعدا على نوعية النمو والتنمية (Quality of growth)، وليس مجرد معدلات النمو؛ لأنه فى ظل حدة التنافسية بين البلدان النامية، سوف يقاس تقدم الأمم الاقتصادى بالنمو «عالى النوعية»، حيث سيكون المعيار: نوعية الاستثمارات، نوعية قوة العمل، نوعية التعليم، نوعية الصادرات،

وليس مجرد الحجم أو الكم. ويمكن بهذا الصدد مقارنة تجربة بلدان آسيا بتجربة بلدان الخليج خلال الفترة: ٧٥ ـ ١٩٩٥، فرغم الطفرة الكبرى فى الدخل والاستهلاك فى بلدان الخليج خلال تلك الفترة، فإن النمو لم يكن ذا «نوعية عالية»، ولم تحدث نقلة نوعية فى بنية الإنتاج والاقتصاد.

ولذا فلابد من التركيز داخل كل قطاع (زراعة ـ صناعة ـ خدمات) على فروع النشاط «ذات القيمة المضافة العالية»، وهذا يحتاج إلى جهد إنمائى وتحديثى مرتفع. وبعبارة أخرى، فإن نوعية النمو هى محصلة نوعية عنصرى الإنتاج الأساسيين: نوعية رأس المال ونوعية العمل. وسواء نظرنا إلى كلا العنصرين كمدخلات فى العملية الإنتاجية، أو كطبقات اجتماعية لها سلوكيات وآفاق رؤية معينة، فإن النتيجة واحدة، إذ إن نمط توزيع الاستثمارات بين فروع النشاط الاقتصادى أهم بكثير من معدل الاستثمار الكلى، فقد يرتفع معدل الاستثمار إلى ٣٠٪ من الناتج المحلى، ولكن قد يكون نصف هذه الاستثمارات مجمدا فى استثمارات ميتة، لا تولد آثار إنمائية ولا تولد طاقات تصديرية جديدة مثل الإفراط فى الاستثمار فى تشييد دور السكن.

كذلك يجب ألا نسعد كثيرا إذا شهدنا تطورا وتوسعا فى قطاع الخدمات المالية، إلا إذا قابله نمو وتوسع مماثل فى الاقتصاد العينى؛ لأنه إذا ما توسع القطاع المالى بمعدلات متسارعة، وضمر فى المقابل حجم الأنشطة الإنتاجية، فإن «القطاع المالى» سوف يتحول عندئذ إلى «فقاعة كبيرة» داخل الاقتصاد الوطنى.. سرعان ما تنفجر مع مرور الزمن!

وعلى الإجمال، إننا يجب أن نقيس تقدم وكفاءة الاقتصاد المصرى بعيدا عن ثلاثية: انخفاض معدل التضخم، وانخفاض عجز الموازنة، وانخفاض عجز ميزان المدفوعات، لكى نركز الأنظار على معايير الأداء الحقيقى بعيد المدى، ولاسيما:

١ ـ معدلات نمو القطاعات ذات «القيم المضافة العالية»، فى الصناعة والزراعة والخدمات.

٢ ـ معدلات نمو الصادرات عالية التقنية (وليس الصادرات التقليدية) .

٣ ـ معدلات تراكم رأس المال البشرى والمعرفى .

٤ ـ مؤشرات نمو قطاع البحوث والتطوير (R&D) الذى يعتبر اليوم محرك عمليات النمو والتنمية «عالية النوعية» .

تلك هى «المسطرة» التى يجب أن نمسك بها لكى نقيس عليها جودة أداء الاقتصاد المصرى خلال السنوات القادمة ؛ لأنه لن يستقيم الظل إذا كان العود أعوج .

مشاكل الانتقال من الإصلاح الاقتصادى
إلى التنمية والتطوير الاقتصادى

لعله من المسلم به الآن أن عمليات تصحيح التوازنات الاقتصادية على المستوى الكلى (عجز ميزان المدفوعات، عجز موازنة الدولة، تقليص الفجوة بين المدخرات والاستثمارات)، وكذا تحرير الأسعار والأسواق فى المجالات المختلفة، لا تشكل فى حد ذاتها ضمانات كافية لتحقيق النمو الاقتصادى وتنشيط الاستثمارات والتخفيف من أوضاع البطالة وضعف مستويات الأداء التصديرى.

بيد أن الشيء الجدير بالملاحظة هو تلك المفارقة الواضحة للكتابات المتداولة حول مزايا عمليات التثبيت والتحرير الاقتصادى لتصحيح التوازنات وتحرير الأسواق، والاقتضاب الشديد فى الحديث عن آليات «عمليات التحول» من مرحلة «الإصلاح الاقتصادى» إلى مرحلة «النمو والانطلاق الاقتصادى»؛ إذ يظل الحديث هنا على مستوى العموميات، أو يقتصر على سرد عدد من «الشروط النظرية» النمطية لتحقيق ذلك «التحول»، دون الغوص فى حقائق وتضاريس وإشكاليات الواقع الاقتصادى والمؤسسى الخاص ببلد مثل مصر.

ولا نغالى كثيرا إذا قلنا إن عمليات الإصلاح الاقتصادى والمالى لا تضمن فى حد ذاتها، بناء «الروافع» اللازمة للانطلاق والنهوض الاقتصادى لحل مشاكل البطالة والركود التكنولوجى وضعف الأداء التصديرى. ولذا لابد من رؤية هيكلية أكثر شمولا تركز على «التحول الهيكلى» وليس مجرد «التكيف الهيكلى». وفى ضوء ذلك، يمكن لنا تحديد طبيعة «المشاكل الانتقالية» من مرحلة «الإصلاح» إلى مرحلة «النمو المتواصل»، على النحو التالى:

أ ـ مشكلة تعبئة المدخرات السائلة:

لا تعانى مصر فى حقيقة الأمر من قصور فى المدخرات المحلية والأرصدة المالية القابلة للاستثمار، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن فى تلك الطبيعة «السائلة» لأرصدة المدخرات لدى القطاع العائلى المربوطة فى شكل «ودائع مصرفية» لدى البنوك المحلية والأجنبية، أو تلك المستثمرة فى الأدوات المالية الحكومية (سندات حكومية، وأذون خزانة). وهنا تكمن مشكلة أساسية من مشاكل الانتقال من «الإصلاح» إلى «النمو»، وهى كيفية تعبئة تلك الأرصدة السائلة الهائلة وتوجيهها نحو قنوات استثمارية منتجة «ذات عائد مجز». ولكن تصطدم تلك العملية التحويلية بكفاءة المؤسسات المالية وقطاع «الوسطاء الماليين» فى مجال تعبئة المدخرات المحلية وتوزيعها على القطاعات المنتجة، لاسيما عملية المواءمة بين تفضيلات المدخرين للأصول السائلة، من ناحية، وعدم كفاءة القطاع المالى فى تخصيص تلك المدخرات بكفاءة كبيرة بين القطاعات الإنتاجية المختلفة لدفع عملية التراكم الإنتاجية، من ناحية أخرى.

ب ـ مشكلة «لعبة الانتظار»:

يرتبط بمشكلة تحويل «المدخرات السائلة» إلى استثمارات منتجة، أن عددا من المستثمرين المحليين والأجانب يلعبون ما يمكن تسميته «لعبة الانتظار»، ويوظفون الأموال فى أصول مالية «سائلة» أو فى «مجالات استثمار» سريعة الربح، أو فى أنشطة المضاربات المالية والعقارية، دون ولوج عالم الاستثمار الصناعى والخدمى الحديث. بل هناك ظواهر سلبية بدأت ملامحها تتبلور خلال الفترة الأخيرة فى شكل انسحاب أموال تولدت فى مجال الاستثمار الصناعى، وتحولها إلى ما يسمى بمجالات «التنمية العقارية» التى تتسم بضعف آثار المضاعف ولا تولد عمالة دائمة، ولا تساهم فى عمليات تطوير الجهد التصديرى للاقتصاد المصرى.

وهكذا فإن التوظيف «غير المنتج» للأموال يولد بدوره «حلقة مفرغة» لها خطورتها على مستقبل الاقتصاد الوطنى. فبدون استثمارات جديدة منتجة لا يتم الانتقال بالمعدلات اللازمة من مرحلة «الإصلاح» إلى «النمو» وبالتالى تزداد درجات «عدم اليقين» ويطول أمد «لعبة الانتظار».

جـ ـ برامج الخصخصة:

لا يرجع تباطؤ مسار «برامج الخصخصة» فى مصر إلى المقاومة الضمنية أو الصامتة لعملية بيع أصول شركات القطاع العام كما يشيع البعض فى بعض الدوائر الدولية، بقدر ما يعود إلى الصعوبات الحقيقية المتعلقة بضيق سوق «رأس المال» فى مصر. فمن العسير أن نتصور أن نستوعب سوق رأس المال فى مصر، فى ظل وضعها الحالى، ذلك الحجم الكبير من الأسهم والأوراق المالية للشركات المطلوب خصخصتها فى تلك المدة الزمنية القصيرة التى تصر المؤسسات الدولية عليها. فالمشاكل التمويلية الهيكلية للشركات المتعثرة والإجراءات اللازمة لتقويم أصول الشركات بشكل سليم وعادل قبل طرحها للبيع، كلها قضايا تحتاج لمدى زمنى أطول مما يتطلبه التنفيذ على وجه متعجل ومتسرع إرضاء لضغوط خارجية أو لاعتبارات أيديولوجية قصيرة الأجل.

وجدير بالذكر هنا أن دفع عمليات النمو يقتضى أن يرتاد رجال الأعمال وحائزو الأموال مجالات جديدة ويؤسسوا شركات جديدة تطويرا لدور القطاع الخاص فى دفع عملية التنمية، بدلا من البعد عن تحمل المخاطر.. والقفز على ما هو «جاهز» و«قائم» وفقا لمبدأ «تسليم المفتاح». إذ إن تطوير «ما هو قائم» يمكن إنجازه من خلال عمليات «خصخصة» نظم الإدارة والحوافز فى شركات القطاع العام. بينما يكون توسيع «رقعة القطاع الخاص» بتأسيس وحدات جديدة، تضيف إلى الطاقات الإنتاجية وتوسع من فرص التوظف فى المجتمع.

د ـ ضعف وضآلة دور قطاع «البحوث والتطوير»:

تشير جميع الأدبيات الحديثة فى التنمية إلى الأهمية الإستراتيجية لقطاع البحوث والتطوير فى دفع عمليات التنمية وتحقيق أكبر قدر من التنافسية لدى بلدان آسيا الناهضة. وليس هناك من شك فى أن هذا القطاع يعانى من ضعف شديد فى الحالة المصرية، نتيجة ضعف أداء النظام التعليمى (بجميع حلقاته) واعتماده على الحفظ والتلقين وعدم تشجيع الابتكار والخيال والتفكير النقدى. كما أن الاعتماد المفرط على التكنولوجيا الجاهزة «تسليم المفتاح»، قد دعم، بدوره، اتجاه الركون إلى السلبية وعدم التطوير، رغم البدايات المهمة والرائدة لعمليات البحوث والتطوير

فى قطاع الإنتاج الحربى فى الستينيات. تلك التى كانت تقارن ببلدان آسيا المتقدمة (مثل الهند) فى ذلك الوقت.

ويقينى أن لدينا إمكانات هائلة فى هذا المجال من خلال دمج وتجميع الطاقات المبعثرة فى مراكز الأبحاث العلمية، وفى كليات الهندسة والتكنولوجيا والعلوم فى الجامعات المصرية، من ناحية، ومن بين الخبرات الميدانية فى الصناعة فى القطاعين العام والخاص، من ناحية أخرى. لكن المطلوب هو جهد تنظيمى هائل لتعبئة تلك الطاقات، ووضع برنامج إستراتيجى لها ومدها بالحوافز والإمكانات المالية والتسهيلات البحثية اللازمة. فتلك ذخيرتنا الحية لاقتحام مواقع التقدم فى القرن القادم ويرتبط ذلك بإصلاح جذرى للنظام التعليمى العام والفنى والعالى، باعتباره الرافد المتجدد الذى يمد قطاع البحوث والتطوير بالدماء والجديدة المتدفقة مثل تدفق مياه النهر.

هـ - عدالة توزيع ثمار النمو والتقدم:

من بين أهم أسباب النهضة والتقدم والنمو المتوازن فى بلدان آسيا الناهضة هو ما يسمى الاقتسام العادل لثمار النمو والتقدم بين فئات المجتمع المختلفة، ومناطقه المتعددة. إذ إنه إذا ارتبطت عمليات الإصلاح والتحرير الاقتصادى وإطلاق آليات السوق، دون ضابط أو رابط، وأدت إلى إعادة توزيع واسعة للدخول والثروات لصالح أقلية محظوظة، أو فئة اجتماعية محدودة الوزن، فإن هذا الوضع يؤثر على درجة التماسك الاجتماعى، ويؤثر على مصداقية نجاح أى برنامج التطوير الاقتصادى.

فمهما كان تركيزنا على اعتبارات «الكفاءة الاقتصادية» و«التوازنات الاقتصادية» ضروريا ومهما، فإن الإصرار على تحقيق أكبر قدر من العدالة فى توزيع الدخول والثروات، وربطها بالجهد والعائد، وأن يشعر المواطنون والقوى الاجتماعية المختلفة أنهم «شركاء» فى ثمار النمو والتقدم، يعتبر ضرورة لاستمرار التقدم والنمو؛ إذ إن عدم مشروعية الثروات والتوزيع الظالم لثمار النمو، يؤثر تأثيرا بالغا على «أخلاقيات العمل» وعلى «نظام الحوافز» لدى قطاع كبير من المنتجين، ويضعف جهاز المناعة المجتمعى.

و ـ غياب آليات التصحيح والتغيير:

يبقى أخيرا القول إن بناء «جهاز المناعة الداخلى» يقتضى توافر ثلاث آليات فاعلة لحماية مسيرة النمو والتنمية، وتحويل الشعارات إلى واقع عملى معاش، يحس به الصغير قبل الكبير، وتتلخص تلك الآليات فى ثلاث:

١ ـ آلية للمحاسبة الدورية: عن حسن الأداء أو سوء الإدارة. وأن تتسم تلك بالشفافية والوضوح والمصداقية.

٢ ـ آلية للتصحيح: حيث يمكن تصحيح المسار دون إبطاء، عندما يتضح أن هناك أخطاء تشوب مجموعة معينة من السياسات؛ إذ إن عنصر الزمن مهم فى هذا المجال، لأن تراكم الأخطاء وبطء عمليات التصحيح تكلف البلاد جهدا ومالا لا طاقة لها به.

٣ ـ آلية للتغيير: وذلك حتى يطمئن الناس إلى إمكانية تجديد الدماء والقيادات فى المجتمع وفقا لآليات معروفة، وحتى يدب الأمل فى نفوس المواطنين على اختلاف مواقعهم عندما يعلمون أن التغيير حق، وأن التغيير ضرورة لضخ دماء جديدة فى عروق المجتمع فى إطار إستراتيجية للتقدم والنمو والانطلاق نحو آفاق جديدة فى مضمار النهوض والتقدم.

مصـــــــر والمســـــتقبل

التعمير .. والتغيير

ليس هناك من حديث يطغى على مجالس الناس سوى «أهمية» و«ضرورة» التغيير فى ظل الولاية الرابعة للرئيس حسنى مبارك. ويكتسب «مطلب التغيير» أهميته من توافق فترة «الولاية الرابعة» مع بداية قرن جديد وتضاريس «عالم جديد»، حيث يتطلع الجميع إلى بداية «حقبة جديدة» مليئة بالنهوض والإنجاز. فإذا كانت «حقبة التسعينيات» قد شهدت بدايات ما سمى «بالإصلاح الاقتصادى»، وبداية المشروعات العمرانية العملاقة فى توشكى، وشمال غرب خليج السويس، وشرق التفريعة (بورسعيد)، بالإضافة إلى المدن العمرانية الجديدة، فإن الحقبة القادمة التى تبدأ مع الألفية الثالثة يجب أن تكون حقبة «التغيير والنهوض والانطلاق».

فالتغيير لم يعد ترفا، بل هو ضرورة للنهوض والانطلاق المصرى مع مطلع القرن الواحد والعشرين. فكل الأمور والمعطيات والمعادلات الإقليمية والعالمية تتغير من حولنا فى كافة المجالات: الاقتصاد، الاجتماع، الاتصالات والتكنولوجيا. بل لقد بدأت «التحولات» تمس أمورا مستقرة فى حقل «التاريخ» و«الجغرافيا». فعالم «ما بعد الحرب العالمية الثانية» قد تبدل بشكل جذرى بمفاهيمه وقواه ومعادلاته وتوازناته ورجالاته. كذلك، فإن عالم «ما بعد حرب أكتوبر» قد تغير هو الآخر خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية، فلقد سالت مياه كثيرة وغزيرة فى النهر.. حتى لو بعث أحد شهداء حرب أكتوبر، فإنه لا يستطيع أن يتعرف على معالم المجتمع والاقتصاد المصرى الجديد عند نهاية التسعينيات.

ولكل هذه الأسباب، تتعلق كل الآمال وتدور كل الرهانات على انطلاقة جديدة لمصر خلال العشر سنوات القادمة فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية والثقافية. ولذا فإن «الاستثمار فى البشر» يجب أن يكون أهم معالم المرحلة القادمة، فكفانا الاستثمار فى الحجر! وفى تقديرى، أن محاور الحركة والتغيير خلال الفترة القادمة يجب أن تدور حول المحاور التالية:

الإصلاح المؤسسى:

إذ إن هناك مجال كبير للتطوير والإصلاح المؤسسى، داخل المؤسسات ذاتها، وفى مجال العلاقات فيما بينها. إذ إن وضع أسس مؤسسية سليمة لأسلوب العمل ومعايير الأداء، يضع حدا للارتجال والسلطات المطلقة والمزاجية العالية للقيادات التى «شاخت فى مواقعها»، وحولت بعض أجهزة الدولة ومؤسساتها إلى «عزب. . وتكايا». ولعله لا يخفى على أحد أن أى إنسان جيد ومنضبط «يفسد تلقائيا» فى بيئة فاسدة.

منظومة جديدة للنهوض الاقتصادى:

إذ إن التحدى الاقتصادى الذى يواجهنا لم يعد «الإصلاح أو التثبيت الاقتصادى»، بل هو «الانطلاق والنهوض الاقتصادى»، دعما لمقومات الأمن القومى. . ويرتبط بذلك جهد كبير ومتواصل:

١ ـ لرفع معدلات الادخار المحلى ووقف نزيف المدخرات فى أغراض استهلاكية «غير ضرورية».

٢ ـ لتحقيق نمط جديد لتوزيع الاستثمارات بين القطاعات المنتجة «ذات العائد الإنمائى» والقابلية للاتجار دوليا.

٣ ـ تحقيق «قفزة تصديرية» فى السلع والخدمات، فى عصر تفشت فيه التنافسية.

منظومة جديدة للعلم والتكنولوجيا:

ويرتبط ذلك بالتركيز على التنمية البشرية المتواصلة، وبناء الكوادر الجديدة المسلحة بالعلم والتكنولوجيا لتقتحم آفاقًا جديدة للمعرفة المعلوماتية. وذلك يحتاج لتطوير جذرى لنظم وسياسات التعليم فى كافة المراحل التعليمية، وأسلوب أداء الجامعات ومراكز الأبحاث ووحدات «البحوث والتطوير» فى المصانع ومنشآت

القطاع الخاص. إذ إننا خلال المرحلة القادمة، نريد كتائب كبيرة من «المنتجين» و«المبدعين» ليصنعوا تاريخا جديدا للوطن.

عقد اجتماعى جديد:

ليس هناك من شك فى أن تماسك «النسيج الاجتماعى» للبلاد يعتبر من أهم مقومات «الأمن القومى»؛ ولذا لابد من تدارك اتساع الفجوة فى الدخول والثروات والمزايا بين «الأغنياء» و«الفقراء»، وبين «محظوظى الدخل» و«معدومى الدخل»، وذلك من خلال صياغة مجموعة جديدة من السياسات الاجتماعية والتأمينية تساعد على محاصرة الفقر وتحل مشاكل العشوائيات وسكانها.. وتضمن الحد الأدنى من الخدمات الأساسية من تعليم ورعاية صحية ومسكن لائق. ويرتبط بهذه السياسات توفير حق «العمل» للشباب خميرة المستقبل، الذين يشكلون الشريحة الكبرى من سكان هذا الوطن.

منظومة جديدة للديمقراطية:

هناك الكثيرون الذين يعتبرون هذا المحور مفتاح التغيير والإصلاح المؤسسى فى البلاد. فهناك تعطش شديد لتوسيع رقعة ممارسة الديمقراطية، بما يحقق قدر أكبر من المشاركة السياسية لكافة القوى الاجتماعية والتيارات السياسية، دون مصادرة أو تزييف. وهذا بدوره يشكل «صمام أمان» لمسيرة المستقبل، من حيث كشف الأخطاء أولا بأول ومكافحة الفساد، من خلال آليات المحاسبة الدورية والتداولية وتجديد دماء القيادات العليا والتنفيذية بشكل دورى ومنتظم.

وهناك تجربة جيدة سارت عليها حكومة العمال فى بريطانيا، فى ظل قيادة «تونى بلير»، وهى تشكيل «مجموعات عمل» Task Forces لها طابع «شبه رسمى»، وتضم عناصر قيادية فى الجامعات وقطاعات الأعمال والخبراء المتقاعدين، لوضع رؤية علمية وحلول للقضايا والمشاكل التى تشكل تحديات مستقبلية للمجتمع البريطانى. وهناك نحو مائة مجموعة عمل على هذا النحو، بدءا من أصغر القضايا مثل «النظافة» إلى كبريات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويضم تشكيل «مجموعات العمل» هذه كافة الأحزاب المعارضة، وكافة ألوان الطيف السياسى والفكرى.

وتبقى القضية الجوهرية، وهى حسن اختيار القيادات للمناصب العليا. إذاً لابد من اختيار قيادات تتسم بالكفاءة والنزاهة ونظافة اليد، بالإضافة إلى وضوح الرؤية المستقبلية على أسس علمية وإستراتيجية. فما أحوج مجتمعنا فى هذه اللحظة التاريخية إلى «القيادات ـ القدوة». ويكفى لنا الإشارة إلى نموذجين رائعين فى هذا المجال: الراحل المشير محمد على فهمى قائد قوات الدفاع الجوى وبانى حائط الصواريخ فى أثناء «حرب الاستنزاف» و«حرب أكتوبر»، والسيد/ محمد عبدالسلام محجوب (محافظ الإسكندرية) ـ أطال الله فى عمره. إذ إن هناك إجماع وطنى على كفاءة الإنجاز ونزاهة السلوك ووضوح الرؤية الحضارية لكل منهما. وعندئذ لن تطرد «النقود الرديئة». . «النقود الجيدة»، كما يحدث الآن.

وقد لا نغالى كثيرا إذا قلنا إنه إذا تم تجديد دماء ألف منصب قيادى على كافة المستويات، وفى جميع المجالات، وفقا للمواصفات السابقة، فإن مصر تستطيع أن تحقق نهضة شاملة وتصبح على أعتاب «نهضة حضارية» كبرى، تضعها فى مصاف الأمم الناهضة. وعندئذ تتحدث مصر عن نفسها، لكى يرى العالم «كيف تبنى قواعد المجد وحدها».

كيف يمكن تقييم أداء الحكومة الجديدة؟!

اهتممت تاريخيا فى دراساتى وأبحاثى بقضايا المحاسبة القومية باعتبارها أداة لتقويم مجمل الأداء الاقتصادى للمجتمعات، والمحاسبة عن كل عنصر من عناصر التطوير الاقتصادى فى حياة الشعوب. ويظل هذا الولع بالمحاسبة القومية يحركنى حتى هذه اللحظة، لأنه فى غمرة الشعارات العامة والأحاديث المرسلة حول «الإنجازات المتوقعة» لابد من تحديد معايير واضحة لقياس الأداء الاقتصادى والاجتماعى للحكومة الجديدة. فمن خلال الخطاب الذى ألقاه رئيس الجمهورية أمام مجلس الشعب فى مستهل ولايته الجديدة (٥ أكتوبر ١٩٩٩)، شدد الرئيس على: «أن يبقى البعد الاجتماعى ضمن الأولويات التى تفرض نفسها على كل قرار، اتصالا مع مسئولية الدولة عن رعاية الطبقات الأقل قدرة»، وباعتبار أن ذلك يشكل ركنا أساسيا من شرعية الحكم.

وهذا يطرح بدوره قدرا كبيرا من التحديات على الجبهة الاقتصادية، إذ لابد من التوفيق بين اعتبارات «الكفاءة الاقتصادية»، من ناحية، واعتبارات «العدل الاجتماعى» من ناحية أخرى. وهى تتطلب بدورها توازنات ومفاضلات هامة حتى لا يختل الميزان، ونضحى «بالبعد الاجتماعى» على مذبح «الكفاءة الاقتصادية».

ودعونا نعطى أمثلة على هذا النوع من المفاضلات الدقيقة التى تواجه صانع القرار الاقتصادى وتمس مستقبل وأمن المجتمع فى الصميم:

أولا: إدارة سعر الصرف للجنيه إزاء الدولار الأمريكى: حيث لابد من الموازنة بين تثبيت أو تحريك سعر صرف الجنيه، من ناحية، وبين وضع الاحتياطى النقدى الأجنبى، من ناحية أخرى. إذ إن الحفاظ على الاحتياطى عند مستواه الراهن

وتعويم الجنيه (تركه لقوى العرض والطلب) يؤدى إلى تخفيض سعر الصرف، وبالتالى زيادة فاتورة الواردات التى يُعد جانب منها سلعا ضرورية سواء استهلاكية، أو وسيطة أو سلعا استثمارية. كذلك سوف يترتب على ذلك زيادة أعباء التزامات الدين الخارجى للدولة المصرية. ولعله سوف يتكشف تدريجيا حقيقة أزمة سعر صرف الجنيه، هل هى مجرد «أزمة إدارة»؟ أم أنها أزمة «هيكلية» أكثر عمقا؟ وتحتاج إلى حلول بعيدة المدى وأكثر جذرية.

ويرتبط بذلك مدى النجاح فى تحقيق قفزة تصديرية فى المدى القصير والمتوسط، بعد إزالة ما يطلق عليه «العقبات والمعوقات الإدارية والبيروقراطية». ونحن نعرف حجم الصادرات السلعية والخدمية عند تسلم الوزارة الجديدة مهامها (أكتوبر ١٩٩٩)، وبالتالى يمكن بسهولة قياس أداء الصادرات خلال فترة ولايتها، من حيث حجم الصادرات والتركيبة السلعية. وهل تكمن مشكلة الصادرات فى جانب «العرض» أم فى جانب «الطلب»؟

ويرتبط بهذا كبرى المشاكل التى تواجه الاقتصاد المصرى منذ التسعينيات، ألا وهو ذلك العجز الهائل فى «الميزان التجارى» المصرى، الذى يشكل جوهر المشكلة الاقتصادية فى مصر خلال السنوات الأخيرة. فلقد بلغ عجز الميزان التجارى خلال العام المالى ٩٧/ ١٩٩٨ نحو ٥ , ١١ مليار دولار، ثم تطور «عجز الميزان التجارى» إلى نحو ٧ , ١٣ مليار دولار خلال العام المالى ٩٨/ ١٩٩٩. كذلك تدهورت درجة «تغطية» الصادرات السلعية للواردات السلعية من ٢٣٪ فى العام المالى ٩٧/ ١٩٩٨ إلى ١٩٪ فى العام المالى ٩٨/ ١٩٩٩. وهذا يطرح بدوره تحديات مهمة على صعيد مجمل الاقتصاد القومى فى مجالات: الإنتاج، والتنمية التكنولوجية، وترشيد الاستيراد، وتحقيق قفزة تصديرية كبرى.

هناك أيضا المشكلة التى تواجه سوق المال، حيث تعانى بورصة الأوراق المالية من حالة من الركود الشديد الممتدة لمدة طويلة، سواء بالنسبة للأسهم أو «وثائق صناديق الاستثمار»، بحيث تحولت بورصة الأوراق المالية الناشئة فى مصر إلى ما أسماه البعض بورصة «السهم الواحد» أو بورصة «السهمين»! فكيف يمكن تحريك هذه السوق لكى تصبح أداة جادة لتعبئة المدخرات القومية، من أجل مزيد من

التراكم الرأسمالى والتنمية بعيدا عن مضاربات السماسرة، وغيرهم من اللاعبين الكبار الذين أفسدوا هذا السوق الناشئ وألحقوا العديد من الخسائر بصغار المدخرين.

كذلك نجد أن هناك دائما الشعار المرفوع والبراق حول «جذب الاستثمارات الأجنبية». ولكى يتم المحاسبة القومية عن جدوى الاستثمارات الأجنبية، يجب الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)، التى تتجسد فى مشروعات إنتاجية ذات عائد إنمائى محدد فى مجال خلق قيمة مضافة جديدة، وتوفير فرص عمل جديدة للعاطلين الذين يدخلون جديدا سوق العمل، والمساعدة على التحديث التكنولوجى، وتحسين «الأداء التصديرى» الذى يساهم فى حل أزمة الميزان التجارى. وتلك كلها قضايا سهلة القياس وواضحة المعالم، ويمكن الحكم بسهولة على الجدوى أو عدم الجدوى الإنمائية لذلك النوع من الاستثمارات.

أما القضية الأكثر حرجا فهى ما يسمى «استثمارات الحافظة»، أى الاستثمار الأجنبى فى بورصة الأوراق المالية المصرية، سواء فى شكل أسهم أو سندات أو أذون خزانة. وجانب مهم من هذا النوع من «الاستثمار المالى» يسمى فى الكتابات الحديثة «الأموال الساخنة» (hot money)، التى تقوم بالكر والفر بين الأسواق المالية الناشئة بحثا عن أقصى عائد ممكن. فهى أموال ليس لها صفة الاستقرار، ودائمة التجوال. وعادة ما يقال إن قدومها إلى سوق بلد ناشئ بكميات كبيرة هو عنوان الثقة فى هذا الاقتصاد. ولكن الأزمة الآسيوية قد كشفت بالدليل القاطع أن الحجم الهائل لهذه الأموال «ذات الطبيعة المتقلبة»، ويؤدى إلى درجة كبيرة من عدم الاستقرار والاضطراب المالى فى أسواق الصرف الأجنبى والأسهم والسندات، على نحو ما شهدناه فى تايلاند، كوريا الجنوبية، ماليزيا، إندونيسيا، مع بدء الأزمة فى صيف ١٩٩٧.

ولذا يجب التوقف طويلا أمام العائد الإنمائى لهذا النوع من الاستثمارات، وعلاقته «بسوق الإصدار». أى هل تلعب استثمارات الحافظة دورا فى تأسيس شركات جديدة تضيف للاقتصاد القومى، وليس مجرد المضاربة فى السوق الثانوية للأوراق المالية. وليس سرا أن أحد عناصر الضغط على سعر صرف الجنيه المصرى

إزاء الدولار، نتج جزئيا عن تصفية المستثمرين الأجانب لحيازتهم من أذون الخزانة، وغيرها من الأوراق المالية بكميات كبيرة وفى وقت قصير.

كذلك تواجه الحكومة تحديات مهمة فى مجال إدارة السياسة المالية، إذ إن الحفاظ على مستوى محدود من عجز الموازنة، يجب ألا يكون على حساب حجم الإنفاق الاجتماعى الضرورى على السلع والخدمات الأساسية التى يجب توفيرها للمواطنين فى مجال: التعليم، الصحة، الدعم للسلع التموينية، الإسكان، المواصلات العامة، سواء فى مجال الإنفاق الجارى أو فى مجال الإحلال والتجديد للمبانى الهالكة والآيلة للسقوط (حتى لا تتكرر مأساة سقوط سور مدرسة الزمالك على التلاميذ، أو على العمال فى «الوراق»)، أو فى مجال التوسع الاستثمارى.

وتبرز أيضا فى هذا السياق قضية الموازنة بين «البعد الاقتصادى» القائم على الزيادة فى الحصيلة العامة للضرائب (أو ما يسمى البعد الجبائى)، وبين مبدأ «العدالة الضريبية» الذى يجب إعماله مراعاة للبعد الاجتماعى. وهناك أيضا مشكلة إدارة الدين العام الداخلى، الذى وصل إلى مستويات عالية، تجاوزت «حدود الأمان»، خاصة إذا ما نظرنا إلى مدفوعات الفوائد المتضخمة لصالح حملة الدين العام الداخلى. إذ إن ذلك يؤدى إلى إهدار البعد الاجتماعى؛ لأنه يؤدى إلى إعادة توزيع الدخل من دافعى الضرائب، الذين يكون معظمهم من متوسطى ومحدودى الدخل، لصالح الفئات الأكثر دخلا من حملة السندات والصكوك المالية الحكومية (سواء أجانب أو مصريين).

وإذا ما انتقلنا إلى موضوع الخصخصة. فكيف يقاس الأداء فى هذا المجال؟ يقينا لا يقاس الأداء بعدد الشركات والوحدات التى تم خصخصتها كل عام من عمر الحكومة الجديدة، وإنما يقاس بمقدار العائد الاقتصادى والاجتماعى للخصخصة، أى بما قد تولده من منافع عامة فى المجالات الآتية:

(١) آثارها على رفاهة المستهلك، أى أن يتم تقديم السلعة أو الخدمة بسعر أقل، أو بنوعية أفضل دون زيادة فى السعر بعد عمليات الخصخصة.

(٢) خلق فرصة عمالة جديدة للعمالة لحل مشكلة البطالة مما يساعد على تحقيق البعد الاجتماعى (توظيف وليس تسريح للعمالة).

(٣) المساهمة فى التصدير نتيجة رفع الكفاءة وتحسين اقتصاديات المشروع وبالتالى المساهمة فى حل أزمة الميزان التجارى .

تلك هى المقاييس الثلاثة التى تشكل الحد الأدنى للحكم على نجاح عمليات الخصخصة من وجهة نظر المنفعة العامة للاقتصاد والمجتمع فى مجمله . وكلها مؤشرات سهلة القياس على أساس دورى (سنوى) . ولكن المسألة لا تنتهى عند هذا الحد فهناك قضيتان ذات أهمية إستراتيجية من وجهة نظر مجمل الاقتصاد القومى ومسيرته الإنمائية :

(١) ماذا نفعل بعائدات الخصخصة؟ هل تستخدم لسداد الديون، أم تخصص لتمويل استثمارات جديدة، أم تستخدم لتمويل نفقات عامة جارية؟ إذ إن تخصيص تلك العائدات له أهمية مستقبلية كبرى ويجب أن يكون محل نقاش ورقابة شعبية .

(٢) أسلوب الخصخصة. فبالرغم من تعدد الأساليب، تظل القضية المطروحة هى قضية المستثمر الرئيسى (Anchor Investor)، وخاصة إذا كان مستثمرا أجنبيا، وأثر ذلك على تكوين مراكز احتكارية فى السوق المصرية . إذ شدد السيد رئيس الجمهورية على محاربة الاحتكار خلال المرحلة القادمة . وهنا تبدو الموازنة مهمة بين كلا الاعتبارين ضرورة، ويجب أن يكون هذا البعد ماثلا بوضوح خلال البيع للمستثمرين الرئيسين سواء كانوا محليين أو أجانب .

تلك هى بعض الموازنات والمفاضلات الدقيقة التى تواجه راسم السياسة الاقتصادية خلال المرحلة القادمة، ناهيك عن قضايا التخطيط بعيد المدى والتعامل مع العولمة من منظور إستراتيجى، وعلاقة الآجل بالعاجل والقريب بالبعيد .

«مصر المستقبل» والتوازنات المطلوبة

أنهى المؤتمر السنوى الخامس والثلاثون لجماعة الإدارة العليا أعماله فى ٧ نوفمبر ١٩٩٩ . وكان موضوع المؤتمر: «مصر المستقبل: عدالة - مؤسسات». ولعل أهم ما يميز أعمال المؤتمر السنوى لجماعة الإدارة العليا هو الاستمرارية منذ الستينيات، رغم كل التحولات التى طرأت على النظام الاقتصادى والسياسى فى مصر. وتلك ظاهرة نادرة فى الحياة المصرية. ولكنها كانت نتيجة طبيعية لعدم ارتباط «الجماعة» بحكومة معينة، أو شخص معين، وإنما نجحت فى التطور إلى مؤسسة أهلية مستقلة، لها كل مقومات «المؤسسية»، إذ يدير الجماعة مجلس إدارة منتخب من بين أعضاء الجماعة، يمثل كل التيارات الفكرية فى مجتمع الإدارة العليا فى مصر.

وتتسم مؤتمرات الجماعة بأنها «منبر وطنى وديمقراطى»، يتم فيه مناقشة كافة قضايا المجتمع والاقتصاد المصرى، بجرأة وصراحة وموضوعية، بعيدا عن المهاترات، وبعيدا عن التدليس وعن التذويق الذى تتسم به بعض التصريحات الرسمية، ولذا فإن جماعة الإدارة العليا، بقدر تعبيرها عن مجتمع رجال الإدارة فى مصر، فهى تمثل تجمع «للتكنوقراطية الوطنية المصرية»، إذ إن الرجال والنساء الذين يحضرون هذا المؤتمر كل عام، هم رجال ونساء تمرسوا بأعمال الإدارة خلال سنوات طويلة، فهم لا يتحدثون عن الهوى: وإنما يناقشون المشاكل ويقترحون الحلول من موقع الممارسة اليومية والاتصال المباشر بمشاكل الاقتصاد والمجتمع؛ ولذا يجب أن نأخذ مناقشاتهم وتوصياتهم مأخذ الجد، لأنها تعبر عن قطاع مهم من القياديين الذين هم على صلة مباشرة بمشاكل المجتمع وقضاياه.

وعبر سبعة وثلاثين عاما، عقدت الجماعة ٣٥ مؤتمرا سنويا، بالإضافة إلى

العديد من الندوات والدورات التدريبية، تناولت فيها بالبحث والدراسة موضوعات شتى غطت جوانب عديدة على مستوى الوحدة أو المنشأة، مثل قضايا الإنتاجية والجودة والتسويق، ومعايير اختيار القيادات، والتنمية البشرية، وتعظيم عوائد الاستثمار . . إلخ .

وقد كانت جماعة «الإدارة العليا» أيضا سباقة فى مؤتمراتها، بطرح موضوعات مهمة على جدول أعمال المستقبل، قبل أن تصبح شعارات براقة تلوكها الألسن وتظهر فى وسائل الإعلام المرئية والمسموعة. فعلى سبيل المثال، عقدت الجماعة مؤتمرا «لتنمية الصادرات» عام ١٩٦٨، تدارست فيه مؤشرات النجاح فى التصدير، وأوصت بالعديد من الحلول لما يواجه التصدير من صعاب. كما قامت الجماعة بتنظيم مؤتمرها السنوى لعام ١٩٧٠ (أى ثلاثة أعوام قبل عبور أكتوبر ١٩٧٣ العظيم)، تحت عنوان «التنمية والإعداد لما بعد النصر». وفى عام ١٩٨٨ تم تناول قضية «التنمية التكنولوجية» بتصور إستراتيجى واضح، مازال صالحا للتطبيق حتى الآن!

ولعل من أهم ما جاء فى خطاب الافتتاح للمؤتمر الخامس والثلاثين، الذى ألقاه الدكتور مهندس/ أسامة عبد الوهاب (رئيس الجماعة): «نحن كرجال إدارة نمارس أعمالنا تحت ضغوط حرية التجارة العالمية وعدم الحماية للإنتاج الوطنى وفتح أسواق المال للأموال الساخنة. ونرى الجانب الآخر من الحقيقة، إذ عندما تؤثر هذه الضغوط على مصالح الدول المتقدمة، تنقلب كل المبادئ الأخلاقية وأدبيات اقتصاديات السوق وتنحصر فى مبدأ واحد هو مصلحة دولة أو مجتمع بعينه وبعده الطوفان. وأمامنا أمثلة عديدة لذلك فحرب الموز ليست بعيدة عنا، ووقف التعاون مع الدول النامية التى تسمح بتشغيل مَنْ هُم أقل من ١٦ عاما حق يراد به باطل. والأمثلة كثيرة وعديدة تحتم علينا اتخاذ إستراتيجية واعية تضع صالح مجتمعنا وتنميته المستديمة الفعالة الذى لا تحيد عنه. وأن لا تكون العولمة هى المتحكمة فينا ولكن علينا نحن أن نتحكم فى تأثيرها علينا، وأن نضبط إيقاعنا بما يحقق مصالحنا».

وإذا عدنا إلى موضوع المؤتمر هذا العام، نجد أن التركيز فى المحاضرات

والندوات كان يدور حول كيف تدخل «مصر المستقبل» القرن الواحد والعشرين، بالاستناد إلى ثلاث ركائز هى: العدالة - التوازن - المؤسسات. إذ إنه بعد الإنفاق على البنية التحتية، والقيام بعمليات الإصلاح الاقتصادى، أصبح المطروح هو مزيد من العدالة الاجتماعية فى المجتمع، وتحقيق التوازن بين الأعباء والتضحيات من ناحية، وجنى ثمار النمو والتحديث، من ناحية أخرى، وأن تلعب المؤسسات دورا رئيسيا فى إدارة شئون الاقتصاد والمجتمع، بعيدا عن «الشللية» و«المزاجية» والقرارات «الاعتباطية». فعلى صعيد العدالة فى مجتمعنا، تشير كافة المؤشرات إلى اتساع الفجوة بين:

(١) «الذين يملكون» و«الذين لا يملكون».

(٢) «الذين يعملون» و«الذين لا يعملون» (ناهيك عن نوعية الوظائف للذين يعملون).

(٣) «الذين يسكنون» و«الذين لا يسكنون» (والمقصود بالذين «لا يسكنون» هنا بالمعنى المجازى، أى سكان «العشوائيات»).

(٤) «الذين يعلمون» و«الذين لا يعلمون».

ويلاحظ أن هذه «الفجوة» الأخيرة تعتبر من أخطر الفجوات، إذ إنها تهدد العدالة والتوازن فى المجتمع المصرى، وهى بين الذين «يعلمون» (ليس بمعنى أنهم «متعلمون» أو أنهم «غير أميين»!)، وإنما الذين يتمتعون «برصيد معرفى» حديث، وبين الذين «لا يعلمون». وتعتبر تلك الفجوة من أكثر الفجوات المرشحة للتفاقم فى المستقبل، وذلك نتيجة لتعدد قنوات التعليم المصرى منذ نهاية الثمانينيات، حيث لم يعد هناك النظام التعليمى الأساسى (Main stream)، الذى يتخرج منه أفضل الطلاب وأصحاب المواهب، كما كان الحال منذ الثلاثينيات وحتى السبعينيات، حيث كانت المدارس الأميرية الكبرى مثل: الإبراهيمية، السعيدية، التوفيقية، الخديوية، الخديو إسماعيل «بالقاهرة»، رأس التين «بالإسكندرية» الملك الكامل «بالمنصورة»، وغيرها، تخرج أبرز المتفوقين فى هذا البلد. بينما الآن أصبحت المدارس الخاصة باللغات الأجنبية (ذات المصاريف المرتفعة) هى التى تخرج الصفوة المتميزة «تعليما ومعرفة ولغة»، وترتبط بوظائف متميزة فى سوق

العمل، هى الأعلى دفعا وهى المرتبطة بتيارات العولمة الحديثة (التكنولوجية والمالية).

وبذلك ينشأ خط تقسيم جديد سمى «خط التقسيم الرقمى» (the digital divide)، بين الذين يمتلكون وسائل التعامل مع التكنولوجيا الحديثة ويتعاملون مع الإنترنت والمعارف الحديثة، من ناحية، وبقية خريجى النظام التعليمى المصرى الذين لا يفكون خطا فى هذه المجالات، حيث نظم التعليم صورية والصلة بالمعارف والمهارات الحديثة تكاد تكون معدومة.

والخطورة كل الخطورة تكمن فى أن استمرار تلك العملية بشكل تراكمى على مدار الزمن، يؤدى إلى تبلور «صفوة محدودة» تتمتع بالثروة ومسلحة بالمعرفة الحديثة، وتكون معولمة سلفا، مما يضعف «الانتماء الوطنى». وفى المقابل، نجد على الجانب الآخر، جيشا كبيرا من «أشباه المتعلمين» معارفهم ومهاراتهم محدودة، يتولون وظائف تقليدية ويحصلون على دخول منخفضة تصل إلى «حد الكفاف»، ناهيك عن ارتفاع معدلات البطالة فى صفوفهم. وهذا يؤدى بدوره إلى شروخ حادة فى البنيان الاجتماعى المصرى، ويؤدى إلى توترات ثقافية وانفصامات اجتماعية وسياسية مهمة تؤثر على درجة «التماسك المجتمعى» التى تعتبر من عناصر قوة الأمم فى العصر الحديث.

وعلى صعيد التوازن، لعل أهم القضايا التى تطرح نفسها هى الموازنة بين توزيع أعباء وتضحيات التنمية بشكل منصف بين الفئات المجتمعية والداخلية المختلفة، وتوزيع ثمار التنمية والتحديث بشكل عادل بين الفئات المختلفة. إذ إن أخطر ما يهدد المجتمعات ويؤدى إلى الأزمات والكوارث الاجتماعية والسياسية، هو أن تتحمل الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل معظم أعباء وتضحيات عمليات التنمية، بينما يستأثر فريق آخر (الأغنياء ومحظوظى الدخل) بمعظم ثمار ومكاسب التنمية. وهنا يجب أن يلعب النظام الضريبى دورا مهما فى توزيع الأعباء والتضحيات بين الفئات الاجتماعية المختلفة، بينما تضمن السياسة المالية والاجتماعية عدالة توزيع مكاسب وثمار التنمية.

وعلى صعيد بناء المؤسسات، لابد من بناء مؤسسات مستقرة لا ترتبط بشخص معين، ولا يتم احتكارها بواسطة شلل ونخب بعينها. وهذا يستدعى توسيع رقعة الديمقراطية، وترسيخ مبادئ المحاسبة الدورية والتداولية، حتى لا يعشش الفساد والمحسوبية فى كواليس السلطة التنفيذية، ويتم تكريس مبدأ البقاء للأسوأ! وكل ذلك مهم وضرورى حتى لا يتم تحنيط المجتمع، وشل قدرته على الحركة والانطلاق نحو آفاق أرحب في عالم يموج بالحركة، وحيث يكون فيه «البقاء للأسرع» فى ظل قوانين الداروانية الجديدة.

مصر والإبحار شرقا

لقد كان نمو القوة الاقتصادية لبلدان جنوب شرق آسيا، خلال حقبتي السبعينيات والثمانينيات، حدثا ذا تداعيات مهمة على مجمل الاقتصاد الدولي، من حيث إعادة توزيع خريطة الإنتاج العالمي وتغير نمط المبادلات التجارية الدولية، وتوجهات حركة رءوس الأموال. وكثرت الكتابات التي تتحدث عن تدهور المركز النسبي للقوة الاقتصادية الأمريكية في مواجهة الصعود الاقتصادي لآسيا ومنطقة المحيط الهادي، ولا سيما في ظل التقدم التكنولوجي لليابان ودخول الصين دائرة التنافسية الدولية، وعودة هونج كونج أحد النمور القدامى إلى حضن الصين الدولة الأم. بل لقد تحدث العديد من المحللين عن أن القرن القادم سيكون «قرنا آسيويا»!

ولذا فإن ما نشهده مؤخرا من تحرك مصري رسمي في اتجاه «الدائرة الآسيوية» يعتبر تحركا إستراتيجيا مهما في ضوء الحسابات المستقبلية لموازين القوى المتغيرة في العالم. ولعل الدول المحورية الرئيسية في آسيا الناهضة هي: اليابان ـ الصين ـ الهند ـ كوريا الجنوبية ـ ماليزيا. بينما تمر إندونيسيا بظروف سياسية صعبة هذه الأيام تضعف من طاقاتها وقدراتها باعتبارها إحدى البلدان الآسيوية المهمة.

وتجيء أهمية اليابان من كونها دولة رائدة في مجال المنافسة الاقتصادية والتكنولوجية على الصعيد العالمي على تحقيق التفوق «المطلق» في مجال الإلكترونيات، وخاصة ما يسمى «أشباه الموصّلات» (Semiconductors)، نظرا لأن تلك «الرقائق الإلكترونية» لها دور حاسم في موازين التفوق التكنولوجي والعسكري، في المرحلة الراهنة من التطور العالمي. وبهذا الصدد، يؤكد الكتاب الإستراتيجيون اليابانيون على أن الإصرار على «السبق التكنولوجي» (Technological lead) في بعض المجالات الحيوية ـ وبفارق زمني يتراوح بين خمس

أو عشر سنوات بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ـ هو السبيل لدعم موقع اليابان في بنية العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، ويجعلها في وضع آمن ومتفوق خلال العشرين سنة الأولى من القرن الحادي والعشرين.

وتمر اليابان في اللحظة الراهنة بمرحلة انتقالية من «عملاق اقتصادي» إلى «لاعب سياسي أساسي» في مجال السياسة الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية. ومازالت اليابان تبحث ببطء وتؤدة عن تلك المجموعة من المعايير التي تحدد طبيعة الدور الذي يجب أن تلعبه في الملعب الدولي. وهي تقترب من هذا الموضوع بحذر شديد، ولكن مع قناعة متزايدة بأن اليابان لن تستطيع الاستمرار على فرض نفسها كقوة اقتصادية، إذ ظلت «قزما سياسيا» في لعبة السياسة الدولية، إعمالا لمبدأ «عدم التناسب» بين القوة الاقتصادية والدور السياسي على الصعيد العالمي الموروث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. كما أن اليابان أصبح لها رؤية واضحة لإصلاح النظام المالي الدولي، وجعله أكثر كفاءة وتوازنًا لمصالح كافة الأطراف: العالم المتقدم والعالم النامي. ومن هذا المنظور، تستطيع مساندة مبادرات مجموعة الـ ١٥ في سعيها لإقامة نظام مالي وتجاري عالمي أكثر عدالة واستقرارًا، ومحاصرة سلبيات عمليات العولمة على بلدان العالم النامي.

وإذا انتقلنا إلى «الصين»، نجد أن «تجربة الصين» لها خصوصيتها وتفردها، فحجم الصين الكبير وثقلها السياسي يجعلها «تنينا» اقتصاديا، وليس مجرد «نمر» من نمور آسيا البازغة. «فالصين» تمثل كتلة تاريخية جديدة، بامتداداتها البشرية والتاريخية وتشابكاتها الاقتصادية. فالصين التاريخية ليست مجرد الرقعة الجغرافية للصين الشعبية، أو ما يسمى Mainland China، بل تضم اليوم هونج كونج المركز المالي المهم التي عادت لحضن «الصين الأم» بعد طول غياب، وسوف يمتد ذراع «الصين الأم» لكي يضم في المستقبل لتشمل «تايوان». ثم هناك تلك الأغلبية الصينية في «سنغافورة»، بالإضافة إلى تلك الشبكة التجارية الواسعة والممتدة التي يديرها الصينيون في المهجر عبر كافة بلدان العالم. وتراهن القيادة الصينية على إمكانية توظيف عمليات الانفتاح والعولمة المحسوبة الجارية هناك لإحداث قفزة نوعية في مسيرة التنمية الصينية. وتجيء ثقة القيادة الصينية من أنها مازالت تمسك

بقوة بعجلة القيادة وتتحكم فى توجهات عملية التراكم الإنتاجى وأساليب توظيف المدخرات.

وتهدف الصين من تطوير علاقاتها الاقتصادية الخارجية إلى تعزيز ودعم موقعها فى خريطة الاقتصاد العالمى، بما يخدم إستراتيجيتها الكلية فى النمو والتطوير الاقتصادى وتحولها تدريجيا إلى قوة عظمى. وضمن هذا الإطار، تهتم الصين باكتشاف سبل للتعاون الاقتصادى والفنى مع الدول النامية، وعلى رأسها مصر وبلدان المنطقة العربية. فالصين مهتمة بفتح مزيد من أسواق التصدير أمام السلع الصينية فى أسواق بلدان العالم الثالث. ومن ناحية أخرى، فقد أصبحت الصين مستوردا صافيا للبترول، إذ قدرت فجوة العرض والطلب على النفط بنحو ١٥ مليون طن عام ١٩٩٦ . . . مما يدفع صانع القرار الصينى للبحث عن مصادر للإمداد النفطى على المدى البعيد، وهذا بدوره يفتح الباب أمام تنمية تبادل المصالح الاقتصادية بين الصين وبلدان المنطقة العربية الغنية بمواردها النفطية.

وتعتبر زيارة الرئيس الصينى لليابان فى شهر نوفمبر ١٩٩٨ بداية فتح صفحة جديدة فى العلاقات الصينية ـ اليابانية. ولقد وصف الرئيس الصينى جيانج تسه مين، الإعلان الصينى ـ اليابانى المشترك الذى صدر فى نهاية هذه الزيارة، على أنه أهم إنجاز لزيارته التاريخية إلى اليابان، وأنه سوف يسهم فى تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وانتقالها إلى آفاق جديدة. ولا شك فى أن تطوير العلاقات اليابانية ـ الصينية، رغم استمرار الخلافات السياسية حول بعض القضايا والملفات المهمة بين البلدين، سوف يساهم فى الإقلال من قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على اللعب على التناقضات بينهما وضرب كل منهما بالآخر.

والأمر الجدير بالاعتبار، هو أنه بالرغم من الحجم الاقتصادى العملاق لكل من الصين واليابان، فإنهما لم يصلا بعد إلى مستوى التحدى السياسى للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أننا سوف نشهد مع السنوات العشر الأولى من القرن الحادى والعشرين تغيرات وتحولات مستمرة فى موازين القوى الاقتصادية والسياسية. وسوف تتحول اللعبة الدولية من لعبة «أحادية الجانب» تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية، إلى لعبة «متعددة الأطراف» وأكثر توازنا. وأغلب الظن أنها

سوف تصبح تدريجيا لعبة «رباعية الأطراف»، أقطابها: الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبى (دون روسيا)، الصين، واليابان. ومن المتوقع أيضا أن تتحول تلك «الرباعية للقوى العظمى» (The new quartet of big powers)، إلى «لعبة خماسية» الأطراف، لو قامت «روسيا الاتحادية» من كبوتها وعادت إلى المسرح الدولى من جديد «كقوة عظمى». وإزاء تلك التطورات والتحولات القادمة فى «عالم الغد»، يجب ألا يقتصر دورنا على موقف «المتفرج» الذى ينتظر ليرى نتيجة المباريات، بل يجب أن نسارع لبناء الجسور وفتح القنوات مع بلدان آسيا الصاعدة والفاعلة.. لكى نكون جزءا من نسيج عالم المستقبل.. إذ أن الطريق إلى آسيا يشكل أحد «بوابات المستقبل».

لكى تلحق جامعتنا بسباق القرن الواحد والعشرين

الجامعات فى الغرب (والشرق) هى «قلاع علمية»، بكل معنى الكلمة، من حيث «المبنى» و«المعنى»، وهى مصانع لتصنيع «العقول» وبناء «كوادر» المستقبل، فى كافة مناشط ومرافق الحياة. وفى تقديرى أن قطاع الجامعات والبحث العلمى يكاد يكون من أهم «مرافق» المجتمع على الإطلاق، إذ إنه يقوم بتغذية كافة المرافق الأخرى فى الاقتصاد والمجتمع، وفى القطاعين المدنى والعسكرى، على السواء. فلا نهضة علمية أو تكنولوجية (مدنية أو عسكرية) يمكن أن تكلل بالنجاح دون إصلاح حال الجامعات: طلابا وأساتذة ومعامل ومكتبات وتسهيلات علمية.

وفوق كل هذا وذاك ضرورة سيادة ذلك «الجو العلمى»، أو المناخ الذى يسمح بمزيد من التأمل والتجديد والابتكار. فلا الطلبة المكدسون فى المدرجات، ولا الأساتذة المكدسون فى المكاتب، بلا مرتبات عادلة تتفق مع الأجور السائدة «باقتصاد السوق» خارج الجامعة، ولا التسهيلات العلمية والخدمات المحدودة للطلبة وهيئات التدريس، تسمح بنهوض حقيقى للجامعة، نقتحم به بوابات القرن الواحد والعشرين.

وإذا ظللنا نتحجج «بشحة الموارد»، سوف تصبح جامعاتنا مجرد «مؤسسات تدريسية» وبالكاد لمرحلة البكالوريوس. وفى نفس الوقت، سوف تزداد عورات وقصور الأداء الجامعى فى مرحلة الدراسات العليا والأبحاث المبتكرة. فكلنا نلاحظ أن أعضاء «البعثات المصرية» الذين لم يعودوا إلى الوطن وارتبطوا بالعمل فى جامعات أجنبية، أصبح لهم أوضاع متميزة وأبحاث مبتكرة، رغم أنهم لم يكونوا بالضرورة أوائل دفعاتهم. بينما «أقرانهم» فى مصر، الذين بادروا بالعودة لدفع ضريبة «الوطنية» يعيشون أحوالا بائسة من حيث التسهيلات المادية والعلمية،

ومن حيث القدرة على الإبداع العلمى. ولعل حالة «الدكتور أحمد زويل» خير دليل على ذلك!

ولإصلاح حال الجامعات، لابد أن يتوافر الحد الأدنى من الحياة الكريمة لعضو هيئة التدريس تجعله قادرا على التفرغ للعمل الجامعى، مع وضع معايير دقيقة للأداء حتى لا يضيع «الصالح مع الطالح» و«الأصيل مع الدخيل». إذ إنه نظرا لظروف الإنهاك المالى والمعنوى التى يعيشها «عضو هيئة التدريس» لا يجد الوقت الكافى، كما كان يفعل الأساتذة فى الماضى، لتكريسه لكتابة «المؤلفات الجامعية» الجادة والمتطورة، ناهيك عن رعاية وتطوير قدرات جيل جديد من الطلبة المتميزين والموهوبين. ويكفى لنا إلقاء نظرة سريعة على «المؤلفات الجامعية» (text books) لمرحلة البكالوريوس، منذ الخمسينيات حتى الآن، لنرى كيف تدهور مستوى «الكتاب الجامعى» ليس فقط من حيث المحتوى والمضمون، بل ومن حيث الشكل والإخراج. ذلك رغم تطور العلوم والمعارف بالشكل الهائل الذى نعرفه.

وعلى الصعيد المالى، نجد أن «الأستاذ الجامعى» مازال مربوطا بهيكل الأجور والمرتبات السائد فى الستينيات، بينما الخريج الحديث يحصل على مرتبات تحددها قوى السوق، بالمستويات السائدة عند نهاية التسعينيات. فكيف يستقيم أن يحصل الخريج الجديد، بعد سنوات قليلة من تخرجه، على مرتب يفوق أستاذه الذى أنفق ما يزيد على ثلاثين عاما فى رحاب «الجامعة»! فإذا ما استمرت الأمور على هذا النحو المعكوس، فسوف يهجر الجامعة خير الكفاءات من الشباب المتفوقين، فى مقتبل حياتهم الأكاديمية، إلى قطاع الأعمال الخاص، أو إلى خارج الوطن.

ولكى يصلح حال جامعاتنا، لابد من التحرك على المحاور التالية:

* توسيع حجم التسهيلات المعاونة لأعضاء هيئة التدريس، من سكرتارية وباحثين مساعدين.

* الأخذ بنظام أساتذة الأبحاث المتفرغين (Research Professors) على أساس تبادلى لفترة تمتد من عامين إلى ثلاثة، بمكافآت خاصة متميزة تتلائم مع تفرغهم التام للبحث العلمى، يتم تمويلها من المنح والمعونات الأجنبية، إذا عجزت «ميزانية الدولة» عن ذلك.

* الأخـذ بنظام «الأسـاتذة الزائرين» من الخـارج ، لمدة فـصل دراسى واحـد أو فصلين ، لدعم برامج الدراسات العليا فى الجامعات المصرية .

* أن تكون ميزانية الجامعة مزيجا ماليا من :

ـ اعتمادات الموازنة العامة للدولة .

ـ تبرعـات كبيرة ومنح سخية سنوية من «الشركات الكبرى» ومن «مجتمع رجال الأعمال» ، تكون قابلة للخصم من وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

فرجال الأعمال ينفقون عشرات الملايين من الجنيهات ، فى إعلانات وعمليات دعائية (حفلات) لا جدوى لها للاقتصاد والمجتمع ، بل قد تكون آثارها سلبية . فليتم إذن تحويل تلك الميزانيات لدعم «عمليات التدريس» و«البحث العلمى» فى الجامعات المصرية . ومن حق هؤلاء ، عندما تستقر الفكرة ، أن يربطوا ما يخصصونه لهذا الغرض بأهداف وبرامج محددة لتطوير التدريس والبحث العلمى ، حتى لا تنفق هذه الأموال هباء فى أغراض أبعد ما تكون عن تطوير الأداء والبحث العلمى .

وعلى سبيل المثال ، فإن معمل «هندسة المواد» بجامعة كمبريدج بإنجلترا ، وهو أحد الفروع الهندسية التى تعتبر من أهم عجلات التطوير التكنولوجى الحديث ، يتم تمويله بالكامل بواسطة شـركـة «رولز رويس» التى تنتج السيـارات الفـاخـرة فى بريطانيـا . بل هناك العـديد من «كـراسى الأستـاذية» الإضـافيـة ، التى يتم تمويلها بواسطة قطاع الأعمال الخاص ؛ لأن تقدم البحث العلمى ونهوض الجامعات سوف يعود بالخير العميم على مجمل الاقتصاد القومى ورفع درجة تنافسية «قطاع الأعمال الخاص» ، فكلاهما يصنع خبزا للآخر !

ولذا فإن مجتمعًا يقوم على «حافز الربح» فقط ، ولا يضع نصب عينيه «المنافع العمومية» ، لا يستطيع التقدم بخطى واسعة وحقيقية ، خاصة ما إذا كان هذا المجتمع فى بداية الطريق على مسار التنمية والنهوض . ولذا فإنها مسؤليتنا التاريخية جميعا . . أن ننهض بجامعاتنا ، وأن نجعلها قلاعا علمية شامخة . فهى «ذخيرة المستقبل» ، وفارس الرهان فى قضايا التنمية البشرية والنهضة التكنولوجية .

القســم الثالث

إشكاليات وتداعيات العولمة
قضــايا العــولمة

تلك «العولمة»؟!

لكى نمنع الالتباس فى المناقشات الجارية حول «ظاهرة العولمة» يجب أن نفرق بين قضيتين :

١ ـ عمليات العولمة الجارية ، باعتبارها عمليات تاريخية تجرى فى إطار مرحلة عليا من مراحل التطور الرأسمالى .

٢ ـ أيدولوجية (أو خطاب) العولمة ، وهى تتعلق بالترويج والتبشير بالعولمة ، باعتبارها نفعا خالصا لكافة شعوب العالم (شمالا وجنوبا) ، وأن الهرولة للحاق بقطار العولمة ضرورة وحتمية تاريخية ، دونها الموت والفناء!

وإذا ما نظرنا إلى العملية التاريخية الجارية «للعولمة» ، نجد أنها تتم من خلال ثلاث آليات أساسية :

١ ـ ثورة المعلومات والاتصالات .

٢ ـ صعود «رأس المال المالى» إلى مركز القيادة فى عمليات التطور الرأسمالى ، الأمر الذى أدى إلى تسارع عمليات «العولمة المالية» العابرة للحدود .

٣ ـ نمو وتوسع نشاط الشركات الدولية «متعدية الجنسيات» ، من خلال عمليات الاندماج المتزايدة عبر القارات الثلاث : الأوروبية ـ الأمريكية ـ الآسيوية . وبهذا الصدد ، يلاحظ أن نشاط تلك الشركات لم يعد قاصرا على «تدويل الإنتاج» ، كما كان الحال من قبل ، بل أصبحت تلك الشركات هى المصدر الرئيسى للتطوير التكنولوجى ، مما يجعل العالم بمثابة «رقعة شطرنج» كبيرة ، تحرك فيها ما تشاء من قطع وأدوات .

وتلك كلها عمليات تاريخية جارية بالفعل لا يملك أحد إنكارها ، لكن أحدا لم يطرح السؤال التالى : ماهى حدود عملية العولمة؟

إذ إن عمليات العولمة ـ فى رأى العلماء والباحثين الغربيين ـ ليست جديدة، وإن موجة العولمة الأولى، بدأت فى مجال المبادلات التجارية وعمليات الاستثمار فيما وراء البحار فى الربع الأخير من القرن الماضى، وتحديدا فى عام ١٨٧٠م. ثم انكسرت تلك الموجة بسبب التناقضات الاجتماعية بحلول الكساد الكبير عام ١٩٢٩م. وبعد الانكسار لموجة العولمة التاريخية الأولى فى العصر الحديث بسبب الكساد الكبير، توقفت عمليات العولمة خلال الثلاثينيات. ثم انغمس الغرب فى عملية إعادة البناء غداة الحرب العالمية الثانية خلال الخمسينيات والستينيات. ثم بدأت الموجة الثانية للعولمة خلال السبعينيات من خلال عمليات «تدويل الإنتاج»، التى قامت بها الشركات الدولية الكبرى «متعدية الجنسية». ولكن يظل السؤال الذى يفرض نفسه علينا هو: هل ستستمر عمليات «العولمة» الجارية إلى ما لا نهاية؟

ونجد بهذا الصدد كتابات حديثة فى الغرب، تتحدث عن التناقضات الجديدة «للعولمة» وخاصة العلاقة بين التقدم التكنولوجى، من ناحية، وأزمة توزيع الدخل والبطالة، من ناحية أخرى. لكننى لن أدخل فى هذا الموضوع المعقد، و«المتشابك». ولكن كل ما أود أن أقوله، إن «عملية العولمة» الجارية حاليا ليست خالية من التناقضات، وأن هناك حدودا تاريخية لعمليات العولمة بالمعنى الاقتصادى البحت. وبالتالى فإن البحث الجاد يجب ألا يقتصر على النظر إلى «العولمة» باعتبارها تيارا تاريخيا لا يصد ولا يرد! وإنما الأمر يقتضى البحث فى تناقضات العولمة، ومخاطرها وسلبياتها على بلدان الجنوب؛ لأننا نحن العرب، لسنا كبار اللاعبين فى «ملاعب العولمة».

أما بالنسبة «لخطاب العولمة»، على الصعيد الثقافى والأيدولوجى، فتلك قضية فى غاية الخطورة، فهناك ترويج واسع لما أسميه: «خطاب العولمة» ذا الطابع التبشيرى والترويجى. إذ إن عناصر هذا الخطاب تحوى فى طياتها دعوة للتنميط، أو بالأحرى محاولة «استنساخ أنماط معينة» على الصعيد العالمى. وكتابات فرانسيس فوكاياما حول «نهاية التاريخ» وأنصاره، واضحة وفجة تماما فى هذا المجال، حيث يدعو هذا «الخطاب» إلى انتصار الحضارة الغربية أو «النمط الأمريكى» على وجه خاص، وبحيث يتم فرض قيمها وأساليبها التنظيمية وأنماط الحياة الاجتماعية على كافة شعوب العالم.

وضمن هذا الإطار، يجرى الترويج لمفهوم «القرية الكونية»، وكأن تلك «القرية الكونية» تتكون من شارع واحد كبير فسيح الجنبات يتسع للجميع، وكأن الكل يجرى بسرعة واحدة فى طرقات هذه القرية. بينما الكل يعلم أن تلك «القرية الكونية» هى قرية متعددة الشوارع، ومتعددة الأزقة والحارات، ولها «عمدة» و«شيخ خفر» يقوم بتأديب سكان تلك «القرية الكونية» عند اللزوم، من خلال نظام «العقوبات»!

ومن ناحية أخرى، يجرى الحديث اليوم عن خطوط التقسيم الجديدة المسماة «خطوط تقسيم التكنولوجيا الرقمية» (The digital divide). أن هناك شمال وجنوب داخل البلد الواحد، نتيجة خط التمايز بين الذين يمتلكون زمام ومقدرات «التكنولوجيا الرقمية» الحديثة، والذين لا يمتلكون سبل التعامل والتواصل معها.

ولذا فإن «العولمة» كعملية تاريخية تنطوى على تناقض أساسى، عادة ما يغفله البعض. إذ إن هناك تناقضا حاداً بين نزعتين مركزيتين:

الأولى: تدفع فى اتجاه المزيد من التعددية والتمايز، وإن هناك نوعا من «ديمقراطية المعلوماتية الجديدة»، من خلال اتساع دائرة مستخدمى الإنترنت، وغيرها من منجزات تكنولوجيا الاتصالات الحديثة.

الثانية: تدفع نحو مزيد من التمركز والاحتكار، وخاصة فى ظل موجة «الاندماجات الكبرى» (Megamergers)، كتلك التى نشهدها فى البلدان الغربية خلال السنوات الخمس الأخيرة. إذ إنه منذ بداية التسعينيات، نجد أن المصارف الكبرى والشركات الكبرى تندمج بصورة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ التطور الرأسمالى. وكذلك الحال بالنسبة للشركات الكبرى التى تسيطر على وسائل الإعلام «المسموعة والمرئية والمقروءة».

وبالتالى فإننا نعيش فى مرحلة تاريخية جديدة يتنازعها تياران متناقضان تماما: إذ إن المزيد من الدمج والتمركز الاحتكارى يؤدى لنفى المنافسة، وبالتالى نفى التعددية؛ لأنه إذا ما تمت السيطرة على مراكز الإنتاج، ومراكز رأس المال، ومراكز البث الإعلامى بواسطة الشركات الكبرى، فإننا سوف نشهد مرحلة جديدة من التطور الاقتصادى والاجتماعى العالمى بقيادة «رأس المال المالى» تؤدى إلى السيطرة

الاجتماعية، ليس على «وقت العمل» فقط، بل على «وقت الفراغ» أيضا. حيث إنه أصبح من الممكن التحكم فى وقت فراغ «جمهرة العاملين»، من خلال وسائل الإعلام والتسلية الحديثة، وبالتالى فإن الوقت المتاح للعمل السياسى والتغيير السياسى يتم تقليصه وتضييق مساحته إلى أضيق الحدود.

ومن هنا توجد مخاطر حقيقية تشتمل عليها «ثقافة العولمة»، إذ وقفنا منها موقف المتفرجين! حيث إن هناك تعميقا للفردية والتفكيكية للأفراد، تجسيدا لما يسمى «الديمقراطية الفسيفسائية»، على حد قول «ألفين توفلر»، حيث يهيم الأفراد فى فضاء كونى بلا روابط أو «عقل جمعى». وينطبق نفس الشيء على فكرة «المواطن الكونى».

ولعله من الملفت للنظر أنه فى مؤتمر «منتدى دافوس» الشهير الذى يقام كل عام، حيث يتم طرح كل ما هو جديد على «أجندة العولمة»، كانت هناك جلسة مخصصة للمؤتمر المنعقد فى فبراير ١٩٩٨م، تحت عنوان Commodification: everything for sale. وكان الهدف منها التفكير فى كيفية تحويل «كل شيء» و«كل قيمة» إلى سلعة قابلة للاتجار دوليا، فكل شيء معروض للبيع فى ظل العولمة!

أخيرا، لابد من الإشارة إلى أن البلدان العربية عندما تدخل «ملعب العولمة»، فإنها سوف تلعب خلف «المرمى» وليس أمامه. أما الآخرون، فإنهم يلعبون فى وسط الملعب، بل هناك من يتقدمون إلى الأمام. وليس هناك من شك فى أن بلدان «آسيا الناهضة» تلعب فى وسط الملعب بالرغم من الأزمة التى مرت بها، لأنها قامت بعمليات تدريب وتجهيز استمر لمدة ثلاثين عاما؛ كى يمكنها أن تلاعب «السبعة الكبار» (G. 7). ولذا فإن قليلا من «العولمة» قد يصلح المعدة .. وكثيرا من «العولمة» قد يفسد كل شيء!

تسويق وتجميل العولمة

(مراجعة نقدية لكتاب «توماس فريدمان»: «السيارة ليكساس وشجرة الزيتون»)

ساد خلال السنوات الأخيرة خطاب تبشيرى يروج للعولمة ومزاياها وقدرتها على تعميم الرخاء والمساواة بين البشر فى الاستفادة من أحدث إنجازات العلم والتكنولوجيا، من خلال ضغط المسافات و«تقريب البعيد»، بحيث تضيق الفروق بين الشمال والجنوب وبين الفقراء والأغنياء، فى إطار ما يسمى «القرية الكونية». ورغم أن هناك إنجازات لا يمكن إنكارها فى مجالات ثورة الاتصالات والمعلومات، مثل الإنترنت والحواسب وثورة الإلكترونيات الدقيقة، إلا أن هذا التقدم فى جبهة التكنولوجيا والمعلوماتية لا يوازيه أية تقدم فى المجال الاقتصادى والاجتماعى والثقافى. ولذا نجد أن «خطاب العولمة» السائد يحاول أن يركز على الجوانب المشرقة والمضيئة على صعيد الإنجازات التكنولوجية، ويحاول تجاهل أو طمس الفروق والتناقضات فى مجال التطورات الاقتصادية والاجتماعية فى ظل العولمة.

ويعد كتاب «السيارة ليكساس وشجرة الزيتون»: محاولة لفهم العولمة، للكاتب الصحفى الأمريكى «توماس فريدمان»، الصادر فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٩، نموذجا فريدا لهذا النهج. إذ يسعى الكتاب إلى تسويق وترويج العولمة، باعتبارها طوق النجاة وطريق المستقبل لكل بلدان العالم على اختلاف مستويات تطورها ونموها. والكتاب حافل بالقصص والحواديت التى تمتلئ بالتمجيد لآليات العولمة، وتحوى فى ثناياها التهديد والوعيد لكل من يقاوم أو يخرج عن دائرة العولمة.

وسوف نقتصر هنا على الإشارة لبعض أهم القضايا والأطروحات التى يحويها الكتاب.

معادلة «السيارة ليكساس» مقابل «شجرة الزيتون»:

فى تقدير «فريدمان» أن «السيارة ليكساس» و«شجرة الزيتون» رمزان جيدان لتناقضات العالم المعاصر. «فالسيارة ليكساس» - السيارة اليابانية الفاخرة - هى رمز السرعة والتقدم والرفاهية، وسعى الإنسان نحو التقدم والازدهار والتحديث، فى ظل العولمة. بينما «شجرة الزيتون» ترمز إلى الجذور والأصالة والانتماء والتمسك بالأرض والعادات والتقاليد، فهى تمثل دفء العائلة وبهجة التفرد والاعتزاز بالنفس والأمان.

والسؤال المركزى يكمن فى كيف يمكن تحقيق التوافق بين: الإحساس بالوطن والانتماء، من ناحية، وبين «السعى نحو الرقى والتقدم والازدهار والتحديث» فى ظل العولمة، من ناحية أخرى. وبهذا الصدد، يحاول «فريدمان» إقامة تناقض مصطنع بين السعى للرقى والتقدم والازدهار، من ناحية، وتذويب «الهوية والانتماء» فى إطار مدارات العولمة، من ناحية أخرى. فالانخراط فى مسارات العولمة والسوق العالمية، بأى ثمن، هو الطريق الوحيد للتقدم والازدهار. بينما الاحتفاظ بالهوية، والاحتفاظ ببعض «الأسوار الحمائية»، هو طريق التخلف والاندثار.

ولا يرى الكاتب أن إقامة «التوازن الصحى» بين الاثنين قضية ممكنة.. بل ضرورية. بينما إذا نظرنا إلى حالة كل من «الصين» و«ماليزيا» و«الهند»، نجد أن «حل المعادلة» كان على النحو التالى: «أن أتشبث بهوية شجرة الزيتون الفريدة لبلادى، وإن أدى ذلك إلى «انخفاض كفاءتى الاقتصادية قليلا»! إذ ليس هناك حتمية أن معادلة: «قوى السوق» + «قوى رأس المال» + «التكنولوجيا الحديثة» (قوى العولمة)، سوف تجتاح فى طريقها كل «شجرة زيتون» وتسحقها، على نحو ما يوحى كتاب «فريدمان»، ليبث الرعب فى القلوب».

عصا العولمة التأديبية:

لم يعد «صندوق النقد الدولى» ذلك الجهاز الذى يتحكم فى مقادير بلدان العالم الثالث فى ظل العولمة. إذ إن هناك قائدا جديدا للأوركسترا فى أسواق المال الدولية يقوم بحبس تدفقات الاستثمارات والأموال عن البلدان التى «تسير على العجين وتلخبطه»! وإن هيئة الأركان الناشئة، التى تدير أسواق المال العالمية هى: وكالات

التقييم والتصنيف الدولية (cedit - rating agencies)، التى تصنف الاقتصادات النامية وتعطيها درجات مثل «التلاميذ» A, B, C وبشرطة وبشرطتين. وبالتالى فهى «تخفض» من تشاء و«ترفع» من تشاء من اقتصادات بلدان العالم النامى، حسب درجة الانصياع لقواعد وآليات العولمة.

ولقد بدأنا نسمع فى التسعينيات عن تلك المؤسسات والوكالات الجديدة التى نصبتها دوائر رأس المال العالمى، كشرطى المرور، الذى يضىء «الضوء الأحمر» و«الضوء الأخضر»، وقلما «الضوء البرتقالى»، أمام تحركات الأموال وتدفقات الاستثمارات «عبر بلدان العالم». وأصبح هناك دور كبير ومغالى فيه لتلك «المؤسسات التقييمية»، وعلى رأسها:

- ستاندرد آند بورز.
- مـــوديز.
- آبيـــكا.

ويسوق «فريدمان» مثالا مهما وناصعا، يوضح أهمية الدور الخطير الذى تلعبه تلك «المؤسسات التقييمية» فى ظل نظام العولمة. فعندما أجرت الهند، تجربتها النووية مؤخرا بتفجير قنبلتين، يقرر «فريدمان» من خلال ثنائية «السيارة ليكساس وشجرة الزيتون»: «أنه على الرغم من أن دوافع شجرة الزيتون الهندية تفوقت فيما يبدو على حاجاتها للسيارة ليكساس، إلا أنه عندما يحدث ذلك فى ظل نظام العولمة فى يومنا هذا، يكون له دائما ثمن غير ظاهر على المدى البعيد».

ثم إذا به يميط اللثام عن ذلك «الثمن غير الظاهر» الذى دفعته الهند. ففى أعقاب إجراء التجارب النووية الهندية، قررت «وكالة موديز» خفض تصنيف الاقتصاد الهندى من «مرتبة الاستثمار» التى تعنى أنه اقتصاد آمن للمستثمرين العالميين، إلى «مرتبة المضاربة»، التى تعنى أن هناك مخاطر تحيط بالاستثمار فى الهند. كما غيرت وكالة «ستاندراد آند بورز» للتصنيف الاقتصادى تقريرها عن «الاقتصاد الهندى» من «مستقر» إلى «سلبى». وذلك من شأنه أن يؤدى إلى أن تدفع أى شركة هندية تحاول اقتراض أموال من الأسواق الدولية «أسعار فائدة» أعلى، وبالتالى ترتفع تكلفة الاقتراض من أسواق المال العالمية بالنسبة للاقتصاد الهندى عموما.

وهكذا فإن «نظام العولمة» الذى يتم التبشير له، له جهاز شرطة خاص به يرصد تحركات الذين لا ينصاعون انصياعا كاملا «لقوانين العولمة»، ويبادر بالقيام بعمليات التأديب الاقتصادية اللازمة. ويقطع عنهم «النور والمياه» ليعوق مسيرة التنمية «بالشروط الوطنية». وهل هناك تخويف وترهيب أكثر من ذلك!

وهكذا أصبحت «وكالات التقييم» الدولية (rating agencies)، تحل محل «وكالات المخابرات» (intelligence agencies) فى تأديب الحكومات فى بلدان العالم الثالث، وإسقاطها عند اللزوم.

القطيع الإلكترونى و«مراعى العولمة»:

تتمثل الرسالة الأساسية لكتاب «فريدمان» فى المقولة التالية: «إن العولمة ليست اختيارا. إنها حقيقة اليوم. لا يوجد سوى سوق عالمية واحدة الآن، والطريقة الوحيدة التى تستطيع أن تنمو بها بالسرعة التى يريدها شعبك هى بالانفتاح على أسواق الأسهم والسندات العالمية، وبالسعى إلى الشركات متعددة الجنسية لكى تستثمر فى بلادك» (ص ١٦١ من الطبعة العربية). وتلك مقولة نسمعها تتردد كثيرا فى بلادنا خلال السنوات الأخيرة.

ولكن تلك السوق العالمية هى فى تقديره، «قطيع إلكترونى» من المستثمرين متعددى الجنسية ومجهولى الهوية فى الأسهم والسندات والعملات، متصلين ببعضهم البعض بالشاشات والشبكات، وإن مراعى القطيع الآن باتساع ١٨٠ دولة. ولذا فإن المطلوب هو مزيد من فتح الأبواب والأسواق والحدود أمام «القطيع الإلكترونى» لكى يمرح بلا ضوابط أو قيود.

ويحاول «فريدمان» أن يوهمنا أن ما يسميه «القطيع الإلكترونى» مجهول الهوية، والجنسية! وكأن هذا «القطيع» ليس له رأس مدبر وموجه. وفى مكان آخر من الكتاب، يناقض نفسه بنفسه عندما يتوجه «فريدمان» بالحديث إلى «مهاتير محمد» رئيس وزراء ماليزيا، المتمرد على قواعد العولمة، ويهدده بالقول: «لا تطلب الرحمة من القطيع، ولا تندد بالقطيع وتقول إنها «مؤامرة يهودية» ولكن عليك فقط أن تنهض وتزيح الأتربة عن ملابسك، وترتدى قميص القيد الذهبى أضيق قليلا وتعود مرة أخرى إلى أحضان القطيع».

ورغم إصرار «فريدمان» على أن «الدول لا تستطيع أن تحقق الازدهار فى عالم اليوم ما لم تلتحم بالقطيع الإلكترونى»، إلا أنه يعود ليؤكد أن تلك البلدان: «لن يكتب لها البقاء ما لم تتعلم كيف تحصل على أفضل ما يمكن من هذا القطيع بدون أن تنسحق تحت أقدامه أو تصدمها اندفاعته العارمة المحتومة .. إذ إن هذا «القطيع الإلكترونى» يشبه تماما سلكا كهربائيا يمر به تيار ذو فولت مرتفع يصل إلى داخل بيتك. فى الأوقات العادية يمكن أن يدفئك، ويضيء لك المنزل، ويوفر لك الكثير من احتياجاتك من الطاقة. ولكن إذا لم يكن لديك منظم التيار الكهربائى السليم والأدوات الواقية من الاندفاع العارم، ثم حدث اندفاع عارم أو هبوط مفاجئ فقد يصعقك، أو يقليك حتى تصبح هشا ويتركك جثة هامدة» (ص ١٦٤ من الطبعة العربية).

وتلك بالتحديد هى القضية التى تصدى لها «مهاتير محمد» فى ماليزيا، أى البحث عن «منَظِّم يحد من اندفاعات وغارات ذلك «القطيع الإلكترونى»، الذى تحركه هيئة أركان فى نيويورك، ولندن، وزيورخ، وباريس. فلماذا كل هذه الغضبة على «مهاتير محمد» الذى حاول حماية اقتصاده من غارات «القطيع الإلكترونى» الهائج!

ويرى «فريدمان» أن «القطيع الإلكترونى» يتكون من مجموعتين رئيسيتين:

(أ) مجموعة منها أطلق عليها اسم «الماشية قصيرة القرون»، وتضم هذه المجموعة كل من يشارك فى عمليات بيع وشراء الأسهم والسندات والعملات فى أنحاء العالم، وهم يستطيعون دائما الكر والفر بأموالهم هنا وهناك فى المدى القصير جدا. وهم تحديدا: المتعاملون فى العملة، والصناديق المشتركة وصناديق المعاشات الرئيسية، وصناديق «التحوط»، وشركات التأمين، وغرف التجارة المصرفية والمستثمرون الأفراد. ولا بأس بهذا التوصيف، ولكن «فريدمان» لا يحدثنا عن من ذا الذى يقود ذلك «القطيع الإلكترونى» قصير القرون؟!

(ب) أما المجموعة الأخرى، فيطلق عليها «فريدمان» اسم «الماشية طويلة القرون»، وتتمثل فى «الشركات الدولية الكبرى» متعدية الجنسية - مثل شركات جنرال إليكتريك، أو جنرال موتورز، آى آى بى إم، أو إنتل، أو سيمنز - التى تتزايد

مساهمتها فى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أو بناء المصانع حول العالم، أو إبرام صفقات أو تحالفات إنتاجية طويلة المدى مع مصانع حول العالم لصنع منتجاتها أو تجميعها. وهى شركات عليها تقديم التزامات طويلة المدى عندما تستثمر فى دولة ما، ولكنها مع ذلك أصبحت اليوم تتحرك دخولا وخروجا مثل القطيع بسرعة تثير الدهشة». (ص ١٦٥ من الطبعة العربية).

والحقيقة أن تلك السرعة تثير «الخوف»، من إعادة توطين أنشطة الشركات الدولية بين الدول، حسب المصالح العليا لتلك الشركات، بغض النظر عن انتظام واستقرار عمليات التنمية فى البلدان المستقبلة والمضيفة لتلك الاستثمارات.

«الديمقراطيات الثلاث» فى ظل العولمة:

يتحدث «فريدمان» فى كتابه عن «الديمقراطيات الثلاث».

- ديمقراطية التكنولوجيا (أجهزة كمبيوتر منزلية للجميع).
- ديمقراطية التمويل (بطاقات الائتمان للجميع).
- ديمقراطية المعلومات (الإنترنت للجميع).

بيد أن تصوير الأمور على هذا النحو «المثالى» (أو «الطوبارى») هو نوع من التدليس على القراء، خصوصا فى بلدان العالم الثالث؛ لأن المؤلف يحاول أن يوحى للقراء أن معظم المواطنين فى بلدان العالم الثالث، يتمتعون بنفس التسهيلات التى يتمتع بها المواطنون فى الولايات المتحدة الأمريكية، وبلدان العالم الأول عموما.

«ثوار العولمة» و«الديمقراطية الجديدة»!

يشير «فريدمان» إلى قضية مهمة وخطيرة، إذ يشير إلى أن الانضمام إلى الاقتصاد العالمى والالتحام بالقطيع الإلكترونى يعادل تماما طرح دولتك للاكتتاب العام. إنه شىء يعادل تحويل بلدك إلى شركة عامة، مع اختلاف واحد، أن حملة الأسهم لم يعودوا مواطنى بلدك وحدهم. إنهم أعضاء القطيع الإلكترونى، أينما وجدوا، وكما ذكرت سابقا، إنهم لن يدلوا بأصواتهم مرة واحدة كل أربع سنوات، إنهم يدلون بأصواتهم كل ساعة، وكل يوم من خلال صناديقهم

المشتركة، وصناديق المعاشات، وسماسرتهم، وأكثر فأكثر، وذلك عبر الإنترنت وهم قابعون فى بدرومات منازلهم. (ص ٢٣١ ـ ٢٣٢ من الترجمة العربية). ووفقا لهذه الرؤية، أصبح ذلك «القطيع الإلكترونى» يتحكم فى مصائر الشعوب والحكومات.

ويراهن «فريدمان» على الجيل الجديد من «الطبقة الوسطى»، ممن يسميهم «ثوار العولمة». إذ لاحظ «فريدمان» أن ما يجمع هؤلاء الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين عشرين وثلاثين عاما فى صفة مشتركة هو رغبتهم فى أن يصبحوا أثرياء، وأنهم يريدون الديمقراطية، ولكنهم لا يريدون الخروج إلى الشوارع والقتال من أجلها.

ويرى أن خير مثال لذلك هو ذلك الجيل من الإندونيسيين الذين اعتقدوا، أنه فى ظل حكم سوهارتو، لن تحدث قط ثورة ديمقراطية من أعلى، ولكنهم فى نفس الوقت يشعرون بالذعر من الثورة الديمقراطية القادمة من أسفل؛ لأنه إذا ثار فقراء المدن، فإن ذلك سوف يعرض أحلامهم وأوهامهم عن الثراء للخطر. ولذلك كانت إستراتيجيتهم تقوم على الثورة من خارج الحدود، أو العولمة. وكانوا يأملون أنه بربط إندونيسيا بالمؤسسات والأسواق العالمية ـ سواء كانت منظمة التجارة العالمية، أو بيتزاهت، أو منتدى التعاون الاقتصادى بين دول آسيا والمحيط الهادى (آبيك)، أو اتحاد دول جنوب شرقى آسيا (آسيان)، أو شركة ميريل لينش، أو منظمات حقوق الإنسان «غير الحكومية» (NGO's) ـ سوف يتسنى لهم استيراد المعايير والنظم القائمة على القواعد التى يعلمون تماما أن النظام من أعلى لن يبادر بتطبيقها، ولا يمكن أيضا أن تنبثق من أسفل.

وهكذا كانت إستراتيجية «ثوار العولمة» فى إندونيسيا باختصار هى عزل نظام سوهارتو عن طريق «عولمة المجتمع الإندونيسى». (ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤ من الترجمة العربية). وهكذا يصبح من اليسير التعرف على طبيعة «ثوار العولمة»، على الطريقة الأمريكية؟ ولعلنا لو دققنا النظر حولنا هنا فى مصر، سوف نتعرف على الكثير من «ثوار العولمة»، وأين تقع معاقل هؤلاء الثوار!

«ماكدونالدز» صانع السلام، فى ظل العولمة

يحاول الكاتب الصحفى الأمريكى «توماس فريدمان» أن يعطى صورة وردية وتبسيطية عن العولمة ومزاياها، من خلال الترابط والتداخل بين رأس المال المالى والتكنولوجيا الحديثة والمعلوماتية. وما يهمنا تناوله فى هذا المقام هو نظرية طريفة جاءت فى مؤلفة «السيارة ليكساس وشجرة الزيتون» حول دور مطاعم «ماكدونالدز» فى صناعة السلام ومنع الصراعات فيما بين الدول والشعوب فى عصر العولمة الاقتصادية والمالية.

وتتلخص المقولة الرئيسية «لفريدمان» داعية العولمة، على النحو التالى:

«لم يحدث أن خاضت دولتان يوجد بهما مطاعم ماكدونالدز حربا فيما بينهما، منذ أن افتتح ماكدونالدز فى كل منهما».

ويدلل على حجته، بالاستناد إلى حالة الشرق الأوسط، بقوله: «انظر إلى الشرق الأوسط: فى إسرائيل الآن محلات ماكدونالدز كوشير، وفى السعودية محلات ماكدونالدز التى تغلق خمس مرات فى اليوم فى أوقات صلاة المسلمين، ومصر بها محلات ماكدونالدز، كما أصبحت لبنان والأردن من الدول التى توجد بها محلات ماكدونالدز. لم تحدث فى أى من هذه الدول حرب منذ دخول الأقواس الذهبية (علامة ماكدونالدز) إليها». (ص ٣١٣-٣١٤ من الترجمة العربية).

وفى المقابل، يتساءل: أين يوجد اليوم التهديد الكبير بالحرب فى الشرق الأوسط؟ ويشير إلى الدول الثلاث التى لا يوجد بها «ماكدونالدز»، أى سوريا وإيران والعراق؛ ولذا فهى فى تقديره، هى الدول المؤهلة لخوض الحروب!

ويدفع «فريدمان» بأطروحاته عن نظرية «ماكدونالدز» لمنع نشوب الصراعات، إلى أقصى مدى من الخيال، عندما يقرر أنه: «إذا وصلت دولة ما إلى مستوى التنمية الاقتصادية الذى يؤدى إلى وجود طبقة وسطى تكفى لنجاح شبكة من «محال ماكدونالدز» بها، فإنها تصبح إحدى «دول ماكدونالدز». والشعوب فى «دول ماكدونالدز» لم تعد تحب خوض الحروب، بل تفضل الانتظار فى طوابير البيرجر»! هكذا تكتمل النظرية، وتغلق الدائرة؛ إذ يكفى أن تنتمى الدولة إلى زمرة «دول ماكدونالدز»، لكى تقفز فوق كل المشاكل والصراعات التاريخية والمستقبلية. ويالها من «وصفة سحرية»، كم طال انتظارها ليتحقق السلام فى كافة ربوع الأرض!

وختاما يشير «فريدمان» إلى قصة طريفة، لا تخلو من الدعابة السخيفة. إذ يحكى قصة أحد دعاة الإصلاح فى إندونيسيا، الذى كان هو وابنه ينتقمان من «عهد سوهارتو» مرة كل أسبوع بتناولهما الغذاء فى مطاعم «ماكدونالدز»! وهكذا يكون الاحتماء والاعتصام «بماكدونالدز» كل أسبوع، طريقا للنضال ضد «الدكتاتورية العاتية»!

وبغض النظر عن استخدام «ماكدونالدز» أو «بيتزا هت»، أو «هاردروك» وغيرها من رموز العولمة المالية والتجارية، فإن المعنى يظل واضحا، واللبيب بالإشارة يفهم.

دكتاتورية «الأسواق العظمى»:

جاء فى كتاب «فريدمان»: أنه يجب على العالم أن يفيق على حقيقة أنه لم يعد هناك «قوى عظمى»، بل أصبح هناك بدلا منها «الأسواق العظمى»! التى تمارس نفوذها على الصعيد العالمى. ويشير «فريدمان» إلى جبروت تلك الأسواق بقوله: «كم من مرة نسمع التعبيرات التالية: «الأسواق تقول . . .»، «الأسواق تطالب بـ . . .»، «الأسواق ليست سعيدة بتلك القرارات . . .؟»». ورغم كثرة ترديد مثل تلك التعبيرات، إلا أنه لا يفصح صراحة عمن هؤلاء الذين يتحكمون، من وراء الستار، فى حركة وتوجهات تلك «الأسواق العظمى»، التى لابد من الانصياع لمطالبها ومزاجها المتقلب!

وتلك السوق العالمية هى فى تقديره، «قطيع إلكترونى» من المستثمرين متعددى الجنسية ومجهولى الهوية فى الأسهم والسندات والعملة، متصلين ببعضهم البعض بالشاشات والشبكات.

ولا يعطى «فريدمان» أهمية كبيرة لهذا «القطيع الإلكترونى» ومن يقوده؟ ويسوق، على سبيل الترهيب، أنه «حتى وإن حصلت الشعوب على الديمقراطية فى بلادها، فإنها فقدت معها - فى ظل العولمة - السيطرة على أمور حياتها؛ لأنه سيكون حتى على الممثلين الذين انتخبوهم الانحناء أمام أصحاب الحكم المطلق فى السوق الذين لم ينتخبوهم»!

هكذا، مطلوب منا أن «ندخل الخيَّة» بأرجلنا، كى يتحكم فينا هذا «القطيع الإلكترونى».

مؤتمر «سياتل» ونهاية «العولمة السعيدة»!

تحولت مدينة «سياتل» فى الولايات المتحدة الأمريكية، فى أثناء انعقاد المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة الدولية فى نوفمبر عام ١٩٩٩، إلى ساحة قتال بين المتظاهرين الذين وصل عددهم إلى نحو مائة ألف شخص، وبين السلطات الرسمية فى الدولة المضيفة. وتعتبر تلك الموجة الاحتجاجية العارمة ضد «منظمة التجارة الدولية»، ظاهرة جديدة، هى الأولى من نوعها فى الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية حرب فيتنام.

ولا شك أن «حقبة التسعينيات» كانت بمثابة فترة التمرير الهادئ لآليات وأدوات العولمة الجديدة، بعد سقوط «حائط برلين» وانهيار الاتحاد السوفيتى. وظل العالم فى حالة غيبوبة، وافتقاد للتوازن، خلال التسعينيات، حيث كانت أدوات العولمة «النشطة» تدس «السم فى العسل»، وتقدم للعالم صورة وردية لمستقبل العالم فى ظل العولمة، وذلك تحت شعار «العولمة السعيدة» بلا آلام ودموع، على حد ما جاء فى بعض الكتابات التبشيرية، هنا وهناك!

وهكذا كان العالم خلال التسعينيات فى حالة تخدير. ولكن عند نهاية التسعينيات، تخمرت تناقضات العولمة فى الشمال والجنوب، وآفاق العالم من غفوته.. وأطلق صيحته المدوية فى «سياتل» ضد ترتيبات واتفاقات «منظمة التجارة الدولية»، والاعتراض على إطلاق جولة جديدة للتفاوض بشروط بلدان العالم الأول، والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة.

وجاءت الشعارات والهتافات التى ملأت شوارع «سياتل» لتعكس العديد من المعانى:

- «العالم لن يتحول إلى سلعة يتداولها الأقوياء» (سواء «دول» أو «شركات دولية كبرى»).

- «الناس والشعوب قبل الأرباح» (People before Profits).

والكل يعلم أن هذه التظاهرات الكبرى لم تكن مظاهرات للرعاع أو الطلبة المتحمسين، أو «المراهقين السياسيين»، بل كان قوامها جمهرة عريضة محترمة من النقابيين، والمهنيين، وقيادات المجتمع المدنى.

ومن ناحية أخرى، اتهم ممثل المفوضية الأوروبية فى واشنطن «جون ريتشارد سون» الولايات المتحدة بممارسة «الإمبريالية الاقتصادية»، بعد اقتراح الرئيس الأمريكى «بيل كلينتون» فرض عقوبات اقتصادية على الدول التى لا تحترم الحقوق الأساسية للعمال. ولعل البعض من «الليبراليين الجدد» فى بلادنا يتعجبون كيف يجرؤ مسئول أوروبى يحتل هذا المنصب الرفيع على استخدام تعبيرات عفى عليها الزمن مثل «الإمبريالية الاقتصادية» عند نهاية الألفية الثانية!

وفى الوقت نفسه، هددت الدول الإفريقية وعدد آخر من الدول الأكثر فقرا فى العالم بعدم الانضمام إلى أى اتفاق يتمخض عنه المؤتمر الوزارى الجارى، بسبب تهميشها فى عملية التفاوض. وأعرب وزراء التجارة فى منظمة الوحدة الإفريقية فى بيان مشترك عن خيبة أملهم وعدم موافقتهم على الطريقة التى تجرى بها المفاوضات فى المؤتمر. كما أكد البيان أنه ليس هناك أى شفافية فى الإجراءات، وأن الدول الإفريقية مهمشة ومستبعدة عموما من مسائل حيوية بالنسبة لمستقبل الشعوب الإفريقية.

ويمثل الموقف الإفريقى أول رد فعل رسمى على هيمنة القوى التجارية الكبرى على تلك المحادثات المهمة وأسلوب إدارتها، بسبب الافتقار إلى التحضير الجدى والمتوازن. وتشعر الدول النامية، التى تمثل أربعة أخماس أعضاء المنظمة - بأنها أثقلت نفسها بالكثير من الالتزامات خلال دورة أورجواى التى اختتمت عام ١٩٩٤ وأن المزايا التى وعدت بها لم تأت بعد. ولذا تطالب الدول الأكثر فقرا بمنحها المزيد من الوقت لوفاء التزاماتها التى قطعتها بالفعل مثل «حماية حقوق الملكية الفكرية»، كما تطالب الدول المتقدمة بالإسراع فى تنفيذ التزاماتها المتأخرة مثل ما يتعلق «بالمنسوجات» التى من شأنها دعم صادرات الدول الفقيرة.

وليس هناك من شك فى أن الاجتماع الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية فى «سياتل» قد فشل فشلا ذريعا . إذ فشل المؤتمر فى إصدار «بيان ختامى» يحدد أسلوب وأدوات عمل المنظمة مع بداية الألفية الثالثة. كذلك فشل فى إطلاق جولة جديدة من مفاوضات تحرير التجارة، كما كان مقررا!

ولعل فشل «مؤتمر سياتل» كان أمرا طبيعيا، نظرا لعدم احترام «التوازن فى المصالح» بين الدول النامية والدول المتقدمة . إذ إنه فى كل «جولة تفاوضية»، يتم تحميل وإرهاق الدول النامية (التى تمثل ٨٠٪ من عضوية المنظمة) بمزيد من الالتزامات والاستحقاقات، دون الاستفادة من مزايا «تحرير التجارة» بما يتوازى مع حجم تلك الالتزامات الثقيلة .

ولقد اعتبر الاتحاد الدولى للنقابات الحرة فى بيان له أن فشل المؤتمر يمكن أن يكون بداية لنقاش جديد حول العولمة . وجاء فى بيان الاتحاد أن الفشل يشكل بداية النهاية للسباق على القمة الذى يشارك فيه شركات دولية ذات رءوس أموال هائلة، وحكومات كثيرة للحصول على امتيازات من خلال انتهاك حقوق العمال الأساسية .

كما أن فشل مؤتمر سياتل يعكس بداية تفجر تناقضات العولمة، وخاصة عدم التوازن بين مصالح البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وإعادة توزيع عناصر القوة فيما بين بلدان العالم الأول (G 7) ذاته .

وفى طوكيو قالت الصحف اليابانية : إن فشل المؤتمر ألقى مياها باردة على الثقة المفرطة التى أبدتها الولايات المتحدة، وأثبت أنه لا يمكن التوصل إلى إطار عمل لتحرير التجارة، على الصعيد العالمى، دون الأخذ فى الاعتبار مصالح الدول النامية والقوى الاقتصادية الأخرى فى العالم. وجاء فى صحيفة «أساهى شيمبون» اليابانية : إن المؤتمر كان فرصة للدول المتقدمة والنامية لكى تقول «لا» للولايات المتحدة، التى اتصفت تصرفاتها بالأنانية والصلف والغرور، لكونها القوة العظمى الوحيدة فى العالم .

ولعل المشكلة الرئيسية التى تواجه البلدان النامية، فى إطار «منظمة التجارة

العالمية»، أنه بالرغم من انخفاض متوسطات مستويات الرسوم الجمركية التى تطبقها الدول المتقدمة، إلا أنها تضع عوائق «غير جمركية» تحد من فرص وصول صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة.

كذلك من المفترض أن يتم مراجعة تشريعات وقوانين الدول النامية فى مجال الملكية الفكرية فى عام ٢٠٠٠، بعد انتهاء الفترة الانتقالية الممنوحة للدول النامية. وتسعى البلدان لمد تلك الفترة لخمس سنوات أخرى للصعوبات المختلفة التى واجهت الدول النامية فى تطبيق أحكام تلك الاتفاقية.

ويدور الخلاف الحقيقى حول إجراءات المراجعات اللازمة، وخاصة حول ما إذا كانت هناك حاجة إلى إجراء تعديل، وما شكل هذا التعديل ونطاقه . . وما إذا كانت مطالب الدول النامية بزيادة الفترات الانتقالية يعتبر مجالها المراجعات، أم هى تعديل لنصوص الاتفاقات خاصة تلك المتعلقة بالملكية الفكرية، وإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة والتقييم الجمركى.

وعموما فإن المفاوضات التجارية «متعددة الأطراف» يجب أن تأخذ فى الاعتبار عنصر الترابط بين السياسات التجارية والنقدية والمالية والتنموية، والتأثير المتبادل لهذه السياسات فى إطار النظام الاقتصادى المعولم. ولعل أهم منجزات فشل «مؤتمر سياتل» هو إبطاء الهرولة نحو الاندماج فى مسيرة العولمة دون تأمل وروية. ولعل المفارقة أن نقد ممارسات العولمة قد بدأت فى العالم الأول، «فعلى المقيمين خارجها أن يراعوا فروق التوقيت».

«منتدى دافوس» : «سوق عكاظ» العولمة

انعقد فى منتجع «دافوس» فى سويسرا المؤتمر السنوى «للمنتدى الاقتصادى العالمى» خلال الفترة من ٢٧ يناير وحتى أول فبراير ٢٠٠٠، تحت شعار «العولمة: بدايات جديدة». ويعتبر منتدى «دافوس» الاقتصادى العالمى بمثابة «الدولية الجديدة للعولمة» وسكرتير عام هذه الدولية هو مستر «كلاوس شواب». ويجمع اللقاء السنوى لتلك الدولية وزراء وأعضاء برلمانات ورؤساء شركات دولية عابرة للقارات وشخصيات علمية وفكرية، بهدف تنسيق خطط وإستراتيجيات لدفع مسيرة «العولمة»، فى ضوء ما يستجد من متغيرات ومستجدات.

وتقوم تلك الصيغة التى ابتكرها «كلاوس شواب» لتربيط رجال الأعمال مع الساسة، ومع الأكاديميين، ورجال الإعلام وقادة الرأى، وذلك بهدف تجاوز قنوات «الديبلوماسية التقليدية». ويحضر اجتماع هذا العام نحو ألف شخص من كبار رجال الأعمال ومديرى الشركات، ٢٥٠ من رجال السياسة، ٢٥٠ من الأكاديميين، ٢٥٠ من رجال الإعلام.

ويشير رجال المنتدى فى تصريحاتهم وإعلاناتهم، إلى أن الجو الذى يسود محادثات المنتدى هو «جو الأندية» (Club atmosphere)، حيث تتسم المحادثات بالخصوصية، والأحاديث الجانبية الحافلة بالكلام المهموس. ويشير البيان الصحفى الصادر من سكرتارية المنتدى قبل بدء أعمال المؤتمر إلى أن: «المنتدى يعتقد أن التقدم على صعيد العالم يصبح ممكنا عندما تتحاور الحكومات مع رجال الأعمال بشكل حر فى أروقة المنتدى، بعيدا عن المكاتب والمحادثات الرسمية. فتلك كما يسمونها هى «روح دافوس»!

وهكذا يتضح أن «صيغة دافوس» تقوم على إعطاء دور كبير لرجال الأعمال فى

مجال صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية بشقيها السياسى والاقتصادى. ولا غرو فى ذلك، ففى عالم اليوم يتنقل رجال السياسة بسهولة بالغة من «مقاعد الحكم» إلى «دوائر المال والأعمال» فى البلدان النامية، وبالعكس من «دوائر المال والأعمال» إلى «سدة الحكم» فى بلدان العالم المتقدم. وبالتالى يزداد التداخل والتزاوج يوما بعد يوم بين «رجال السياسة والإدارة»، من ناحية، ودوائر المال والأعمال، من ناحية أخرى.

ولقد كان موضوع لقاء «منتدى دافوس» المنعقد خلال عام ١٩٩٩، هو «العولمة المسئولة» (Responsible globality). وكان هذا العنوان يعكس مناخ «أزمة العولمة» فى أعقاب «الأزمة الآسيوية»، وما سببته من «خسائر مالية» و«خسائر اجتماعية»، بعد أن كان الحديث يدور دوما عن مزايا ومكاسب «العولمة»، وضرورة الهرولة لركوب «قطار العولمة».

كذلك كان انعقاد مؤتمر «دافوس»، مع بداية «الألفية الجديدة»، فى ظل موجة نقدية تشكك فى مزايا العولمة، وتخيم عليه أجواء فشل «مؤتمر سياتل» عند نهاية عام ١٩٩٩، وفى جو يسود فيه القلق من جانب غلاة الداعين للعولمة من الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية «للعولمة المتوحشة».

وطوال الأعوام ١٩٩١-١٩٩٨ كانت مواضيع اللقاء السنوى تدور أساسا حول الترويج لمسيرة العولمة وآلياتها، وكيف يمكن ضمان استمرارها. فلقد كان الموضوع الرئيسى «للملتقى دافوس» عام ١٩٩٦ هو: كيفية دعم استمرار «مسيرة العولمة» (Sustaining Globaization). وكيف لا، ومنتدى دافوس يقدم نفسه كأحد المنابر التى تسهل وتعمق «تيار العولمة». ولذا فإن الأزمة التى ألمت بالنظام المالى العالمى خلال عامى ١٩٩٧ و١٩٩٨، كانت أول إعصار عنيف تواجهه «مسيرة العولمة»، وفتحت الباب أمام «ثورة الشك» والهواجس والظنون كافة. ولذا بدأ «منتدى دافوس» البحث فى مدى قصور آليات العولمة الراهنة، وكيف يمكن محاصرة سلبياتها، باعتباره أحد أهم المنابر التى تدافع عن مستقبل العولمة.

ولعل من أهم ما جاء فى أدبيات «لقاء عام ٢٠٠٠» فى دافوس، هو الاعتراف بوجود تناقض أساسى بين «اقتصاد السوق»، من ناحية، وبين «مجتمع وأخلاقيات

السوق»، من ناحية أخرى. إذ جاء فى تقرير صادر عن المنتدى بمناسبة انعقاد دورة عام ٢٠٠٠، ما يلى: «إذا كان «اقتصاد السوق» قد نجح فى كسب المعركة على الصعيد الاقتصادى، فإن التحدى الذى يواجه قادة العالم اليوم هو كيف يصبح المجتمع أكثر عدالة من «اقتصاد السوق» ؟! ويورد التقرير نصا، يقول فيه: «فى الوقت الذى يود فيه الناس أن يعيشوا فى ظل «اقتصاد السوق»، فإنه ليس كل فرد يتطلع بالضرورة إلى العيش فى ظل «مجتمع السوق» (market society). وحتى الآن لا يوجد حل لهذا التناقض الذى قد يفتك بالعولمة ذاتها».

وفى جلسة أخرى من جلسات المؤتمر، وضع على «جدول الأعمال» مناقشة موضوع كيف يمكن الفكاك من «فخ العولمة» (Globalization trap)، وأقول من عندى بل «فخاخ العولمة»! وهو موضوع مفتوح للنقاش نظرا للضغوط المتزايدة، على الصعيد العالمى، لمعالجة الآثار السلبية لعمليات العولمة الجارية التى لها انعكاسات سلبية على دول العالم النامى، كما تبين من خلال «الأزمة المالية» فى جنوب شرق آسيا، من ناحية، ومن خلال الاحتجاجات على «مؤتمر سياتل» لمنظمة التجارة الدولية، من ناحية أخرى.

ولعل أهم قضية مطروحة فى هذا المجال، ليس فقط تزايد الفجوة بين «الأغنياء» و«الفقراء» فى العالم، بل التناقضات المستقبلية فى ظل ما يسمى خط التقسيم الجديد (digital divide)، بين الذين يتعاملون مع «التكنولوجيا الرقمية» الحديثة، من ناحية، وبين الذين ليس لديهم وسائل أو سبل للدخول فى دائرة التكنولوجيا الرقمية، من ناحية أخرى. وتلك المفارقات هى بلا شك أحد إفرازات العولمة، التى تعمق بدورها التناقضات بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب . . وتعمق التناقضات بين أبناء البلد الواحد بين «المستوعبين» فى مسيرة العولمة . . وبين الذين «يتهمشون» كل يوم فى ظل العولمة.

وختاما، إذا كانت «الأحاديث المهموسة» هى أساس النقاش فى «منتدى دافوس». فكلما ازدادت «الوشوشة» فى دافوس، ازدادت معها «الوسوسة» فى بلادنا!

هوس الاندماج بين الشركات العالمية الكبرى

شهدت السنوات الأخيرة (منذ منتصف التسعينيات) موجة من الاندماجات الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وأبرزها فى القطاع المصرفى، كان أهمها ما جرى فى نطاق الولايات المتحدة اندماج «بنك إف أمريكا» مع «تشيز بنك» فى «بنك أمريكا» الجديد، والذى يأتى الآن فى المرتبة الثانية بعد «سيتى جروب» (من حيث الأرباح). كما يجرى الآن دمج بنك «بانكرز ترست» الأمريكى مع أكبر البنوك الألمانية (ديوتش بنك) فى إطار اندماج مصرفى كبير «عابر للقارات».

ومن المعروف أن عمليات الاندماج هذه قد تكون «ودية» عن طريق التفاوض أو «عدائية»، عن طريق تقدم بنك أو شركة أخرى بعرض من جانب واحد لشراء أسهم بنك أو قيامه بشراء أسهم البنك الآخر مباشرة عن طريق سوق المال، ويسمى هذا «الاستحواذ» (acquisition).

ولقد أطلق على تلك الموجة الجديدة من الاندماجات تعبيرات مثل «حمى الاندماجات» أو «هوس الاندماجات»؛ لأن إيقاع وحجم تلك الاندماجات لم يسبق له مثيل فى تاريخ التطور الرأسمالى الحديث، نظرا للحجم الهائل للصفقات، ناهيك عن عمليات الاندماج الرأسى والأفقى التى تتم. فصفقة الاندماج بين City Corporation (وهى من أكبر المؤسسات المالية فى الولايات المتحدة الأمريكية)، وبين شركة Travelers (من أكبر مؤسسات النقل والسياحة)، يجعل هذا النوع من الاندماج بين النشاطين فى إطار شركة جديدة عملاقة، من الصعب منافستها؛ ولهذا تتحدث الكتابات العلمية الحديثة عن أن هذا النوع من «الاندماجات العملاقة» يدفع فى طريق تكوين احتكارات كبيرة، على عكس ما يشاع عن تحقيق مزيد من التنافسية فى ظل اقتصاد السوق الحر.

وعادة مـا تلجأ الشركات الكبرى إلى الاندماج مع شركة كبرى أخرى، إما لمواجهة أزمة مالية معينة تعانى منها أو لتقوية القدرة التنافسية والوضع النسبى فى السوق العالمية نتيجة للعملية الاندماجية. ولعل أكثر وسائل إعادة الهيكلة للشركات الكبرى فى العالم تأخذ شكل «الاندماج الاختيارى»، بغرض ضغط التكاليف وزيادة الكفاءة عن طريق تكوين شركة أقوى وأقدر على المنافسة، أو للدخول فى أنشطة جديدة (مثل اندماج «ستى بنك» مع شركة «ترافلرز للتأمين» وتكوينهما أكبر مؤسسة مالية خاصة فى الولايات المتحدة).

ويأخذ هذا الاتجاه شكلا واضحا فى قطاع المصارف والمال وفى قطاع الصناعات الدوائية، وكذلك فى قطاع الصناعات «عالية التقنية» مثل شركة «مايكروسوفت» (Micro Soft) فى الولايات المتحدة الأمريكية، وقطاع الاتصالات الحديثة، حيث يتم السيطرة على حصة الأسد من الأسواق ويتم احتكار عمليات التقدم التكنولوجى أو ما يسمى نشاط «البحوث والتطوير» (R & D). وهذا يؤدى بدوره إلى ارتفاع «درجة الاحتكار» (The degree of monopoly)، التى تحدث عنها طويلا، «مايكل كاليتسكى» الاقتصادى البولندى الراحل، لأنها تؤدى إلى أشكال من التسعير الاحتكارى للسلع والخدمات قد لا يكون بالضرورة لصالح المستهلك.

وقد قدر حجم صفقات الاندماج فى ا لولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الأول من عام ١٩٩٨ (٦٨٥ مليار دولار) (راجع الجدول «١»).

جدول (١)

القيمة الإجمالية للاندماجات والاستحواذات (١٩٨٨ - ١٩٩٨)

(مليار دولار أمريكى)

القطـــاع	١٩٨٨	١٩٩٨
الكمبيوتر	٢١,٤	٢٤٦,٧
التكنولوجيا الحيوية	٩,٣	١٧٢,٤
الاتصالات	٦,٨	٢٦٥,٨
الجمـــلة	٣٧,٥	٦٨٤,٩

Source: Securities Data Company 1999.

ويرى بعض الاقتصاديين الأكاديميين - فى ضوء بعض الدراسات التطبيقية - أنه بعد حجم معين من نمو الشركة (certain size threshold) لا توجد علاقة ارتباط واضحة بين مقاييس الكفاءة وحجم الأصول المملوكة أو تحت سيطرة الشركة. إذ إن توسع وتفرع المستويات التنظيمية فى ظل الشركة الكبرى المندمجة يحتاج إلى درجة أكبر من الرقابة والمتابعة التى قد ينجم عنها زيادة فى التكاليف والنفقات، وخاصة عمليات دمج نظم المعلومات وتقارير المتابعة بين الشركتين المندمجتين.

وأحيانا ينظر إلى «عمليات الاندماج»، على أنها نوع من الهروب إلى الأمام فى ظل تحديات العولمة - إذ يحاول بعض صانعى صفقات الاندماج الهروب من اتخاذ القرارات الحاسمة الخاصة بإجراء تنظيمات جراحية فى الشركة المندمجة أو تغيير فى النظرة الإستراتيجية للمستقبل. وهذا يكون هناك أحيانا مصلحة لسماسرة الصفقات الاندماجية، أكثر من مصلحة العاملين فى الشركة المندمجة، أو المستهلكين لسلعها وخدماتها.

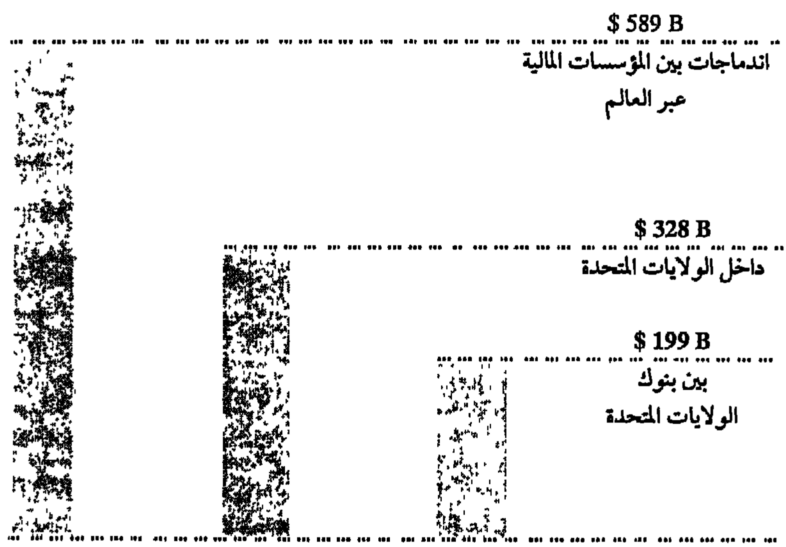
كما يرى بعض المحللين أنه من وجهة نظر المنافسة، فإن اندماج الشركتين الأولى والثانية، من حيث الأنصبة السوقية يؤدى إلى تعميق درجة الاحتكار، بينما اندماج الشركتين الرابعة والخامسة فى الترتيب من حيث الأنصبة النسبية فى السوق، قد يؤدى إلى تحقيق درجة أكبر من التنافسية.

حركة الاندماجات الكبرى فى القطاع المصرفى:

ولعل أخطر عمليات الاندماج هى التى تمت بين المؤسسات المالية والمصرفية الكبرى. ويوضح «الشكل الإيضاحى» عمليات الاندماج بين المؤسسات المالية الكبرى عبر العالم، وداخل الولايات المتحدة الأمريكية وفيما بين بنوك الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٧. ويلاحظ من هذا الشكل أن حجم الاندماجات بين المؤسسات المالية عبر العالم بلغ نحو ٦٠٠ مليار دولار مما يؤكد أهمية الدور المتصاعد لرأس المال المالى فى قيادة عمليات التوسع والاندماج عبر الاقتصاد العالمى. وهذا الدور المتصاعد لرأس المال المالى أكد عليه «جورج سوروس» - المضارب المالى الكبير - فى مؤلفه الحديث «أزمة الرأسمالية المعولمة» (The Crisis of global Capitalism). وهذا يفرض بدوره تحديات مهمة على قطاع المال

والمصارف فى الوطن العربى، لا سيما فى ظل «مقررات دورة أورجواى» لمنظمة التجارة الدولية فى ظل اتفاقية الخدمات المالية. الأمر الذى يستدعى موجة موازية من الاندماجات العقلانية للبنوك والشركات العربية الكبرى داخل القطر الواحد، أو عبر مجموعة من الأقطار العربية.

شكل إيضاحى
قيمة عمليات الاندماج بين المؤسسات المالية
خلال الفترة ٩٥ - ١٩٩٧



Source: J. Christopher Flowers, "U.S. Bank merger still proliferatc, but cross-segment activity is on the rise among the largest player", Current Issues. Financial Servises, Spring 1998, Ernst & Young LLP, Pp. 2-3,
http:// www. ey.com/publicate/fsi/current-issues/ ci98. pdf

ومؤخرا، حملت إلينا الصحف ووكالات الأنباء، خبر «الصفقة الاندماجية الكبرى» بين شركتى «أمريكا أون لاين» (إيه. أو. إل) و«تايم وارنر»، باعتبارها فاتحة عمليات الاندماج العملاقة، فى «الألفية الجديدة»! ويعد ساعات من الإعلان عن أكبر عملية اندماج فى العالم بين شركتى «أمريكا أون لاين» (إيه. أو. إل) و«تايم وارنر» فى مجال الإعلام وخدمات الترفيه، اجتاح الولايات المتحدة وأسواق المال العالمية، موجة جديدة من «هوس» الاندماجات بين الشركات العالمية الكبرى العاملة فى مجالات الإعلام وتكنولوجيا المعلومات وصناعة الترفيه.

ونتيجة لهذه العملية الاندماجية، فإن ثروة رجل الإعلام الأمريكى الشهير «تيد تيرنر»، مؤسس شبكة الأخبار الأمريكية (سى. إن. إن)، قد ازدادت بنحو ٣,٣ مليار دولار بين ليلة وضحاها، بعد ارتفاع أسعار أسهم شركة «تايم وارنر» إثر إعلان اندماجها مع «أمريكا أون لاين». إذ قفز سعر السهم الواحد الخاص بشركة «تايم وارنر» إلى حوالى ٩٣ دولار، قبل نصف ساعة من انتهاء جلسة التعامل، أى بزيادة قدرها ٤٣,٨٪ من سعره مساء اليوم السابق لعقد صفقة الاندماج. وهكذا حققت أسعار الأسهم التى يملكها «تيد تيرنر»، ويبلغ عددها ١١٦ مليون سهم، طفرة فى قيمتها تبلغ حوالى ٣,٣ مليار دولار من قيمتها قبل الاندماج.

ومن جهة أخرى، ذكرت إحصاءات نشرتها صحيفة الـ «تايمز» البريطانية، أن صفقة الاندماج بين «أمريكا أون لاين» و«تايم وارنر» التى تبلغ ٣٥٠ مليار دولار تعادل فى قيمتها تقريبا إجمالى الناتج المحلى للهند (٣٥٧,٤ مليار دولار)، علما بأن الاقتصاد الهندى يحتل المرتبة الـ١٥ من بين اقتصادات العالم. كما أن قيمة «الصفقة الاندماجية» تفوق قيمة الناتج الصناعى للمملكة المتحدة لعام ١٩٩٧ (٣١٦ مليار دولار)، علما بأن «الإنتاج الصناعى البريطانى» يحتل المرتبة السابعة فى العالم!

وكرد فعل لهذه العملية الاندماجية، أكد الاتحاد الدولى للصحفيين أن عملية الاندماج بين شركتى «أمريكا أون لاين» ـ الأولى فى العالم لخدمات الإنترنت ـ و«تايم وارنر» ـ العملاق الأمريكى فى مجال الإعلام ـ يشكل تهديدا للديمقراطية وحرية التعبير. وقال «إيدان وايت» الأمين العام للاتحادات إن الاندماج قد يهدد الديمقراطية وتعددية وسائل الإعلام وتنوعها، وأضاف أن العام يشهد حاليا هيمنة

عدد محدود من الشركات التى تسيطر على الإعلام ووسائل نقل الأنباء. وأكد أنه فى حالة عدم اتخاذ تدابير لضمان استقلالية الصحافة، فإنها سوف تواجه خطرا يهدد تنوع وتعدد وسائل الإعلام.

وذكر الاتحاد - الذى يتخذ من بروكسل مقرا له - أنه فى حالة عدم فرض ضوابط جديدة، فإن شركات معدودة ستقوم بتحديد مضمون الأنباء ليتفق فقط مع إستراتيجيتها التجارية. كما ذكرت وكالة أسوشيتدبرس فى تقرير لها عن هذه القضية، أن شعوب العالم كان لديها أمل أن تحصل على الأخبار من مصادر متعددة ومتنوعة يفوق عددها المصادر التى كانت موجودة فى الماضى، إلا أن الاندماج الأخير بين «أمريكا أون لاين» و«تايم وارنر»، والاندماجات الأخرى المتوقعة فى المستقبل بين الشركات الإعلامية العملاقة تزيد الإحساس بالقلق إزاء توجيه الأخبار وتحريفها!

ولكن القضية الأكثر أهمية التى تطرح نفسها بصدد موجة «الهوس الاندماجى» الذى نشهده مؤخرا، هى اختلال العلاقة بين «الاقتصاد العينى» الإنتاجى، من ناحية، والقطاع المالى «سوق المال»، من ناحية أخرى. وعلينا أن نتوقف طويلا أمام تلك الطفرة التى طرأت على ثروة «تيد تيرنر»، صاحب شركة «تايم وارنر»، التى وصلت إلى نحو ٣,٣ مليار دولار بين عشية وضحاها، دون أن يكون لذلك مقابل فى «الاقتصاد العينى»، أى فى مجال تطور الإنتاج والإنتاجية.

ومهما قيل على أن هذه الطفرة فى «أسعار أسهم الشركة» التى وصلت إلى نحو ٤٤٪ بين عشية وضحاها، مشتقة من المراهنة على «القدرة الكسبية المستقبلية» (future earning capacity)، فإن هذا أقرب ما يكون إلى أسلوب المراهنات والمقامرة، ولا ينهض على تنبوء علمى. وهكذا تزداد الانفصامية فى بنية الاقتصاد العالمى الحديث (المعولم) بين الذين ينتجون ويعملون لتوليد «قيم مضافة» حقيقية وملموسة، وبين تلك الثروات الهائلة التى تتولد دون جهد فى البورصات، من خلال المضاربات المالية والاندماجية وعمليات الاستحواذ.

وهذا سوف يؤدى بدوره إلى خلل كبير بين أنماط تكوين وتوزيع الثروات فى عالم اليوم، وما سوف يجلبه من تداعيات سلبية فى مجال «نظام القيم» والأخلاق وأنماط الصعود والهبوط الاجتماعى.

تناقضات العولمة

حول «رومانسية السوق»

أعلن رئيس وزراء روسيا الاتحادية «الأسبق» «تشيرنوميردن» عندما تسلم السلطة، أن مرحلة «رومانسية السوق» قد ولت، وأنه لن يستعين قط بالخبراء الأجانب الذين يسيئون فهم الواقع الاقتصادى الروسى! وقد استوقفنى طويلا تعبير «رومانسية السوق» لأن هناك فعلا نظرة رومانسية للسوق يحملها كل دعاة الإصلاح الاقتصادى على الطريقة الليبرالية . . وكأن إطلاق «قوى السوق» سوف يكون له مفعول السحر فى إصلاح ما أفسده الدهر. وحيث لم يتوقف أحد طويلا أمام تعبير «السوق». . ماذا نقصد به؟

فهناك فرق بين «أسواق» و«أسواق»! فهناك على سبيل المثال، «أسواق» شديدة التخلف والبدائية (مثل سوق القرية)، وهناك «أسواق» عالية التنظيم مثل مجموعة «الأسواق المستقبلية» (مثل بورصات العقود الآجلة). كما أن هناك أسواقًا تتمتع بدرجة عالية من التنافسية، وفى المقابل هناك «أسواق» أخرى تتسم بدرجة عالية من الاحتكار وضعف المنافسة. وهناك «أسواق» سمتها الأساسية «المضاربة» مثل: أسواق العقارات وبورصات الأوراق المالية. فعن أية «أسواق» نتحدث؟

ولعله قد غاب عن العديد أن «مؤسسات السوق» فى البلدان الرأسمالية المتقدمة، التى تعمل بكفاءة عالية، هى وليدة عملية تاريخية طويلة امتدت لبضع قرون حتى استقرت قواعدها وآلياتها. وليس من السهل استيراد تلك «الأسواق» بنفس درجة التنظيم وأسلوب الكفاءة لزرعها فى وسط تاريخى وثقافى واقتصادى مغاير، لكى تقوم بنفس الدور والوظائف؛ لأنها عندئذ تصبح عملية أشبه ما تكون بعملية «زرع الأعضاء». وعندما حاول بعض الخبراء الأجانب والليبراليين الروس ذلك فى روسيا ـ فى أعقاب سقوط النظام الشيوعى ـ لم يتشكل هناك «اقتصاد سوق» بالمعنى المتعارف عليه مدرسيا ـ بل تشكل بدلا من ذلك «اقتصاد المافيات»

و«اقتصاد» العصابات الاقتصادية المتعددة المنابع والمصبات؛ لأن عمليات الإصلاح الاقتصادى الحقيقية لا تتم بالضغط على أزرار أوتوماتيكية، لنقول للسوق كن فيكون!

حقا يجب أن تنتهى النظرة «الرومانسية» للسوق . . كما انتهت النظرة «الرومانسية» لتدخل الدولة، حتى نصل للنغمة الصحيحة والرؤية السليمة لأسلوب الإصلاح والنهوض الاقتصادى، بعيدا عن الضغوط ومحاولات لى الذراع؛ لأنه إذا تم تطبيق «اقتصاد السوق» بشكل قسرى وغير متدرج، ودون ضوابط، لن تكون المحصلة «اقتصاد سوق» بالمعنى الحقيقى للكلمة . . بل «اقتصاد سوء»!

وبهذا الصدد، يبدو لى فى أحيان كثيرة عندما تتعاظم الضغوط لاستعجال «عمليات الخصخصة»، وكأننا بصدد تقديم الدواء الشافى لكافة الأمراض والأدواء الاقتصادية والسياسية، لم يتأمل أحد بهدوء فى واقع حال معظم البلدان النامية التى ليس لديها «أسواق» مكتملة النضج، بل ليس لديها طبقة رأسمالية راسخة الأقدام بعيدة الرؤية، وأن ما يتواجد، فى أغلب الأحوال، هم جماعات من رجال الأعمال يعتبرون أن «التجارة» ـ أى تجارة ـ شطارة.

ويعزز هذا القول، ما جاء على لسان كبير الاقتصاديين ونائب رئيس البنك الدولى ـ سابقا ـ «جوزيف ستيجليتز»، على هامش اجتماع وزراء مالية الدول الصناعية السبع الكبرى فى واشنطن فى ٢٧ ـ ٢٨ إبريل ١٩٩٨؛ إذ حذر «ستيجلتز» من تدهور معدلات النمو فى الاقتصادات المتحولة إلى «اقتصاد السوق»، وتزايد الفوارق بصورة صارخة بين فئات المجتمع وارتفاع معدلات الفقر. وقال: «إن المؤسسات الدولية اكتشفت أن اقتصاد السوق أمر أكثر تعقيداً بكثير من النماذج التى كانت مطروحة فى الكتابات الأكاديمية».

كذلك أشار هذا الاقتصادى البارز، قبل أن يغادر هذا الموقع المرموق فى البنك الدولى، إلى «أن المؤسسات المالية الدولية أخطأت فى السنوات العشر الماضية عندما دفعت العديد من دول العالم النامى إلى التحول لاقتصاد السوق، قبل أن توفر الهياكل الأساسية اللازمة لهذا التحول». ولقد أثارت تحليلات «ستيجلتز» التى

اتسمت «بالأمانة العلمية» دهشة وغضب المراقبين فى واشنطن، خاصة أن الدول الكبرى والمؤسسات المالية الدولية كانت تعلن على مدى سنوات طويلة أن مشاكل التحول لاقتصاد السوق يتلخص فى وجود سيطرة زائدة من جانب الحكومات على الأنشطة الاقتصادية وعدم وجود حقوق ملكية واضحة ومصانة.

ولكن اليوم، وبالرغم من تقليص السيطرة الحكومية وتوسيع رقعة «الملكية الخاصة»، فإن إجمالى إنتاج الدول المعنية لم يزد، بل على العكس قد سجل هبوطًا ملموسًا. ومن ناحية أخرى، كشف تقرير مؤشرات التنمية العالمية الذى أصدره البنك الدولى فى إبريل ١٩٩٩، أن عدد الفقراء فى دول الاتحاد السوفيتى السابق قد ارتفع من ١٤ مليون مواطن عام ١٩٨٩ إلى ١٤٧ مليونا فى منتصف التسعينيات.

وهكذا تبددت «رومانسية السوق» فى ظل الوقائع الاقتصادية الحية والمؤشرات الإحصائية الصارمة. إذن لابد أن نتوقع أنه، فى ظل هذه الظروف «الانتقالية»، سوف تطفو على السطح العديد من الفقاعات، وسوف يحفل السوق بالمغامرين ونهازى الفرص، وسوف يختلط الحابل بالنابل، والسارق والشريف، والصانع والتاجر، وكذلك المافيات المنظمة التى تسعى لاحتكار السوق والتربع على قممه. ولذا لابد أن تتحدد خطوط التمايز بين الجد والهزل، وبين الأصيل والدخيل، وبين الوهم والحقيقة، وحتى يتحدد التوازن الصحيح بين «الدولة» و«المجتمع المدنى»، وبين «الخطة» و«السوق».

المفارقات الصارخة فى ظل العولمة

ساد خلال السنوات الأخيرة خطاب تبشيرى يروج للعولمة ومزاياها وقدرتها على تعميم الرخاء والمساواة بين البشر فى الاستفادة من أحدث إنجازات العلم والتكنولوجيا، خلال ضغط المسافات و«تقريب البعيد»، بحيث تضيق الفروق بين الشمال والجنوب وبين الفقراء والأغنياء، فى إطار ما يسمى «القرية الكونية». ورغم أن هناك إنجازات لا يمكن إنكارها فى مجالات ثورة الاتصالات والمعلومات، مثل الإنترنت والحاسب الآلى وثورة الإلكترونيات الدقيقة، إلا أن هذا التقدم فى جبهة التكنولوجيا والمعلوماتية لا يوازيه أية تقدم فى المجال الاقتصادى والاجتماعى والثقافى؛ ولذا نجد أن «خطاب العولمة» السائد يحاول أن يركز على الجوانب المشرقة والمضيئة على صعيد الإنجازات التكنولوجية، ويحاول تجاهل أو طمس الفروق والتناقضات فى مجال التطورات الاقتصادية والاجتماعية فى ظل العولمة.

ولحسن الحظ، فإن التقرير الدولى للتنمية البشرية لعام ١٩٩٩، والصادر عن برنامج الأمم المتحدة للإنماء (UNDP)، قد سلط الضوء على التناقضات والمفارقات الاقتصادية والاجتماعية الصارخة فى ظل العولمة، كما تبدو فى العام الختامى للقرن العشرين. ويعتبر هذا التقرير المهم الذى أعده فريق من الباحثين أشرف عليه الاقتصادى البريطانى «ريتشارد جولى» إضافة مهمة للأدب الاقتصادى العالمى، حيث أماط التقرير اللثام عن المفارقات والتباينات الصارخة التى تحكم عالمنا المعاصر، فى ظل «مسيرة العولمة».

إذ اقتحم التقرير لأول مرة «المناطق المحرمة» حول توزيع عناصر القوة والثروة، وكشف العديد من العورات، وبعض الأنشطة الخطيرة والمقلقة فى عالم اليوم.

ولعل القيادة الفكرية والعلمية «لريتشارد جولي» لهذا التقرير، إنما هى استمرار للخط المبدئى الذى سار عليه منذ بداية حياته الأكاديمية فى جامعتى «كامبريدج» و«سسكس» فى بريطانيا، وحيث قام بتحرير كتاب مهم منذ سنوات حول «التكيف الهيكلى بوجه إنسانى»، فى عالم يغيب فيه البعد «الإنسانى» و«الأخلاقى» عن كثير من الممارسات والكتابات.

ونوجز فيما يلى أهم المفارقات التى أفصح عنها التقرير، وكم هى مفجعة ومثيرة للقلق حول مستقبل عالمنا:

(١) فى مجال توزيع الثروات:

- فى عام ١٩٦٠ كانت دخول الـ ٢٠٪ الأعلى دخلا فى العالم (سكان العالم المتقدم) يفوق ٣٠ مرة دخول الـ٢٠٪ الأفقر من سكان العالم. وفى عام ١٩٩٧ ازداد ثراء سكان الأرض «الأكثر ثراء» بنحو ٧٤ ضعفا.

- أن ثروة المائتى شخص الأكثر ثراء فى العالم تفوق مجمل الدخل القومى لمجموعة من الدول الأفقر التى يشكل سكانها نحو ٤١٪ من سكان العالم.

- أن الدخل الفردى المتوسط فى أكثر من ٨٠ بلدا هو اليوم أدنى مما كان عليه قبل عشرات سنوات.

- ٢٠٪ من سكان الدول التى يتمتع أفرادها بأعلى دخل فرد سنوى يتحكمون فى ٨٦٪ من إجمالى الناتج القومى العالمى، ويحتكرون نحو ٨٠٪ (أربعة أخماس) من سوق الصادرات.

- فى بعض البلاد الإفريقية الأكثر فقرا، يفوق حجم الموارد المخصصة لتسديد الديون «الخارجية والداخلية» عدة أضعاف حجم الاعتمادات التى يتم تخصيصها للصحة والتعليم (تعتبر «تانزانيا» حالة نموذجية فى هذا المجال).

- تعتبر روسيا أكثر دولة تعانى اليوم من عدم عدالة وسوء توزيع الدخول، إذ إن حصة الـ٢٠٪ الأعلى دخلا تشكل ١١ ضعفا لحصة الـ ٢٠٪ من السكان الأكثر فقرا. (ويالها من «مفارقة تاريخية»).

- أن درجة تمركز وعدم عدالة توزيع الدخول قد زادت فى بلدان منظمة التعاون

الاقتصادى الأوروبى (نادى الأغنياء) ذاتها، خلال حقبة الثمانينيات، ومع بداية التسعينيات.

- عدد السكان الذين يقعون تحت خط الفقر قد ازداد بنسبة ٦٠٪ فى بريطانيا خلال حقبة الثمانينيات، وفى هولندا بنسبة ٤٠٪ خلال نفس الفترة.

(٢) فى مجال التوظف:

- أدى ضغط المنافسة العالمية الشديدة وعمليات الخصخصة والدمج بين الشركات الكبرى والصغرى إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يقومون بأعمال مؤقتة (و«غير منتظمة») إلى إجمالى قوة العمل، إلى نحو ٣٠٪ فى هولندا، ١٣٪ فى اليابان، ٣٩٪ فى كولومبيا (أمريكا اللاتينية). ومعنى هذا نهاية حقبة «التوظف الكامل»، ومزيد من القلق حول المستقبل من حيث انتظام الدخل والاستقرار الوظيفى.

- يقابل هذا توسع درامى فى حجم «المضاربات المالية» فى أسواق المال والعملات. حيث يتم تحقيق «دخول ريعية» هائلة دون جهد يذكر. إذ بلغ حجم التبادل فى أسواق العملات فى كافة أسواق العالم نحو ١٥٠٠ مليار دولار فى اليوم الواحد (٥ , ١ تريليون دولار/ يوم).

(٣) فى مجال احتكار منجزات التكنولوجيا والثقافة:

- تمتلك الدول الصناعية نحو ٩٧٪ من براءات الاختراع فى العالم اليوم.

- تحتكر الأفلام الأمريكية ٧٠٪ من جملة السوق الأوروبية، ٨٣٪ من جملة السوق الأمريكية اللاتينية.

- يكاد يكون استخدام شبكة الإنترنت مقصورا على الأشخاص البيض، وعلى المتعلمين بشكل جيد، فضلا عن أن أكثر من ٨٠٪ من جميع المواقع الموجودة على الشبكة مكتوبة «باللغة الإنجليزية»، على الرغم من أن عدد الناطقين بها يشكل واحدا مقابل كل عشرة على مستوى العالم أجمع.

- يبلغ عدد أجهزة الكمبيوتر الموجودة حاليا لدى الولايات المتحدة وحدها ما يفوق مجموع أجهزة الكمبيوتر لدى بقية دول العالم بأكمله.

- يقل عدد مستخدمى شبكة الإنترنت فى منطقة جنوب آسيا، التى يعيش بها

نحو ٢٣٪ من سكان العالم، عن ١٪ من إجمالى مستخدمى الشبكة على مستوى العالم كله. وفى دولة مثل بنجلاديش، قد تصل تكلفة شراء جهاز كمبيوتر شخصى واحد إلى ما يوازى دخل المواطن خلال ثمانية أعوام كاملة، فى حين يستطيع المواطن الأمريكى شراءه من دخله فى شهر واحد.

(٤) فى مجال الاقتصاد «غير الرسمى»:

- قدرت قيمة عائدات الجريمة المنظمة بنحو ١٥٠٠ مليار دولار فى العالم (١,٥ تريليون دولار) يجرى غسيلها سنويا. وهى تمثل «حجم الأموال القذرة» التى يجرى غسيلها سنويا.

- النشاط الاقتصادى الذى يقوم على استغلال النساء والفتيات فى أعمال «جنسية» يدر نحو ٧ مليارات دولار فى السنة.

فيالها من فضيحة معنوية وأدبية فى ظل التقدم التكنولوجى والمعرفى الهائل فى العالم، عند نهاية الألفية الثانية.

خلاصة القول هنا، إنه فى ظل هذه المفارقات الصارخة فى ظل إطار العولمة، لا ندرى عن أى «قرية كونية» يتحدثون؟!

«غسيل الأموال» .. و«غسيل الأدمغة»

هل هناك ثمة علاقة بين «غسيل الأموال» و«غسيل الأدمغة»؟ أعتقد أن هناك علاقة وثيقة بين الظاهرتين فى عالمنا المعاصر، ولعل الانتخابات التشريعية الأخيرة فى روسيا (انتخابات مجلس «الدوما») تشير بوضوح إلى تلك العلاقة الوثيقة بين «غسيل الأموال» و«غسيل الأدمغة». إذ تشير معركة «مجلس الدوما» فى روسيا إلى أهمية نفوذ الإمبراطورية المالية الكبرى التى تديرها عناصر المافيا التى تسهر على عمليات تهريب وغسيل الأموال على نطاق العالم أجمع. وتسيطر عناصر تلك المافيا على وسائل الإعلام المقروءة والمرئية فى روسيا، وأصبحت طرفا أساسيا فى الحملات الانتخابية واللعبة السياسية هناك.

ولقد جسد التحالف والتداخل بين إمبراطورتى «المال» و«الإعلام» فى روسيا، نجاح الملياردير الروسى (الإسرائيلى الجنسية) «بوريس بيريزوفسكى»، حيث تم إنفاق أموالا هائلة لمنع سيطرة الشيوعيين وقوى اليسار على مجلس الدوما الجديد. الأمر الذى أدى إلى تدعيم مواقع «فلادمير بوتن» كمرشح للرئاسة يخلف «يلتسن»، لضمان استمرار «اقتصاد المافيا» واستمرار فوضى السوق. وتهدف تلك المناورات والتحركات إلى قطع الطريق على «بريماكوف» وكتلة «الوطن-عموم روسيا» من التربع على عرش الكرملين، واستعادة روسيا لسابق مجدها كقوة دولية فاعلة فى مجال العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية.

وقد استخدمت وسائل الإعلام التى يسيطر عليها كبار رجال الأعمال الجدد فى روسيا كافة أدوات تكنولوجيا تحطيم الخصم، إذ تركزت ضربات «الكرملين» ووسائل الإعلام على «كتلة بريماكوف-لوجيكوف» (عمدة موسكو)، لمنع تلك الكتلة من إحراز «المركز الأول» أو «الثانى» فى انتخابات «مجلس الدوما».

وكانت الصحافة الأمريكية قد فجرت منذ بضعة شهور دور «المافيا الروسية» بالتحالف مع بعض الأوساط الأمريكية، فى عمليات تهريب وغسيل الأموال على نطاق واسع، وخاصة عن طريق Bank of America. وطالت تلك الشائعات السيد «آل جور»، نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. وقد كشفت العديد من التحقيقات على أن الأموال الهائلة التى تم ضخها لتعويم الاقتصاد الروسى خلال العامين الماضيين (بما فيها الأموال التى ضخها صندوق النقد الدولى) قد عادت لتظهر فى نيويورك وسويسرا فى حسابات خاصة لكبار رءوس المافيا المالية وأصحاب الإمبراطوريات الإعلامية فى روسيا.

وقد تبين من التحقيقات الأولية أن عمليات تهريب الأموال وغسيلها، بواسطة المافيا الروسية، كانت عملية مستمرة طوال حقبة التسعينيات. وقد ساعد على ذلك غياب نظام الرقابة على حركة خروج رءوس الأموال مما شجع تهريب الأموال إلى خارج روسيا على نطاق واسع. فمع التآكل المستمر لقيمة «الروبل»، أصبح النزوع نحو تهريب الدولارات والاحتفاظ بها فى الخارج أحد عناصر التحوط ضد مخاطر المستقبل فى اقتصاد خرج عن دائرة الضبط والربط، وترتفع فيه كل أنواع المخاطر الاقتصادية والسياسية والمالية، فى ظل أسواق «منفلتة» وطبقة سياسية غارقة فى الفساد حتى أذنيها.

ولقد أشارت التحقيقات الصحفية فى إبريل ١٩٩٩ إلى فضيحة عمليات «غسيل الأموال» من خلال Bank of New York، حيث تم غسيل نحو ١٠ مليارات دولار، من خلال تسعة حسابات وسيطة، تم فتحها بأسماء مختلفة للتمويه والتغطية على عمليات غسيل الأموال. كما جمدت السلطات السويسرية كمية كبيرة من الأموال المرتبطة بعمليات غسيل الأموال لرجال الأعمال والمافيا الروسية.

وضمن هذا السياق، صرح «لارى سمرز» (وزير الخزانة الأمريكى) أن عمليات المافيا الروسية والجرائم المالية المرتبطة بها قد تؤدى إلى زلزلة مقومات النظام المالى العالمى، باعتبارها «قوة إفساد» لمجمل النظام المالى العالمى، نتيجة حجمها الكبير، وتغلغلها فى قلب شبكة العلاقات المالية الدولية (انظر جريدة financial Times عدد ٢٢ سبتمبر ١٩٩٩).

وتشير كل تلك الأحداث إلى قضية أعمق تتعلق بأنه، فى ظل تنامى عمليات العولمة المالية الراهنة، توجد علاقة قوية بين عمليات «غسيل الأموال» وعمليات «غسيل الأدمغة». إذ إن التداخل بين «إمبراطوريتى المال والإعلام» قد وصل إلى مستوى غير مسبوق على الصعيد العالمى. حيث تلعب «إمبراطوريات الإعلام» (المقروءة والمسموعة والمرئية)، وخصوصا القنوات التلفزيونية دورا مهما فى «غسيل الأدمغة» وترويج للأيدلوجيات التى تضفى قدرا كبيرا من المشروعية على حرية الحركة المطلقة للأموال العابرة للحدود، وتروج لمقولة «الأسواق المفتوحة»، وتحث على رفع كافة القيود والحواجز والضوابط، لكى تمرح المافيات والاحتكارات الاقتصادية والمالية، فى ملعب الاقتصاد العالمى بلا ضابط ولا رابط.

ويتركز دور «وسائل الإعلام» فى محاولة لخلق نوع من «التراضى العام» و«القبول» لهذه المقولات لدى الجمهرة العريضة من المواطنين الذين لا حول لهم ولا قوة. وقد سبق للمفكر الكبير وعالم اللغويات «ناعومى شوميسكى» أن أشار إلى دور وسائل الإعلام الحديثة فى «اصطناع رأى عام» (Manufacturing Consent)، مما يساعد على تبرير العديد من السياسات المضادة للتنمية والمعادية للصالح العام، وذلك تحت شعارات براقة تحلل الحرام، وتجمل القبيح وتقبح الجميل! ولعل ما جرى فى الانتخابات الروسية الأخيرة خير مثال على تلك العلاقة الوثيقة بين الإمبراطوريتين.

وقد حدث نفس الشىء فى صيف هذا العام فى بريطانيا، حينما منعت الحكومة البريطانية اعتماد دواء مضاد لنزلات البرد، أنتجته الشركة الدولية الكبيرة للدواء (Wellcome - Galaxo)، ضمن الأدوية التى تصرف بواسطة التأمين الصحى البريطانى. وكانت النتيجة أن حرضت تلك الشركة «المتنفذة» وسائل الإعلام البريطانية فى حملات متتالية على حكومة «تونى بلير» العمالية، مما أثبت مرة أخرى وجود تلك العلاقة القوية بين الشركات الدولية الكبرى وبين وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية فى بريطانيا وغيرها من بلدان العالم الأول.

وفى بلادنا تجرى كافة أنواع الغسيل على قدم وساق: غسيل الأدمغة، من خلال التلميع الإعلامى لصورة رجال الأعمال الجدد، ومن خلال الغسيل الاجتماعى

«للشباب الرثة» للقادمين الجدد لعالم المال والجاه. ويكفينا أن نلقى نظرة على ذلك الحجم الهائل للأموال المخصصة للدعاية والإعلام وحفلات العلاقات العامة لغسيل العقول وتليين الأقلام واصطناع المشروعية، وخلط الأوراق، حتى يصبح الملعب خاليا «بلا مقاومة» أمام اللاعبين الكبار يمرحون فيه بلا حسيب ولا رقيب.

وخير مثال على ذلك، «المخدرات الفكرية» التى نتعاطاها ليل نهار من خلال وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة. إن تلك «المخدرات الفكرية» التى تحفل بها العديد من المواد الإعلامية تعطى المواطن شعورا وانطباعا كاذبا بالتقدم والإنجاز .. وتهون كثيراً من شأن المشاكل القائمة والصعوبات الجمة التى تحيط بمسيرة المجتمع والاقتصاد الوطنى من كل جانب .. وهكذا يتولد نوع من الاسترخاء العام والاستكانة، فى وقت يكون المجتمع أحوج ما يكون فيه إلى أكبر قدر من الوعى والتعبئة وحشد الجهود وتعبئة الطاقات لمواجهة المشاكل والتحديات العظام التى تواجه مصر نحو كسر حاجز التخلف والانطلاق على طريق التنمية المتواصلة «ذاتية - المركز».

إن المطلوب هو المكاشفة، أى إعطاء المواطن صورة حقيقية وصادقة للمشاكل التى تواجه المجتمع، والبدائل المطروحة للتغلب على هذه المشاكل .. ومدى التضحيات والأعباء المترتبة على طرح تلك الحلول والبدائل. فلا أحد يملك «حلولا سحرية» للمشاكل المصرية المزمنة، ولا أحد يستطيع اليوم أن يسوق «الوعود البراقة» دون إقامة الدليل على إمكانية التحقيق والقابلية للتنفيذ. إن المطلوب ببساطة هو احترام العقول وتحمل المسئولية بأمانة إزاء مستقبل هذا الشعب المثقل بالهموم.

فشتان ما بين «زراعة الأمل» .. و«زراعة الوهم»!

«المثلث المالي الجديد» الذي يحكم اقتصاد العالم

في بدايات القرن العشرين، نشر الاقتصادى الألمانى «رادولف هيلفردينج» كتابا بعنوان «رأس المال المالى» (Das finanzkapital) عام ١٩١٠، تنبأ فيه بأهمية صعود ما أسماه «رأس المال المالى» وسيطرته على كافة أجنحة رأس المال (الزراعى، الصناعى، التجارى والخدمى). وأشار إلى أن سيطرة «رأس المال المالى» على كافة مجالات ومناشط الحياة الاقتصادية سوف تخلق نوعا من «الإمبريالية الاقتصادية الجديدة»، التى تقوم على التوسع والسيطرة على اقتصاديات العالم. وأضاف أن عمليات التمركز المالى سوف تؤدى إلى تقويض «مثاليات الليبرالية الاقتصادية»، التى تقوم على الأوهام المستندة إلى قوى السوق «الحرة» و«التنافسية».

والآن، وبعد مرور نحو تسعون عاما، نشهد تحقق نبوءة «هيلفردينج»؛ إذ أصبح «رأس المال المالى» هو القوة الرئيسية المسيطرة على مقاليد الأمور الاقتصادية فى العالم. ويشهد بذلك موجة الاندماجات الكبرى فيما بين المؤسسات المالية العملاقة (مصارف وشركات خدمات مالية) خلال السنوات الثلاث الأخيرة، بهدف السيطرة على آليات العولمة. ويكفى لنا إلقاء نظرة على حجم الأصول الخاصة بأكبر ستة مصارف «مندمجة» على الصعيد العالمى على النحو ا لتالى:

١ ـ «بنك اليابان الصناعى» و«فوجى بنك» و«بنك داى ايشى كانجيو»: ١٢٥٩ مليار دولار.

٢ ـ «دويتشيه بنك» (ألمانيا): ٨٦٥ مليار دولار.

٣ ـ «بى. إن. بى.» و«باريبا» (فرنسا): ٦٨٨ مليار دولار.

٤ ـ «يو. بى. إس.» (سويسرا): ٦٨٦ مليار دولار.

٥ ـ «سيتى جروب» (الولايات المتحدة): ٦٦٨ مليار دولار.

٦ ـ «بنك أوف طوكيو ميتسوبيشى ليمتد» (اليابان): ٦٢٣ مليار دولار.

ومن ناحية أخرى، نلاحظ أن هناك إسرافا كبيرا فى تقدير قوة وأهمية «صندوق النقد الدولى» فى إدارة الشئون النقدية والمالية على الصعيد العالمى. وواقع الأمر أن «صندوق النقد الدولى» قد فقد الكثير من فعاليته خلال التسعينيات، وتآكلت العديد من أدواته فى ظل عمليات العولمة المالية الكاسحة. وفى المقابل، نجد أن هناك دورا متناميا للشركات المالية العملاقة التى تقوم بالسيطرة على حركة رءوس الأموال قصيرة الأجل (الأموال الساخنة) وتقوم بأعمال الوساطة المالية لصالح الدول والشركات الكبرى فى العالم، سواء فى مجال إصدار الأسهم والسندات (العامة والخاصة)، أو تعويم القروض فى السوق العالمية، وغيرها من أنشطة الخدمات المالية.

ويكفى لنا إلقاء نظرة على حجم عمليات «شركات الخدمات المالية الكبرى»، خلال النصف الأول من عام ١٩٩٩:

اسم الشركة المالية	حجم الإصدارات الدولية للأسهم
«جولدمان زاخس»	١٠ مليارات دولار.
«مورجان ستانلى»	٩,٨ مليارات دولار.
«ميريل لينشن»	٤,٧ مليارات دولار.

ومعنى ذلك أن «الثلاثة الكبار» يتولون إدارة إصدارات للأسهم فى أسواق المال العالمية قد يصل حجمها إلى ٥٠ مليار دولار سنويا. أما إذا تحدثنا عن «العشرة الكبار» فقد تصل حجم إصداراتهم للأسهم فى أسواق المال العالمية إلى نحو ٨٧ مليار دولار سنويا!

وبهذا الصدد، أشار «جاديش بهاجاواتى» J. Bahagawati، أستاذ الاقتصاد المرموق بجامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وأحد أهم منظرى «التجارة الحرة» فى العالم، والمستشار لمنظمة الجات لسنوات طويلة، إلى أن هناك مصالح

اقتصادية ومالية عاتية، لما أسماه التحالف الثلاثى بين «الخزانة الأمريكية، وول ستريت (شارع أباطرة المال فى نيويورك) وصندوق النقد الدولى»، وراء الدعوة إلى التحرير المالى المبكر، وفتح أسواق المال فى الأسواق الناشئة أمام تحركات الاستثمارات المالية والأموال الساخنة، وأن هذا «الثلاثى» هو على غرار ما أسماه الاقتصادى الأمريكى البارز «جون جالبريث» بالمركب الصناعى - العسكرى. وأعطى «بهاجاواتى» بعض الأمثلة لبعض المسئولين الأمريكيين الكبار فى الإدارة الأمريكية الذين يجيئون من «وول ستريت» ويعودون اليه بعد ترك مناصبهم!

ولعل هذا التحليل يكتسب قدرا كبيرا من المصداقية، بمناسبة الاستقالة الحديثة لـ«جوزيف ستيجلتز»، نائب رئيس البنك الدولى والاقتصادى الرئيسى للبنك. فقد تواترت الشائعات أنه استقال بضغوط من الخزانة الأمريكية، التى اشترطت خروج «ستيجلتز» مقابل التجديد لرئيس البنك الدولى لمدة خمس سنوات جديدة.

ومن المعروف أن «ستيجلز» كان شوكة فى ظهر الخزانة الأمريكية وصندوق النقد الدولى، على حد تعبير جريدة «الفاينانشيال تايمز» (عدد ٢٦ نوفمبر ١٩٩٩). ولقد أصاب «جوزيف ستيجلز» - كبير اقتصادى البنك الدولى - عندما شبه حالة البلدان النامية التى قامت بتحرير وتدويل أسواقها المالية وبورصاتها «بالقارب» الذى يلقى به فى عرض البحار عالية الموج. وأن هذا القارب مهما كان تصميمه سليما هندسيا، ويتمتع بطاقم قيادة على درجة عالية من المهارة والكفاءة، فهو معرض للغرق نتيجة ارتفاع الأمواج العاتية فى بحار المال العالية. واستخدام تعبير «القارب» هنا (وليس «السفينة») إنما هو إشارة إلى الحجم الصغير لاقتصاديات الأسواق المالية البازغة للبلدان النامية، نسبة إلى مجمل المعاملات المالية الدولية.

وتمثل تحليلات وتصريحات «ستيجلتز» خروجا صارخا على ما تواضع البعض على تسميته «إجماع واشنطن»، (The washington Consenus). وهو إجماع شارك فى صياغة «الثالوث»:

- «وول ستريت» (شارع سوق المال فى نيويورك).
- «الخزانة الأمريكية».
- «صندوق النقد الدولى».

وعناصر هذا الإجماع تتمثل فى :

(١) تحرير المبادلات التجارية بلا قيود (Liberalisation) .

(٢) الخصخصة لكل شىء وبلا استثناء (Privatisation) .

(٣) العولمة (الاندماج فى الاقتصاد العالمى) (Globalisation) .

وما يتبع ذلك من فتح أسواق السلع والخدمات والبورصات، فى كافة أرجاء العالم أمام الشركات دولية النشاط والشركات المالية الكبرى، وأمام تحركات رءوس الأموال الساخنة. الأمر الذى يؤدى إلى تقليص سيادة الدولة فى مجال إدارة شئونها الاقتصادية والمالية إلى أضيق الحدود.

خلاصة القول هنا، إن «مثلث القوة الجديد» فى الاقتصاد العالمى يدار بواسطة «الخزانة الأمريكية»، ومن خلفها المؤسسات المالية الكبرى فى «وول ستريت» فى نيويورك، ومن أمامها «صندوق النقد الدولى» الذى يأخذ بعين الاعتبار توجهات الخزانة الأمريكية. وهكذا يتضح أن «صندوق النقد الدولى» هو أدنى وأضعف حلقات السلسلة، وليس العكس. وكأن حاله أصبح «حال الإمبراطور الذى تعرى من ثيابه»!

هذا فى جبهة المال، أما فى جبهة العلاقات الاقتصادية الدولية، فإن الركنين الآخرين فى المثلث هما: الشركات الدولية العملاقة التى تتحكم فى عمليات الإنتاج وتوطين الأنشطة الصناعية عبر قارات العالم، من ناحية، ومنظمة التجارة العالمية، من ناحية أخرى.

إن هذا التشخيص لواقع الاقتصاد العالمى الجديد، ونحن ندخل القرن الواحد والعشرين، يعتبر ضرورة لفهم آليات العولمة الجديدة وأسلوب التعامل معها ليس من خلال «التكيف الهيكلى»، بل من خلال المساهمة الفعالة فى إعادة صياغة النظام الاقتصادى العالمى وتقديم رؤية واضحة للجنوب بهذا الصدد (مجموعة «الخمس عشرة، مجموعة «الآسيان» بالإضافة إلى كوريا الجنوبية والصين)، حتى لا يكون العالم حكرا للشركات الدولية فى العالم الأول. وحتى لا تصبح «العولمة المالية» آلية تديرها الخزانة الأمريكية بالاشتراك مع أباطرة المال فى وول ستريت.

صندوق النقد الدولى والبورصة ومحاولة انتحار وزير!

طالعتنا الصحف ووسائل الإعلام يوم ٧ يوليو عام ١٩٩٩ بأن وزير الاقتصاد التركى «حكمت أولوباى» أقدم على الانتحار يوم ٥ يوليو بإطلاق رصاصتين على رأسه من مسدسه الخاص. وأرجعت وسائل الإعلام التركية سبب وقوع الحادث إلى تسرب وثيقة مهمة حول مفاوضات الحكومة التركية مع بعثة صندوق النقد الدولى التى زارت تركيا مؤخرا، مما أدى إلى انهيار مفاجئ فى بورصة الأوراق المالية بإسطنبول. وهذا الخبر المثير طرح بدوره العديد من علامات الاستفهام حول العلاقة بين صندوق النقد الدولى، والحكومة التركية، وبورصة الأوراق المالية.

والغريب فى الأمر أن هذا الموضوع المثير الذى يحيط به الكثير من الغموض مر فى الصحافة المحلية مرور الكرام. ولم تحاول الصحافة المصرية - على غير عادتها - أن تلقى مزيداً من الضوء على هذا الحدث رغم أهميته، باعتبارها قضية تهمنا فى بلدان العالم النامى، «فكلنا فى الهم شرق» كما يقول الشاعر. ولعل هذا التعتيم الإعلامى متعمدا - ليس لغياب التفاصيل - ولكن لأنه سوف يثير الكثير من التساؤلات والشئون والشجون حول العلاقات الخفية بين المفاوضات التى تجرى فى الكواليس مع صندوق النقد الدولى، وبين حساسية البورصة للقرارات والتوقعات التى سوف تتمخض عنها نتائج المفاوضات الحكومية مع صندوق النقد الدولى.

ونتيجة لذلك مر هذا الحدث دون أن يسمع عنه أحد، رغم أنه حدث طازج، ومازالت التفاعلات السياسية والاقتصادية لهذا الحدث تهز تركيا كلها. وكأن الصحافة المصرية اتبعت القول القائل «خلى الطابق مستور»، ولا داعى لفتح باب التساؤلات والتكهنات حول قضايا لها إسقاطاتها على واقع الاقتصاد المصرى.

وواقع الأمر، أن أسعار مؤشر بورصة الأوراق المالية فى إسطنبول قد انخفض بنحو ٨,٥٪، بعد تسرب «وثيقة سرية» حول نتائج محادثات الوزير التركى مع صندوق النقد الدولى تمس مستقبل سوق الأوراق المالية هناك. فقد أشارت التقارير الصحفية المنشورة فى جريدة Financial Times، إلى أن بعثة صندوق البنك الدولى وصلت إلى أنقرة للتفاوض فى أواخر يونيو ١٩٩٩، على برنامج للإصلاح الاقتصادى يهدف إلى مكافحة التضخم الذى وصل إلى معدل ٦٠٪، والقيام ببعض التغيرات الهيكلية فى نظام التأمينات الاجتماعية، ونظام الإعانات للقطاع الزراعى، وإعادة تنشيط برنامج الخصخصة للمشروعات العامة بعد توقفه نتيجة بعض شبهات الفساد فى عمليات البيع للمشروعات العامة خلال العام السابق.

وقد دامت المحادثات لأيام وساعات طويلة امتدت إلى الرابع من يوليو الجارى، وشارك فيها بهمة ونشاط الوزير الذى أقدم على الانتحار. وتم الاتفاق فى النهاية على أن هناك فترة تتراوح بين خمسة إلى ستة شهور، تلتزم خلالها الحكومة التركية بالقيام ببعض الإجراءات لتثبت أنها جادة فى إجراءات الإصلاحات التى يصر عليها الصندوق، قبل أن يقدم الصندوق آية معونات وتسهيلات مالية لتركيا.

ورغم الغموض الذى مازال يكتنف هذا الحادث، فهناك عدد من التساؤلات المهمة التى تبرز على السطح، أهمها:

أولا: لماذا كل هذ السرية التى عادة ما تحيط بعمليات التفاوض بين الحكومات وصندوق النقد الدولى فى قضايا تَهُمُّ كل المتعاملين فى الاقتصاد الوطنى. والكل يتذكر أنه فى أعقاب الأزمة الآسيوية، وفى ظل ذروة الهجوم على فشل صندوق النقد الدولى فى معالجة الأزمة واهتزاز مصداقيته، اعترف «ستانلى فيشر»، النائب الأول لرئيس صندوق النقد الدولى، بأن هناك مجالاً كبيراً لتحسين الشفافية وعمليات الإفصاح حول عمليات الصندوق واتفاقاته مع حكومات البلدان المختلفة. ولكن يبدو أن الطريق مازال طويلا وشاقا!

ثانيا: ما العلاقة - الظاهرة والخفية - بين برامج الإصلاح التى يتم الاتفاق عليها مع الصندوق ومعاملات البورصة. إذ إن من أهم المخاطر التى تواجه البورصات

الناشئة المفتوحة لاستثمارات الأجانب فى البلدان النامية، هى حساسية البورصة الشديدة لما يسمى ثقة المستثمرين الأجانب بناء على ما يتم تداوله بالأسواق الدولية من توقعات وشائعات، والربط بين الخضوع لمتطلبات الصندوق ودوائر المال العالمية من عدمه. فالبورصة جهاز حساس للغاية، ويتأثر بالشائعات الموجهه والتسريبات المتعددة، نتيجة وجود شبهات دائمة لما يسمى Insider Traders، أى هؤلاء القريبون من دوائر وكواليس السلطة، ويعرفون الأسرار الخفية، وفى نفس الوقت تربطهم علاقات «غير ظاهرة» بشركات السمسرة وتداول الأوراق المالية.

فقليلا من «الشفافية يا دعاة الشفافية»!

المعركة الشرسة من أجل رئاسة صندوق النقد الدولى

قدم رئيس صندوق النقد الدولى «ميشيل كامدسى» استقالته من رئاسة صندوق النقد الدولى، بعد أن قضى نحو ثلاثة عشر عاما فى رئاسة هذا الصندوق. وجاءت استقالة «ميشيل كامدسى»، وهو المصرفى الفرنسى المخضرم، قبل انتهاء مدة رئاسته بنحو عامين، ورغم أن هذه الاستقالة جاءت مفاجأة للعديد من الأوساط. إلا أنه إذا ما دققنا فى تطور الأحداث خلال العامين الأخيرين، نلاحظ:

أولا: أن صندوق النقد الدولى فقد الكثير من مصداقيته خلال العامين (١٩٩٧ - ١٩٩٨)، نتيجة أسلوب معالجته للأزمة الآسيوية. فقد هزت الأزمة المالية مصداقية وفعالية برامج الصندوق؛ إذ فقدت تلك البرامج هالة «القدسية» التى كانت تحيط بها فى الماضى. فقد أثبتت الأزمة الآسيوية وأسلوب الصندوق فى التعامل معها على أن: الدواء ليس مرا فحسب، ولكنه لا يشفى المريض. . بل قد يزيد من آلامه ويطيل من فترة العلاج.

وخلال هذين العامين، تم تسليط نيران النقد بكثافة على صندوق النقد الدولى، وخصوصا تدخله الصارخ فى الشئون الاقتصادية للبلدان الآسيوية التى طلبت التدخل المالى للصندوق، على نحو ما شاهدناه فى كوريا الجنوبية وفى إندونيسيا، وقد وصل النقد قمته فى مقال كتبه «هنرى كسنجر» فى جريدة «الأنترناشنال هيرالد تريبيون»، يقول فيه إن «مضار الصندوق أكثر من منافعه». وتلك كانت المرة الأولى التى يجىء فيها النقد من دوائر «شبه رسمية» فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا: أحاطت العديد من الشبهات بالأموال والقروض التى قدمها الصندوق إلى روسيا الاتحادية (٨, ٤ مليار دولار)، حسبما جاء فى جريدة (Financial Times)، عدد ١٠ سبتمبر ١٩٩٩. فقد ترددت خلال الشهور الأخيرة أن جانبا كبيرا من هذه

الأموال تم تهريبه إلى خارج روسيا وإلى بعض البنوك الأمريكية، وأن رئيس الصندوق أحيط علما بذلك وقد تم التكتم على هذه المعلومات.

خلاصة القول هنا، إن صندوق النقد الدولى لم يعد يتمتع بنفس المصداقية التى كان يتمتع بها فى السابق، وإن النيران قد فتحت عليه من كل جانب، وعلى نحو غير مسبوق. هذا بالإضافة إلى أن «صندوق النقد الدولى» قد فقد السيطرة على مقدرات الأوضاع المالية فى العالم، خاصة فى ظل تزايد نفوذ «صناديق الاستثمار» و«صناديق التحوط» (Hedge funds). ناهيك عن الدور الكبير الذى تلعبه «شركات السمسرة» و«الوساطة المالية» الكبرى مثل: «ميرل لنش» و«سولمن برازرز»، وغيرهما من الشركات الكبرى التى تتحكم فى حركة أسواق المال وتدفقات «الأموال الساخنة» العابرة للقارات. وبالتالى لم يعد الصندوق «ربان السفينة المالية العالمية»، كما كان الحال بعد إبرام اتفاقية «بريتون وودرز» غداة الحرب العالمية الثانية.

ولعل الرئيس الجديد للصندوق سوف يواجه مطالب ومهام جديدة ترتبط بإعادة تعريف دور صندوق النقد الدولى، فى ظل «العولمة المالية» المتصاعدة، وكيف يمكن استعادة السيطرة على مقاليد الأمور المالية فى العالم وإعادة التوازنات، فى ظل اضطراب حركة التدفقات المالية، حيث عانى الصندوق من ضعف الفعالية فى هذه المجالات خلال حقبة التسعينيات. هذا بالإضافة إلى ضرورة أن يبدو الصندوق أكثر استقلالية إزاء سياسات الخزانة الأمريكية، وإبداء مزيد من الشفافية فى عملياته الإقراضية. هذا بالإضافة إلى البحث فى الجذور الهيكلية للأزمات المالية فى ظل العولمة المالية المتزايدة، وتطوير أساليب جديدة «للإنذار المبكر» لمنع الأزمات المالية المستقبلية.

وفى ظل هذه الظروف الجديدة احتدمت المنافسة بين المرشحين للمنصب الجديد بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الاتحاد الأوروبى واليابان، حيث إن المنصب ظل تقليديا فى إطار «المجموعة الأوروبية»؛ فعلى الصعيد الأوروبى، هناك المرشح الفرنسى Jean-Claude Trichet، محافظ البنك المركزى الفرنسى. ومن بريطانيا، فإن المرشحان القويان للمنصب هما: جوردون براون (وزير الخزانة البريطانى القوى) ويليه مستر «نايجل ويكس» (المسئول الكبير فى الخزانة البريطانية).

ثم يجىء المرشح اليابانى القوى نائب وزير المالية السابق «Eisuk Sakakibara» ، والملقب «بمستر ين» . وهو يمثل مرشح المجموعة الآسيوية ، وهو أحد الذين ينادون بقوة بإصلاح النظام المالى الدولى لكى يكون أكثر عدالة وتوازنا ، ويأخذ فى الاعتبار مصالح بلدان الجنوب والبلدان الآسيوية . كما كان هناك المرشح التكنوقراطى Andrew Crockett ، رئيس بنك التسويات الدولية فى زيورخ بسويسرا .

ولعل أفضل المرشحين من وجهة نظر بلدان الجنوب ومجموعة «الخمس عشرة» (طليعة البلدان النامية) هو المرشح اليابانى E.Sakakibara ، حيث يحمل وجهات نظر محددة حول محاربة سلبيا العولمة المالية ، وإحداث إصلاح جذرى فى النظام المالى العالمى . وقد كان مستر E.Sakakibara أحد الذين روجوا لفكرة إنشاء «صندوق نقد آسيوى» لمساعدة البلدان الآسيوية فى أثناء أزمتها المالية خلال عامى ١٩٩٧ و١٩٩٨ . ولذا فإن ترشيحه لقى مقاومة كبيرة وعاتية من أوساط المال الدولية نتيجة أفكاره غير التقليدية ، رغم الاحترام الكبير الذى يتمتع به فى الأوساط المالية والديبلوماسية فى البلدان السبعة الكبار (G 7) .

ويرى الكثيرون أنه قد آن الآوان لكى يخرج صندوق النقد الدولى من محادثات الحجرات المغلقة ، وأن يتمتع بدرجة أكبر من الشفافية والوضوح فى عملياته . وألا يتم إبرام اتفاقيات الصندوق مع البلدان النامية من خلال محادثات محاطة بالكتمان والسرية بين الحكومات وممثلى الصندوق فى حجرات مغلقة ، بعيدة عن مشاركة مؤسسات المجتمع المدنى وأقسام واسعة من قطاعات الرأى العام (راجع مقال Jef-frey Sachs المنشور فى جريدة (Financial Times) فى ١٥ نوفمبر ١٩٩٩) .

وفى عالم «ما بعد سياتل» ، أصبح هناك مجال كبير وواسع لإعادة النظر «فى النظام التجارى متعدد الأطراف» ، الذى تمخضت عنه «اتفاقية أورجواى» من ناحية ، وإعادة النظر فى النظام المالى الدولى الراهن من خلال بناء معمار مالى جديد يضع حدا للتقلبات والاضطرابات المالية التى تضر بعمليات التنمية فى بلدان الجنوب ، من ناحية أخرى . وتستطيع «مجموعة الخمس عشرة» (G15) ، التى تنتمى إليها مصر ، تقديم مقترحات محددة حول إصلاح النظامين المالى والتجارى

والدوليين بما يحقق التوازن بين مصالح البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وبين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. ولعل «عالم ما بعد سياتل» يمثل نقطة فاصلة تمثل نهاية فرض «العولمة» بشروط الفريق الأقوى وعلى حساب الطرف الأضعف.

فأين نحن من كل هذا الذى يجرى فى «الملعب الاقتصادى الدولى»؟ هل نكتفى بموقف المتفرجين؟ أم ندخل الملعب ونكون بين اللاعبين النشيطين، حتى ولو كانوا يدافعون عن مرماهم ويصدون الهجمات عن نصف ملعبهم؟ أعتقد أن هذا أضعف الإيمان!

رجل العام «على الطريقة الغربية»!

عند نهاية كل عام، ومع بداية عام جديد، يقوم الجميع بوقفة تأملية لجرد أحداث العام المنصرم. . ومحاولة الخروج بحصاد العام بحلوه ومره، والتعرف على أهم الأحداث والتطورات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التى طبعت مسار العام المنصرم. . وتأثيراتها المحتملة على الأعوام القادمة.

ولكنه عند نهاية عام ١٩٩٩، لم يعد التأمل يرتبط بعام بعينه. . بل يرتبط بحصاد قرن بأكمله. . هو القرن العشرين. ولا شك أن القرن العشرين كان قرنا حافلا بالأحداث والتطورات، إذ شهد نشوب حربين عالميتين، وشهد «الكساد الكبير» عند نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات، الأمر الذى زلزل أركان النظام الرأسمالى. كذلك شهد هذا القرن صعود وسقوط «التجارب الاشتراكية الأولى» فى التاريخ الإنسانى. كما شهد تطورات مذهلة فى مجال العلم والتكنولوجيا. . لعل أهمها ثورة الإلكترونيات الدقيقة. التى فتحت الباب أمام «التكنولوجيا الرقمية»، مما جعل البعض يصفون القرن القادم بأنه «القرن الرقمى» (Digital century).

ولقد أثبت القرن العشرون أن «العلم والتكنولوجيا» سلاح ذو حدين، فقد يتم تسخير العلم والتكنولوجيا لخير البشرية ولرفاهة الإنسان. . كما يمكن تسخيرها للدمار كما فعلت النازية فى ألمانيا، وكما فعل الأمريكيون بإسقاط «القنبلة الذرية» على هيروشيما وناجازاكى فى اليابان، عند نهاية الحرب العالمية الثانية. وهذا يطرح بقوة قضية «الحدود الأخلاقية» للعلم فى عالمنا المعاصر، ويجيء على رأس جدول الأعمال فى هذا المجال قضايا «الهندسة الوراثية»، وفى أى مجال يتم تسخيرها.

وإذا كان القرن العشرون قد شهد نهاية «الاستعمار القديم»، القائم على القوة

المسلحة والإخضاع القسرى للشعوب، فإن القرن العشرين قد شهد أيضا صعود أشكال جديدة للسيطرة الاقتصادية والإعلامية على بلدان العالم النامى، من خلال الأنشطة الهائلة للشركات دولية النشاط «متعدية الجنسية» . . ومن خلال الشبكات الإعلامية والمواد الثقافية التى تحاول تنميط الأفكار والسلوك على الصعيد العالمى، حيث يرقص الجميع على نفس الأنغام، ويمارسون نفس العادات الاستهلاكية والترفيهية. الأمر الذى دفع البعض إلى حديث عن «ثقافة الهامبرجر» وطغيان ثقافة هوليود فى السينما! وكل هذه التطورات تنفى «التعددية»، وتشوّه الخصوصيات الثقافية، وتسعى للتنميط الفكرى والثقافى.

ولقد دأبت مجلة «التايم» الأمريكية منذ عام ١٩٢٧ أى منذ قرابة سبعون عاما على اختيار ما أسمته «رجل العام» أو «امرأة العام» عند مطلع كل عام. وقد وقع الاختيار على العالم الكبير «ألبرت أينشتين» ليكون «رجل القرن»، ورمزاً لتكريم العلم والعلماء، وحيث المعايير دقيقة فى الاختيار، ولا مجال فيها للمجاملة والتحيزات السياسية.

بيد أن الاختيار الموفق لهذا العام عند نهاية القرن (١٩٩٩)، هو الاستثناء وليس القاعدة. فإذا ما تأملنا فى القائمة الطويلة لترشيحات مجلة «التايم» خلال السبعين عاما الماضية، نجد أن «رجل العام» كان فى معظم الأحيان - ومع استثناءات قليلة - هو «رجل العالم» من منظور الغرب. . باعتبار أن الغرب هو «مركز الكون».

فقد تم اختيار فرانكلين روزفلت ليكون رجل العالم ثلاث مرات (١٩٣٢، ١٩٣٤، ١٩٤١)، وأيزنهاور مرتين (١٩٤٤، ١٩٥٩)، والرئيس الأمريكى هارى ترومان مرتين (١٩٤٥، ١٩٤٨)، وجورج مارشال - صاحب مشروع مارشال الشهير غداة الحرب العالمية الثانية مرتين (١٩٤٣، ١٩٤٧)، وونستون تشرشل السياسى البريطانى الشهير مرتين (١٩٤٠، ١٩٤٩).

كذلك تم اختيار عدد من رؤساء الولايات المتحدة مرة واحدة، جون كيندى (١٩٦١) ليندون جونسون (١٩٦٤)، وريتشارد نيكسون (١٩٧١)، جيمى كارتر (١٩٧٦)، رونالد ريجان. كذلك اختير فوستر دلاس - وزير خارجية أمريكا الشهير - رجل عام ١٩٥٤، وهنرى كسنجر مناصفة مع نيكسون (مرة أخرى) عام ١٩٧٢.

وفى مقابل ذلك، اختير جوزيف ستالين مرتين (١٩٣٩ ، ١٩٤٢)، وكل من: الملكة إليزابيث ملكة بريطانيا عام ١٩٥٢ ، والمستشار الألمانى «اديناور» عام ١٩٥٣ ، و«شارل ديجول» عام ١٩٥٨ ، و«خروشوف» عام ١٩٥٧ ، و«البابا جون بول» عام ١٩٦٢ ، والمستشار الألمانى «برانت» عام ١٩٧٠ ، و«ليش فالسيا» الزعيم النقابى البولندى، عام ١٩٨١ ، مرة واحدة.

فإذا ما انتقلنا إلى بلدان العالم الثالث، نجد أن القائمة قد شملت الشخصيات التالية: «هيلاسيلاسى» إمبراطور أثيوبيا (١٩٣٥)، «شيانج كاى شك» (١٩٣٧)، «محمد مصدق» (١٩٥١)، «الملك فيصل» (١٩٧٤)، «أنور السادات» (١٩٧٧)، «دينج زيابينج» الزعيم الصينى الإصلاحى (١٩٧٨)، «آية الله الخمينى» (١٩٧٩)، السيدة «كورازون أكينو» (١٩٨٦). وباستثناء «محمد مصدق» و«دينج بينج» و«آية الله الخمينى» و«السيدة أكينو»، فبقية الزعماء المختارين معروفون بتحمسهم الواضح للغرب.

ولكن الشيء الملفت حقا هو غياب شخصيات مهمة ورئيسية من بلدان العالم الثالث، غيرت وجه العالم. ونذكر على سبيل المثال، ماوتسى تونج الذى أعلن قيام الصين الشعبية عام ١٩٤٩ ، وهوشى منه الذى قاد حرب التحرير الفيتنامية، والجنرال جياب بطل معركة بيان ـ ديان فو التى غيرت مجرى الحرب فى الهند الصينية، وفيديل كاسترو مؤسس أول دولة اشتراكية فى أمريكا اللاتينية. ففى الوقت الذى اختير فيه أكثر من رئيس أمريكى «رجل العام» لأكثر من مرة، لم يحظ هؤلاء السادة بلقب «رجل العام» من قبل مجلة «التايم». فهؤلاء ـ من وجهة نظر الغرب ـ أقل شأنا من فوستر دالاس، وكيسنجر، وجورج مارشال، والملكة إليزابيث!

والأدهى من كل هذا وذاك أن أحدا من زعماء عدم الانحياز ـ وقادة مؤتمر باندونج تحديدا ـ لم يتم اختياره «رجل العام» وأقصد بذلك زعامات بارزة مثل: نهرو (الهند) جمال عبدالناصر (مصر) جوزيف تيتو (يوغسلافيا) سوكارنو (إندونيسيا). فيالها من موضوعية وعلمية.. وقد كان حريا بهم أن يطلقوا على اختياراتهم رجل العالم «الغربى». فذلك أكثر صدقا وتمشيا مع واقع الحال.

فهل أدركنا حدود «حكمة الغرب»!

رقم الإيداع ٢٠٠٠/١٧٥٤٩
الترقيم الدولى 0 - 0670 - 09 - 977

مطابع الشروق
القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس ٤٠٣٧٥٦٧٠ (٠٢)
بيروت ° ص.ب ٨٠٦٤ ـ هاتف . ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس ° ٨١٧٧٦٥ (٠١)

مصر والعالم
على أعتاب
ألفيّة جديّدة

يأتي هذا الكتاب محاولة للتأمل والتدقيق خاصة في تلك «الآثار غير المتماثلة» لعمليات العولمة ونتائج ثورة الاتصالات والمعلومات على عالمنا العربي بوحداته القطرية المختلفة، ومحاولة استشراف نصيبنا من عمليات «الهدم» و«التهميش»، من ناحية، ومن عمليات «التخليق الجديد» من ناحية أخرى. فلم تعد الفجوة بين البلدان المتقدمة في «العالم الأول» والبلدان النامية في «العالم الثالث» مجرد «فجوة موارد»، كما كان الحال من قبل، بل أصبحت في الأساس «فجوة معرفية» نتيجة الثورة الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتلك كلها قضايا لها صلة وثيقة بطبيعة التحديات التي تطرحها عمليات العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات بالنسبة لمسارات التطور الاقتصادي، والتطور الاجتماعي، والتطور الديمقراطي في المنطقة العربية في القرن الحادي والعشرين.